

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

منهج العكبري ومذهبه النحوي

من خلال كتابه

**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
والكوفيين**

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة :

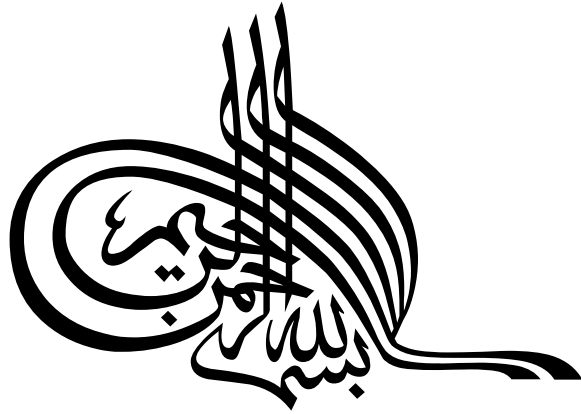
عالية محمد أحمد محمد عثمان

إشراف الدكتور :

محمد صالح

حسين

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا

يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ

أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿

(صدق الله العظيم)

(النحل: ١٠٣)

إهداء

إلى اللذين أهديا إليّ قبل أن أهديهما . .

إلى اللذين نرمرعا في نفسي الحب ونكران الذات

وعلماني التضحية والكفاح، وجعلا العزم والتصميم جزءاً من كياني

وأحباني حتى كنت منهما الروح والجسد .

والديّ الحبيبين " حفظهما الله "

إلى من ضحت بكل وقتها من أجلي . .

أختي الحبيبة (أسماء)

إلى كل من له فضل علي

أقدم أول ثمرة إنتاج لي لعلهم يسعدون بذلك .

الباحث

شكر وعرفان

- الشكر في البدء والمنتهى لصاحب التقدير والتيسير الله العليّ القدير ، الذي يسرّ لي الكتابة في هذا الموضوع ، وهياً لي من أسبابه وسبل إعداده ، حتى خرج للناس على هذه الصورة ، فتلك نعمة تستوجب شكر الله عليها ، وهو القائل :
(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) الآية (٧) من سورة إبراهيم .
- وكما أوجب الله تعالى شكر ذاته على عباده ، فلقد أوجب كذلك شكر الناس علي جميل صنيعهم ، امتثالاً لأمر الله ، وللمعاني السامية التي قال بها رسوله الكريم ﷺ فإنني أتقدم بالشكر أجزله للدكتور / محمد صالح حسين الذي شرفني برعاية هذا البحث ، فكان لتوجيهاته وملاحظاته وتشجيعه ودقته العلمية أبلغ الأثر في إنجاح وإخراج هذا البحث ، وإتمامه وفق الخطة المرسومة له . فجزاه الله عني خير الجزاء .
- والشكر موصول لإدارة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية وكلّ معاونيها لما وجدته منهم من حسن معاملة وتيسير مهام البحث .
- ثم الشكر لوالدتي الكريمة التي يسرت ليّ طريق العلم والمعرفة وضحت من أجلي كثيراً .. والشكر لكل من أعانني ولو بكلمة طيبة .
- سائلة الله أن يتولى الجميع بحفظه وتوفيقيه .. والحمد لله أولاً و آخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً بلسان عربي مبين ، وجعله حجة على جميع خلقه إلى يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين وعلى آله وأصحابه ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

وبعد :“

❖ البحث : عنوانه - دوافعه - أهدافه - منهجه .

أ/ عنوان البحث :

منهج العكبري ومذهبه النحوي من خلال كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .

ب/ دوافعه :

١/ أهمية علم النحو وارتباطه بالقرآن الكريم ، لأن القرآن هو الأصل الذي تبنى عليه قواعد اللغة العربية .

٢/ إضافة بحث جديد للمكتبة العربية يتناول المسائل الخلافية وكيفية تحايلها ، والرغبة في التخصص في علوم العربية ولا سيما النحو .

٣/ يعد كتاب (التبيين) ثاني كتاب في الخلاف النحوي بعد كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري .

ج/ أهدافه :

من أهداف هذا الموضوع ما يلي : -

أولاً : تحديد منهج العكبري ومذهبه النحوي في كتابه (التبيين) .

ثانياً : معرفة وفهم أصول النحو العربي .

ثالثاً : التعرف على ذلك العالم الجليل من خلال كتابه (التبيين) .

رابعاً : دراسة كتاب (التبيين) ، وأهميته في تاريخ النحو العربي عامة ، والخلافات النحوية خاصة بعد كتاب (الإنصاف) .

❖ الدراسات السابقة : -

لم أجد دراسة سابقة حول كتاب (التبيين) للعكبري فيما اطلعت عليه من كتب وبحوث عن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين غير (شرح ديوان المتبىء) المنسوب للعكبري دراسة نحوية ولم تكن عن الخلاف ، وإن وجدت فهي في القراءات بعنوان (الاختلاف النحوي في القراءات بين البصريين والكوفيين) .

د/ منهج البحث :

منهج وصفي تحليلي .

{١} هيكل البحث وطريقة السير فيه :

يتكون البحث من (ثلاثة فصول) قسمت الفصول إلى مباحث وهي على النحو

التالي :

الفصل الأول : (العكبري وكتابه التبيين) و يحتوي على ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : (حياة العكبري) و يحتوي على مطلبين .

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولده

المطلب الثاني : نشأته وتعليمه وشيوخه

المبحث الثاني : (عصر العكبري) و يحتوي على أربعة مطالب .

المطلب الأول : الحياة السياسية

المطلب الثاني : الحياة الاقتصادية

المطلب الثالث : الحياة الاجتماعية

المطلب الرابع : الحياة العلمية

المبحث الثالث : (تراثه الأدبي و العلمي)

الفصل الثاني : (منهج العكبري في كتابه التبيين) و يحتوي على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : (منهجه في عرض المادّة العلمية ، ومصطلحاته) .

المبحث الثاني : (منهجه في مناقشة الآراء)

المبحث الثالث : (منهجه في أصول النحو) و يحتوي على ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : السماع .

المطلب الثاني : القياس .

المطلب الثالث : العلة و التعليل .

الفصل الثالث : (مذهب العكبري النحوي في كتابه التبيين) .

المبحث الأول : (المسائل النحوية) و يحتوى على خمسة مطالب .

المطلب الأول : المرفوعات .

المطلب الثاني : المنصوبات .

المطلب الثالث : المجرورات .

المطلب الرابع : مسائل الإعراب و البناء .

المطلب الخامس : مسائل العوامل .

المبحث الثاني : (المسائل الصرفية) .

المبحث الثالث : (موقفه من القراءات القرآنية) .

المبحث الرابع : (مسائل متفرقة) .

❖ الخاتمة : وتشتمل على التلخيص و النتائج .

❖ الفهارس : و هي على النحو التالي

١/ فهرس الآيات القرآنية .

٢/ فهرس الأبيات الشعرية .

٣/ فهرس الأمثال و الأقوال .

٤/ فهرس الأعلام .

٥/ فهرس المصادر و المراجع .

٦/ فهرس الموضوعات .

من المصادر و المراجع التي إعتمدت عليها :

١/ القرآن الكريم .

٢/ كتاب سيبويه .

٣/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين .

٤/ الأمالي الشجرية

- ٥/ الإيضاح في علل النحو .
- ٦/ تأويل مشكل القرآن .
- ٧/ البيان في غريب إعراب القرآن .
- ٨/ التبصرة و التذكرة .
- ٩/ المرتجل في شرح الجمل .
- ١٠/ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر .
- ١١/ الأزهية في علم الحروف .

{٢} الصعوبات التي واجهت الباحث :

- اختلاف الآراء في المسألة الواحدة عند النحاة ، وذلك لاختلاف مدارسهم .
- احتوى الكتاب على عدد من الأبيات الشعرية لم أعثر على قائلها إلا القليل منها.
- عدم توفر دراسات سابقة في هذا المجال ، وإن وجدت فهي عامة .
- صعوبة التنقل ، والبحث الشاق في المكتبات العامة ، وصياغة المادة في عبارات وجمل تامة .
- وبعد .. فهذا عملي أمامكم قابل لأي تعديل بما ترونه مناسباً .

والله من وراء القصد وهو يهدي إلي سواء السبيل ؛؛؛

تمهيد

قبل الحديث عن نشأة النحو العربي ، لابد من ذكر شيء يسير عن نشأة الكتابة العربية . اختلفت الروايات حول أول واضع للكتابة العربية^(١) ، فذهب بعض العلماء إلى أن أول من كتب الكتاب العربي والسرياني ، وجمع الكتب هو آدم عليه السلام . وأول عربي كتب بالعربية حرب بن أمية بن عبد شمس ، تعلم على يد أهل الحيرة الذين تعلموا من الأنبار . وقيل : أول من وضع الكتابة اثنان هما مرامر بن مرة ، وأسلم بن جدرة من أهل الأنبار^(٢).

أما النحو فنشأ صغيراً ، وهو في اللغة ، القصد ، والطريق ، يقال نحوت نحوك ، أي قصدت قصدك ، ومنه سمي النحويُّ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه ، وفلان نحوي من النحاة . وانتحاه : قصده ، والنحو : إعراب الكلام العربي^(٣) . واصطلاحاً : هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنائية والجمع والتحقيق ، والتكبير ، والإضافة ، والنسب كقولك : قصدت قصداً^(٤) . اختلف العلماء في حده ، فمنهم من رأى أنه يشمل قواعد اللغة وأساليبها من جميع نواحيها ، ومنهم من قصرها على ضبط أواخر الكلمات ، وكل ذلك لتحديد علم النحو وصلته بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، وشملت هذه العلوم في بدايتها النحو ، واللغة ، والأدب وامتد نطاقها فشملت الأخبار والسير ، ومن ثم ازدادت فروعها فأصبحت تشمل اللغة والأدب ،

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة جلال الدين السيوطي ، تعليق محمد جاد المولي بك ومحمد أبو

الفضل إبراهيم ، ٣٤١/٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

(٢) أصول الإملاء ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص ١٠ ، ط/٣ ، دار سعد ، ١٩٩٤ م .

(٣) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة (نحو) ، ط/١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

أساس البلاغة ، تأليف العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، مادة (نحو) ، دار صادر بيروت .

(٤) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ٣٤/١ ، ط/٢ ، دار الهدى بيروت مفتاح العلوم ، للإمام أبي يعقوب السكاكي ، تعليق نعيم زرزور ، ص ٧٥ ، ط/٢ دار الكتب ، ١٤٠٧ هـ -

١٩٨٧ م .

والصرف ، والنحو ، والاشتقاق ، والعروض ، والرسائل ، والأخبار ، والمعاني ، والبيان ، وأساس هذه العلوم كلام العرب ، والبحث في النحو من الأدوار الأولى للثقافة العربية ممزوجاً بالبحث في اللغة والأدب وممتزجاً بعلم القراءات وبأخبار العرب وتاريخهم في كثير من الأحوال^(١) . ومما جمع في هذه المؤلفات المسائل النحوية ، والصرفية ، واللغوية ، والأدبية وماله صلة بأخبار العرب ، ومسائل النحو والصرف من الظواهر التي تعتري الكلمات حالة أفرادها وتركيبها ، ودليلها بالشواهد اللغوية ، والأدبية من كلام العرب ، أو بالآيات القرآنية على مختلف قراءاتها ، وكل ذلك لإتمام البحوث النحوية التي أدت إلى التعمق والتدرج في استقلال النحو عن الفروع العربية الأخرى ، وتفرد به بعض العلماء ، وظهور مؤلفات مستقلة ومن السهل أن يبحث في الخصائص النحوية وحدها ؛ لفهم معانيها دون غيرها أما القواعد النحوية فتكون في الأساليب والتراكيب ، فالبحث في الكلمات واشتقاقها والجمل وتركيبها ، والأساليب وأنواعها ، وأن تسير مسائله بصورة منتظمة للوصول للعلوم العربية متصلة بالنحو وخاصة التي تتعرض لألوان الأساليب وفنون البيان^(٢) .

موضوع النحو :

التراكيب والمفردات من حيث وقوعها في الأدوات وأنها روابط، وكذلك يبحث عنها في النحو ؛ لأنها من مسائل اللغة الأساسية .

غايته :

الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية .

غرضه : القدرة على فهم المعاني أي المركبات بأي وضع ذكر^(٣) .

(١) الوسيط في تاريخ النحو العربي ، عبد الكريم محمد الأسعد ، ص ١٥ ، ط/١ دار الشواق للنشر والتوزيع ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) مفتاح السعادة و مصباح السيادة ، أحمد بن مصطفى الشهير ببطاش كبري زاد ، تحقيق كامل بكري عبد الوهاب ١٤٤٤ دار الكتب الحديثة .

مبادئه :

المقدمات الناتجة من تتبع الألفاظ المركبة في موارد الاستعمالات^(١) .
والنحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى
مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها للاحتراز
بها عن الخطأ في التركيب^(٢) .

واضعه :-

روى محمد بن سلام الجمحي^(٣) أن أهل البصرة كانوا أكثر اهتماماً بالنحو،
ولغات العرب ، وأن أول من فتح باب العربية ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي^(٤)
حين انتشر اللحن ، و أصبح الناس يلحنون ، بوضع الفاعل موضع المفعول به،
والمضاف ، وحروف الجر ، والرفع ، والنصب ، والجزم واضطراب كلام
العرب^(٥) ، فتعددت الآراء ، واختلف العلماء في أول من وضع النحو العربي ،
قال بعضهم ، أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون : هو نصر بن عاصم^(٦) وقال
الجمهور ، أول من وضع النحو هو علي بن أبي طالب ، وقد سئل أبو الأسود
عن فتح له الطريق إلي وضع النحو فقال : تلقّيته عن علي بن أبي طالب ،
وبعض الروايات تنسب وضعه إلى أبي الأسود الدؤلي بأمر عمر رضي الله عنه

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، ١/١٤٤ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ٧٥ .

(٣) هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم ، أبو عبد الله البصري الجمحي ، كان من أهل اللغة والأدب .

روى عنه مشايخ الأدب ، أبو العباس ثعلب وغيره ، له كتاب طبقات فحول الشعراء توفي سنة ١٣١هـ
تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، الإمام الحافظ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ٢/٣٩٩ ، ط/١ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر ، تابعي ، من أصحاب علي ، وأول من وضع النحو ،
وضبط المصحف ، وله شعر حسن ، توفي سنة ٦٩ هـ . إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تأليف الوزير جمال
الدين أبي الحسن ، علي يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١/١٣ - ٢١ ، ط/١ ، دار الكتب
العلمية ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

(٥) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢/٢٨٦ - ٢٨٨ ، ط/١٠ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة .

(٦) نصر بن عاصم الليثي أول من وضع العربية ، أخذ العلم عن يحيى بن يعمر ، أول العلماء في علم النحو
وأول من وضعه ، توفي سنة ٨٩ هـ . إنباه الرواة ، ٣/٣٤٣ .

عندما سمع إعرابياً يقرأ قوله تعالى : (أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بخفض اللام ، وأن الروايات لم تتفق حول وضع النحو ، ولكن معظم الآراء أشارت إلى أن واضعه هو أبو الأسود الدؤلي^(٢) .

أسباب وضعه :

هنالك أسباب دفعت العلماء لوضع النحو ، منها أسباب دينية ، وغير دينية ، أما الأسباب الدينية فتراجع إلى الحرص الشديد على حماية نصوص القرآن الكريم من اللحن^(٣) منذ حياة الرسول صلي الله عليه وسلم ، فقد سمع الرسول ﷺ رجلاً يلحن ، فبين الرسول أنه قد ضل و لحن^(٤) .

واللحن من الأسباب التي دعت النحاة الأوائل إلى وضع النحو بإشارة من الأمراء بعد فساد الكلام العربي على السنة العرب^(٥) . كثر اللحن في قراءة القرآن في خلافة عمر رضي الله عنه . فقال : من يقرئني شيئاً مما نزل على محمد ؟ فأقرأه رجل قوله تعالى : (أن الله برئ من المشركين ورسوله)^(٦) بجر (رسوله) فتوهم عطفه على المشركين فقال : أنا برئ منه ، فبلغ عمر ما قاله الأعرابي فدعاه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ، وذكر القصة فقال عمر "ليس هكذا يا أعرابي" ، فقال الأعرابي : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال عمر : (أن الله برئ من المشركين ورسوله) بالرفع ، لهذا أمر عمر رضي الله عنه

(١) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو مجموعات محاضرات القيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية ، ص ٦٧-٦٨ ، دار المعارف ، مصر ، يونيو ١٩٥٧ م .

(٣) لحن : اللحن من الأصوات الموضوعية وجمعه ألحان ولحون ، ولحن واللحن ترك الصواب في القراءة . لسان العرب مادة (لحن) . أما اصطلاحاً الخطأ في اللغة بكل أنواعها وترك الصواب . أبو منصور الجواليقي وأثاره في اللغة التكريتي ، ص ٢٦٠ ، بغداد ، ١٦٣٦ لسنة ١٩٧٩ م .

(٤) مراتب النحويين ، أبو الطيب عبد الواحد عيسى اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ص ٥ مكتبة النهضة ومطبعتها ، مصر ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

(٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، ص ١٧ ، ط/٢ دار المعارف .

(٦) الآية ٣ من سورة التوبة .

ألا يقرأ القرآن إلا من يحسن اللغة ، وأمر أبو الأسود بوضع النحو^(١) . ومما قيل : في اللحن قول عبد الملك بن مروان : " اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدي في الوجه "^(٢) . وسميت ظاهرة اللحن بهذا الاسم ، نتيجة للأخطاء التي ارتبطت بنشأة النحو .

يبدو للباحثة مما سبق أن أهم الأسباب التي دفعت العلماء ، إلى وضع النحو ، هو السبب الديني الذي يتمثل في حفظ نصوص القرآن الكريم من الخطأ واللحن^(٣) والسبب الاجتماعي بدخول كثير من الأمم الأجنبية في الإسلام وحاجتهم إلى فهم نصوص القرآن الكريم ، وحماية العربية نفسها من الفساد ، وهناك سبب آخر ، وهو أن العرب يعترفون بلغتهم اعتزازاً شديداً ويخشون الفساد^(٤) .

قال الزبيدي^(٥) في ذلك : " ولم تزل العرب تتطرق على سجيتها ، في صدر إسلامها وماضي جاهليتها ؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجا ، وأقبلوا إليه إرسالاً ؛ واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ففشا الفساد في اللغة العربية ... "^(٦)

ترى الباحثة أن السبب في وضع النحو اللحن الذي انتشر في الكلام ، وفي قراءة القرآن ؛ وذلك عن طريق العرب الذين اختلطوا بالأجانب ، والتنافس الشديد الذي نتج عنه إنشاء المدارس النحوية .

(١) الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ٢٤/١ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

(٢) العقد الفريد ، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، ضبطه وصححه أحمد أمين وأحمد الزين ، ٤٧٨/٢ ، ط/٣ ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(٣) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص ١ ، ط/٦ ، دار المعارف ، مصر .

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩ .

(٥) هو محمد بن الحسن الزبيدي النحوي من أهل اشبيلية ، عالم بالنحو ، واللغة ، والأخبار مصنفاته : (الواضح في النحو) ، و(كتاب الأبنية) ، و(كتاب ما تلحن فيه العامة) ، و(كتاب مختصر العين) ، توفي سنة ٣٧٩ هـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٣٠٧ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/١٠٨ - ١١٠ ، بغية الوعاة ١/٨٤-٨٥ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ١١ ، ط/٢ دار المعارف ، مصر .

أطواره :

بدأ الاهتمام بالدراسات النحوية في بداية القرن الثامن الميلادي ، وبدأ النحو أولاً بالعراق عند ظهور مدرستي البصرة والكوفة وامتزجت هاتان المدرستان في مدرسة واحدة هي مدرسة بغداد ، وكل من المدرستين اتجهت في تبين مبادئها وعملها اتجاهاً مختلفاً فاهتمت المدرسة البصرية بدراسة المظاهر النحوية وتفسيرها ، أما المدرسة الكوفية فأنها اهتمت بشؤون اللغة وبالشاذ فيها^(١) . وقد مرّ النحو بأربعة أطوار هي :-

الطور الأول : الوضع والتكوين " بصري "

الطور الثاني : النشوء والنمو ، " بصري كوفي "

الطور الثالث : النضج والكمال " بصري كوفي "

الطور الرابع : الترجيح والبسط في التصنيف ، وهو طور بغدادي أندلسي مصري شامي .

بدأ الطور الأول في عصر واضع النحو إلى عصر الخليل بن أحمد^(٢)

أما الطور الثاني فبدأ بنهاية الطور الأول ، وكان للبصرة والكوفة دورٌ كبيرٌ في نهضة هذا الفن ، واستطاع العلماء في هذا الطور أن يضعوا قواعد النحو ومناهجه^(١) .

وبدأ الطور الثالث من عهد أبي عثمان المازني^(٤) البصري إلى آخر عهد المبرد^(٥)

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩ .

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، البصري ، أبو عبد الرحمن صاحب العربية ، والعروض ، وحصر أشعار العرب بها ، مصنفاته كتاب (العين) وهو استاذ سيبويه ، توفي سنة ١٧٥ هـ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٥٥٧ - ٥٦٠ ، ط/١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٣٧

(٤) هو الشيخ أبو عثمان بن محمد النحوي ، إماما في العربية متسعا في الرواية مصنفاته كتاب في القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ، توفي ٢٤٨ هـ . كشف الظنون مصطفى عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، ص ٤١٢ ، منشورات مكتبة المتني بغداد ، بغية الوعاة ١/٤٦٣-٤٦٤ .

(٥) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي ، لقبه المبرد ، إمام العربية غزير الحفظ والمادة من أشهر تصانيفه المقتضب ، والكمال ، توفي ٢٨٥ هـ . إنباه الرواة علي أنباه النحاة ٣/٢٤١ ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٣٤٢ .

أما الطور الرابع فوصل فيه النحو إلى قمة نموه ، وانتشر علماءؤه في جميع أنحاء العالم العربي ، والإسلامي ، وألف علماء هذا الطور معظم الكتب النحوية .

ترى الباحثة موافقة لآراء النحويين القدامى أن القرآن الكريم ، وما ارتبط به من دراسات وتفسير وقراءات وسيرة له دور كبير في نمو النحو وتطوره^(١) .

أما الصرف فنشأته عربية على مقتضى الفطرة ، تكون بصرياً ، وعند نموه صار بصرياً كوفياً ، وفي كل أطواره كانت الدراسات النحوية تضم النحو والصرف معاً ، فلم يكن الصرف علماً مستقلاً عن النحو ؛ لأن علماء العربية لم يفصلوا بينهما ، إلا بعد أن نشطت حياة التأليف وتفرعت الدراسات اللغوية ، وازدهرت الحركة العلمية عند العرب .

والصرف من أهم العلوم العربية ، فيه تضبط بنية المفردات ، ومعرفة تصغيرها والنسب إليها ، والعلم بالجموع القياسية والسماعية ، والشاذة ، وما يحدث للكلمات من صحة وإعلال^(٢) .

ومن فوائد علم الصرف المقدرة على النطق بالكلمة العربية ، كما نطق بها العرب ، ويعد تراثاً عربياً خالداً^(٣) .

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٥٠ .

(٢) المرشد في الصرف ، تأليف نظمي حلمي ، ص ٦ - ٧ ، ط/١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ١٩٩٧ م .

(٣) الطريف في علم التصريف ، تأليف عبد الله محمد الأسطي ، ص ١٥ طرابلس كلية الدعوة الإسلامية ١٩٩٢ م .

طبقات النحاة :

بدأ علم النحو في مدرستي البصرة والكوفة على النهج المعروف في تلك العصور وهو التلقي الشفوي المقرون بالإملاء ، وقراءة بعض المؤلفات الموجودة. يأخذ المتعلم عن شيخه ما يلقيه أو ما يمليه ، أو ما يقرؤنه عليه ، وبعد ذلك يقوم بنشر ما تعلمه ، وبهذا تكونت للنحاة طبقات أو مدارس . تكونت هذه المدارس من البصريين في نحو سبع طبقات ، ومن الكوفيين في نحو خمس طبقات ؛ لتبحث في النحو ، وأهم هذه الطبقات ورجالها :

أولاً : الطبقة البصرية :-

- ١/ الطبقة الأولى : أبو الأسود الدؤلي ، إمام هذه الطبقة وأول من وضع النحو بتعليم الخليفة على توجيهه ، وضبط المصحف^(١) .
- ٢/ الطبقة الثانية : من أشهر علماء هذه الطبقة عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ، بلغ الغاية في النحو حتى قيل عنه : " إنه والنحو سواء " ^(٢) .
- ٣/ الطبقة الثالثة : شيخ هذه الطبقة ، وإمام البصريين الخليل بن أحمد الفراهيدي .
- ٤/ الطبقة الرابعة : شيخ هذه الطبقة ، وشيخ البصرة الإمام سيبويه الذي برع في النحو ، وجمع ما تفرق من أقوال العلماء في علمي النحو والصرف^(٤) .
- ٥/ الطبقة الخامسة : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش)^(٥)
- ٦/ الطبقة السادسة : أبو عمر صالح بن اسحاق (الجرمي)^(٦)
- ٧/ الطبقة السابعة : أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد)^(٧)

(١) الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٤٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٨٠ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٧٤ .

(٦) المرجع السابق ص ١٠١ .

ثانياً : الطبقة الكوفية :

أما أشهر رجال الطبقة الكوفية فهما الكسائي ومن بعده الفراء الذي قيل عنه : "الفراء أمير المؤمنين في النحو" .

تطور النحو حتى زمن العكبري:

كان للمدرسة النظامية التي أنشئت ببغداد أثراً كبيراً في توجيه العلماء إلى التعليم فنبغ بفضلها كثير من العلماء وتعد هذه المدرسة أول المدارس التي بنيت للتدريس الذي كان من قبل في المساجد الجامعة ولم تقل هذه المدرسة عن المدرسة النظامية بنيسابور ، وعن عنايتها بالمؤلفات النحوية وما زالت أقوال العلماء مشهورة ومستمرة في نشاط هؤلاء المشاركة إلى أن انشغلوا بالتتار وهو انشغال صرفهم عن العلم ومن أشهر هؤلاء :

١/ السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف ، من بلاد فارس على الخليج الفارسي ، بصري النزعة ، وألف الكتب القيمة ، (شرح كتاب سيبويه) أخذ عليه حتى حسده أترابه ، وله كتاب (أخبار النحويين البصريين) توفي سنة ٣٦٨هـ^(١) .

٢/ ابن خالويه : هو الحسين بن أحمد بن خالويه ، يكنى أبا عبد الله ، نشأ بهمدان ووفد إلى بغداد أخذ عن ابن الأنباري وابن دريد وغيرهما ، له مع المتنبي مناظرات ، كوفي النزعة ؛ وذلك بين في دفاعه عن ثعلب ، توفي ٣٧٠ هـ^(٢) .

٣/ الفارسي : هو أبو علي الحسن بن احمد ، نشأ بفسا (من بلاد فارس) أخذ النحو عن الزجاج ومبرمان^(٣) وابن السراج^(٤) .

(١) إنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥ ، بغية الوعاة ٥٠٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٢٤/١ - ٣٢٧ ، المرجع السابق ٥٢٩/١ .

(٣) هو محمد بن علي بن إسماعيل ، الملقب مبرمان النحو ، نزل البصرة ، إمام في العربية ، تصانيفه ، كتاب شرح سيبويه ، توفي ٣٢٦هـ إشارة التعيين ص ٣٣٠م .

(٤) هو محمد بن السري بن السراج النحوي أبوبكر من العلماء المشهورين بالنحو والأدب ، مصنفاته في الأصول توفي ٣١٦ هـ ن إشارة التعيين ص ٣١٣ .

٤/ الرماني : هو أبو الحسن علي بن عيش نشأ بالرمان ، نزعته بصرية مع الميل إلى الفلسفة ؛ لأنه معتزلي وذلك بين في دراسته وتأليفه حتى قيل عنه : "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء" من مؤلفاته في النحو (شرح كتاب سيبويه) ، و(شرح أصول ابن السراج) ، توفي ببغداد ٣٨٤ هـ^(١) .

٥/ ابن جني : هو أبو الفتح عثمان ابن جني مملوك رومي لـ (سلمان) ابن فهد الأزدي ولد بالموصل ، ومن مؤلفاته في النحو ، (الخصائص) ، و(سر صناعة الإعراب) ، و(المحتسب) ، و(اللمع) ، توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ^(٢) .

٦/ الربيعي : هو أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالربيعي ، ولد سنة ٣٢٨ هـ (نسبة إلي ربيعة) كتب في النحو ، ومن كتبه (شرح الإيضاح) ، و(شرح مختصر الجرمي)، توفي ٤٢٠ هـ^(٣) .

٧/ التبريزي : هو أبوبكر زكريا بن علي الخطيب الشيباني من تبريز ، هاجر في سبيل العلم ، درس الأدب بالمدرسة النظامية ، من مؤلفاته في النحو (شرح اللمع) لابن جني ، توفي ببغداد سنة ٥٠٢ هـ^(٤) .

٨/ الزمخشري : هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله ، ولد بزمخشر سنة ٤٩٧ هـ ومن مؤلفاته النحوية (النموذج) و(الأمالي) ، (الكشاف في تفسير القرآن) ، و(المفصل) ، عني العلماء بالمفصل شرحا وتعليقا ، ومن أشهر شروحه شرح ابن يعيش ، وشرح الأندلس توفي ٥٣٨ هـ^(٥) .

٩/ ابن الشجري : هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي كان إماماً في النحو واللغة ، قرأ عليه ابن الخشاب، صنّف في النحو عدة تصانيف ، من

(١) أنباه الرواة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٢) بغية الوعاة ٢/١٣٢ ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ١٢/٨١ ، الطبعة الأخيرة دار المأمون ، مكتبة القراءة والثقافة .

(٣) أنباه الرواة ٢/٢٩٧ ، بغية الوعاة ٢/١٨١ - ١٨٢ .

(٤) بغية الوعاة ٢/٣٣٨ .

(٥) أنباه الرواة ٣/٢٦٥ - ٢٧٢ بغية الوعاة ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ .

مصنفاته (الأمالى الشجرىة) أملاه فى أربعة وثمانىن مجلساً توفى سنة ٥٤٢هـ^(١).
١٠/ ابن الخشاب : هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادى ، أخذ النحو عن ابن
الشجرى ، مصنفاته فى النحو (الرد على ابن بابشاذ) ، و (المرتجل فى شرح
الجمال) ، توفى سنة ٥٦٧هـ^(٢) .

١١/ ابن برهان : هو عبد الواحد بن على بن برهان الأسدى العكبىرى النحوى ،
إمام فى النحو واللغة ، تخرج علىه جماعة ، له تصانىف مفيدة توفى سنة
٤٥٦هـ^(٣) .

١٢/ ابن الدهان : هو سعىد بن المبارك بن على بن عبد الله الأنصارى النحوى ،
عرف بابن الدهان ، مصنفاته فى النحو : (شرح الإيضاح) وهو كبرى وكثير الفائدة
(شرح اللمع) ، و (كتاب الدروس) ، وغيرها من الكتب ، توفى ٥٦٩هـ^(٤).

١٣/ ملك النحاة : هو الحسن بن صافى بن عبد الله بن نزار بن أبى الحسن
البغدادى النحوى ملك النحاة ، برع فى العربىة كان ذا نظم ونثر لقب نفسه
بـ(ملك النحاة) ، له مصنفات فى النحو والتصريف وعلل القراءات والفقه ،
والأصول ، وله ديوان شعر ، من مصنفاته : (كتاب الحاوى) ، و(كتاب العمدة)
فى النحو ، و (المنتخب فى النحو) ، وفى التصريف (المقتصد)
توفى سنة ٥٦٨هـ^(٥).

١٤/ الأنبارى : هو أبو البركات عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبى
سعىد الأنبارى ، لقبه كمال الدين ، مصنفاته النحوىة (الإنصاف فى مسائل
الخلافة) ، و (أسرار العربىة) ، ومصنفاته فى الفقهِ (هداية الذاهب فى معرفة
المذاهب) ، ومصنفاته فى الأصول : (الداعى إلى الإسلام فى علم الكلام) ،

(١) نشأة النحو وتارىخ أشهر النحاة ص ٢٠٥ ، بغية الوعاة ٣٢٤/٢ .

(٢) بغية الوعاة ٢٩/٢ إنباه الرواه ٩٩/٢ .

(٣) أنباه الرواة ٢١٣/٢ - ٢١٥ بغية الوعاة ١٢٠/٢ - ١٢١ .

(٤) المرجع السابق ٤٧-٥١ ، المرجع السابق ٥٨٧/١ .

(٥) أنباه الرواة ٣٠٥/١ - ٣١٠ ، بغية الوعاة ٥٠٤/١ - ٥٠٥ .

و(منثور العقود في تجريد الحدود)، و(النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح) ،
توفي ٥٧٧هـ^(١).

١٥/ العكبري : هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ، أصله من
عكبرا (بليدة علي دجلة فوق بغداد) ، ولد ببغداد تلقى النحو عن ابن الخشاب
وغيره غلب عليه اتجاهه إلى النحو ، له مصنفات منها (اللباب في علل البناء
والإعراب) ، و(إعراب شعر الحماسة)، و(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
والكوفيين)، ذكر فيه مسائل الخلاف بين الفريقين ، وقد أثر فيه المذهب الكوفي ،
ودليل ذلك (ديوان المتنبي) شرح العكبري ، عزز المذهب الكوفي كابن الأنباري
في تعزيره للمذهب البصري^(٢) .

(١) إنباه الرواه ١٦٩/٢ - ١٧١ ، بغية الوعاة ٨٦-٨٨ .

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٠٩ .

الفصل الأول

العكبري وكتابه التبيين

المبحث الأول : حياة العكبري .

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولده .

المطلب الثاني : نشأته وتعليمه وشيوخه .

المبحث الثاني : عصر العكبري .

المطلب الأول : الحياة السياسية .

المطلب الثاني : الحياة الاقتصادية .

المطلب الثالث : الحياة الاجتماعية .

المطلب الرابع : الحياة العلمية .

المبحث الثالث : تراثه الأدبي والعلمي .

المبحث الأول : حياة العكبري

المطلب الأول : اسمه ، نسبه مولده ، لقبه :

اسمه :-

عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، أبو البقاء بن أبي عبد الله بن أبي البقاء^(١).

نسبه :

قيل : العكبري^(٢) ، والبغدادى ، والأزجي ، والحنبلي ، والقادري .

أولاً : العكبري بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة ، وفي آخرها راء نسبة لعكبرا وهي بليدة على دجلة ببغداد بعشرة فراسخ ، خرج منها جماعة من العلماء منهم أبو الأحوص^(٣) ، وأبو عبد الله عبيد الله ، والإمام المصنف الحنبلي كان أبو الأحوص محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد العكبري يتولى القضاء بعكبرا ، وكان من أهل العلم ، والفضل ، رحل في طلب الحديث إلى الكوفة والبصرة والشام ومصر ، مات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين^(٤) .

ثانياً : البغدادى^(٥) ، نسبة إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية ، وهي وطنه الذي استوطنته أسرته بعد انتقالها من عكبرا ، كانت بغداد مسقط رأسه ، ومدرج صباه ، نسب إليها فقيل : " بغدادى المولد والدار " .

(١) سير أعلام النبلاء الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، تحقيق بشار عواد ، ود/ محي الدين هلال السرحان ، ٩٢/٢٢ ، ط/٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، معجم المؤلفين تراجم مصنفى اللغة العربية ، عمر رضا كحالة ، ٢٣٧/٢ ، ط/١ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

(٢) الأنساب ، الإمام أبو سعد عبد الكريم ، ٢٢١/٤ ، ط/١ ، دار الجنان ، بيروت لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٣) هو ابن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الألقح من الأنصار . الشعر والشعراء ، لأبي قتيبة ، ٥١٨/١ ، ط/٢ ، دار المعارف ، مصر .

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين بن الأثير الجزري ، ٣٥١/٢ ، مكتبة المثنى ، بغداد .

(٥) التكملة لوفيات النقلة ، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم ، تحقيق د/ بشار عواد ١٢٣/٤ ، ط/٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

ثالثاً : الأزجي ^(١) نسبة إلى الأزج وهي محلة كان يسكنها في بغداد ، ذات أسواق ، ومحلات كبيرة في شرق بغداد .

رابعاً : الحنبلي ^(٢) : نسبة إلى مذهب الإمام العلامة الزاهد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفي سنة (٢٤١هـ) وقد عدّ أبو البقاء من مشاهير علماء الحنابلة في زمانه .

خامساً : القادري : لم يتحدث أحد عن هذه النسبة غير البغدادي في كتابه ، وينعت العكبري فيقول : " النحوي ، واللغوي ، ... " ^(٣)

مولده :

اتفق المؤرخون على مولد العكبري ببغداد ، ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد ، وفي ذلك قولان .

القول الأول : سئل العكبري عن مولده فقال : ولدت سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (٥٣٨هـ) .

القول الثاني : كان مولده في سنة تسع وثلاثين وخمسمائة (٥٣٩هـ) ^(٤) ، ورجّح بعض المؤلفين سنة (٥٣٨هـ) ^(٥) .

لقبه :

يلقب بمحب الدين ^(٦) تعلم في بغداد ، كان ثقة حسن الأخلاق ، ومتواضعاً ^(٧) .

(١) معجم البلدان ، ١/١٦٨ .

(٢) نكت الهيمنان في نكت العميان لصالح الدين خليل بن أيبك الصفدي ص ١٧٨ ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي ١/٤٥٩ ، مكتبة المثني ، بغداد استانبول ١٩٥١م .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب الشيخ الإمام العالم زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد ، وقف على طبعه محمد حامد الفقي ، ٢/١١٠ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧٢م - ١٩٥٣م .

(٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب ص ١٦٤ .

(٦) هدية العارفين ١/٤٥٩ ، تاريخ الأدب العربي ، عمر فروخ ، ٣/٤٦٦ ط/١ تموز ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ص ١٠ ، ط/٢ ، دمشق ١٤٠٧هـ .

سير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢ . ، تاريخ أدب اللغة العربية ٤٢/٣ التكملة لوفيات النقلة ص ١٢٣ .
(٧) القراءات وأثرها في الدراسات النحوية ، د/ عبد العال سالم مكرم ، ص ٢٧٧ ، ط/٣ ، مؤسسة الرسالة والتوزيع ١٩٩٦م .

المطلب الثاني : نشأته وتعليمه وشيوخه :-

أقبل العكبري على طلب العلم منذ صغره ، كان ضريباً ، يعتمد على السماع في تحصيله على العلم ، فتنوعت معارفه وكثر شيوخه منهم :- .

١ / الشيخ يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعيد بن حسن الشيباني (١) :

هو الوزير عون الدين أبو المظفر بن هبيرة ، ولد سنة (٤٩٩هـ) بقرية الدور ، قرأ بالروايات وسمع الحديث ، وقرأ النحو ، واللغة ، والعروض ، تفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، وصنف الكتب المفيدة .

٢ / الشيخ إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني :

هو أبو حكيم ، إبراهيم بن دينار النهرواني الحنبلي أحد أئمة بغداد إمام زاهد ورع وحليم ، إليه المنتهى في علم الفرائض ، أنشأ بباب الأزج مدرسة ، وانقطع بها يتعبد ، توفي سنة (٥٥٦هـ) (٣) .

٣ / الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري :

الملقب بالكمال النحوي . كان عالماً زاهداً ، سكن بغداد من صباه إلى أن توفي بها. تفقه على المذهب الشافعي ، قرأ النحو على النقيب أبي السعادات بن الشجري وغيره ، وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور موهوب الجواليقي (٤). برع في الأدب حتى صار شيخ وقته ، درّس الناس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة ، اشتهرت تصانيفه ، وظهرت مؤلفاته ، وأقبل التلاميذ إليه (٥) .

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ٣٦٩/٥ المؤسسة المصرية العامة .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٩٦/٢٠ .

(٣) هو موهوب بن أحمد بن الخضر بن الحسن البغدادي ، المعروف بابن الجواليقي (أبو منصور) ، ولد سنة ٤٦٦ هـ ، أديب لغوي سمع من أبي القاسم اليسري وأبي طاهر بن أبي الصقر ، وقرأ الأدب على الخطيب البغدادي ، درّس العربية بالمدرسة النظامية ، وقرية المقتفي لأمر الله العباس فاخصّ بإمامته في الأصوات توفي سنة ٥٤٠ هـ . معجم المؤلفين ٩٤١/٣

(٤) إنباه الرواة ١٦٩/٢ - ١٧٠ .

٤/ أبو بكر بن النقور :

هو عبد الله بن محمد أبو بكر النقور، أخذ العكبري عنه الحديث^(١) .

٥/ عبد السلام بن عبد الله بن تيمية :

المشهور بـ " المجد " مجد الدين جد شيخ الإسلام ، الإمام العامل ، محي السنة وقامع البدعة ، تقي الدين . ابن تيمية صاحب الفتاوى وغيرها ، أخذ عنه العكبري الفرائض والعربية، توفي (٦٥٢ هـ) ^(٢).

٦/ الشيخ يحيى بن نجاح مسعود بن عبد الله اليوسفي :

الأديب الشاعر أبو بركات ، قرأ النحو واللغة ، وكان عزيز الفضل يقول الشعر الحسن وهو من أهل الأدب والعلم ، له شعر رقيق ، سمع منه مجموعة من التلاميذ ، حنبلي المذهب ، أخذ عنه اللغة والأدب ، توفي (٥٦٩ هـ) ^(٣).

٧/ الشيخ طاهر بن محمد طاهر الهمذاني أبو زرعة :

ولد سنة (٤٨١ هـ) ، كان رجلاً يقول العبر أخذ عنه العكبري الحديث واللغة توفي بهمدان في ربيع الآخر سنة (٥٩٦ هـ) ^(٤) .

٨/ عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب :

أشهر شيوخ العكبري في النحو ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، يقال : إنه كان في درجة أبي علي الفارسي ، عارفاً باللغة ، والحديث ، والمنطق ، من مصنفاته

(١) لم أعر على ترجمته ، ذكره الصفدي في نكت الهميمان ص ١٧٩ ، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ١٨٧/٢

(٢) فوات الوفيات ، تأليف محمد بن شاكر أحمد الكتبي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ٥٧٠/١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٣٣١/١ .

(٤) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، الإمام محمد عبد الله بن أسعد بن علي ٣٧٨/٣ ، ط/٢ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م شذرات الذهب ، أبو الفلاح عبد الحي ، ٢١٧/٤ ، مكتبة القدس ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٩٩/٢ .

(شرح الجمل للزجاجي) ، و (شرح اللمع) لابن جني (لم يتم) ، و (شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة) في النحو ، توفي سنة (٥٦٧ هـ)^(٥) .

٩ / علي بن الحسن بن عساكر البطائحي:

الضريير المقرئ أبو الحسن الضريير ، اُختلف في تاريخ ميلاده (٤٨٩ هـ) ، أم (٤٩٠ هـ) ، قرأ بالروايات وقرأ الأدب بالكوفة ، كان من أئمة القراء ، صنّف في القراءات عدة مفردات ، بارعاً في اللغة العربية ، توفي سنة (٥٧٢ هـ)^(١) .

١٠ / علي بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بابن العصار:

بن عبد الملك السلمي الرقي ، مهذب الدين بن العصار ، ولد سنة (٥٠٨ هـ) ، كان تاجراً ، سافر إلى الديار المصرية وأخذ عنها ، روى عن أهلها ، عارفاً بديوان المتنبي ، وإماماً في النحو واللغة تخرج به العكبري وجماعة ، جيد الضبط ، لا يُعرف له مصنفات ، توفي (٥٧٦ هـ)^(٢) .

١١ / محمد بن المبارك أبو الفضل المعروف بالقصاب :

هو محمد علي بن محمد الكرجي المعروف بالقصاب أبو أحمد محدث حافظ ، من المجاهدين ، ومن آثاره (ثواب الأعمال) ، و (عقاب الأعمال) ، و (كتاب السنة) و (كتاب تأديب الأئمة) ، أخذ العكبري عنه اللغة توفي سنة (٥٩٢ هـ)^(٣) .

١٢ / محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير :

هو محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن خلف بن الفراء (أبو يعلى الصغير عماد الدين) ، ولد سنة (٤٩٤ هـ) ، فقيه ومحدث ، سمع الحديث . أفتى ودرّس ، وولي القضاء بباب الأزج ، من تصانيفه (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) ،

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٩ ، إنباه الرواة ٢/٩٩ .

(١) الذيل علي طبقات الحنابلة ١/٣٣٥ - ٣٣٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٤٨ - ٥٤٩ .

(٢) بغية الوعاة ، ٢/١٧٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٧٨ معجم الأدباء ١٤/١١ - ١٤ .

(٣) معجم المؤلفين ٣/٥٤٥ ، تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين ٣/٩٣٨ - ٩٣٩ ، ط/٤ ، دار

إحياء التراث العربي بيروت .

(النكت والإشارات في المسائل المفردات) ، و(شرح الذهب) . كان أحد الأذكياء،
أُضرّ في آخر عمره ، أخذ العكبري عنه الفقه الحنبلي توفي سنة (٥٦٠هـ) (٤).

١٣ / محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي البغدادي .

هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان ، البغدادي الحاجب ابن
البطي ، ولد سنة (٤٧٧هـ) ، أخذ عنه العكبري الحديث توفي (٥٦٤هـ) (١).

١٤ / أحمد المبارك المرقعاتي أبو العباس :

هو أبو العباس البغدادي المقرئ المعروف بالمرقعاتي ، نسبة إلى المرقعات لكونه
بيسط المرقعة لشيخه على كرسيه ، لم يصدر له تاريخ ميلاد ولا وفاة (٢) .

١٥ / الشيخ عبد الرحمن الجوزي :

هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن حمادي بن أحمد بن
محمد بن جعفر القرشي ، التميمي ، البكري ، البغدادي ، الحنبلي، المعروف بابن
الجوزي (جمال الدين أبو الفرج) ولد ببغداد سنة (٥١٠هـ) ، محدث وحافظ
ومفسر ، له مصنفات كثيرة منها : (المغني في علوم القرآن) ، (تذكرة الأريب في
اللغة) ، (جامع الأسانيد) في سبعة مجلدات ، و(المنتظم في تاريخ الأمم)
و(بستان الواعظين) و(رياض السامعين) ، وهو من أبرز العلماء الذين تأثر بهم
العكبري ، بدليل أنه كان معبداً لابن الجوزي في مدرسته (٣) .

يعد العكبري أشهر علماء عصره في بغداد ؛ لتبحره في كثير من العلوم عامةً
وخاصة علم النحو . تعلم عن طريق زوجته التي كانت تحضر له المصنفات
وتقرأها عليه إذا أراد أن يصنف شيئاً من المؤلفات ويقال عنه أنه (تلميذ تلاميذه)

(٤) سير أعلام النبلاء ٢/٣٥٤ ، هدية العارفين ٢/٩٤ ، كتاب الذيل في طبقات الحنابلة ١/٢٤٦ .

(١) سير أعلام النبلاء ، ٢٠/٣٠٤ .

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق د/ عمر

عبد السلام تدمري ، ص ٣٩٠ ، ط/١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٣) معجم المؤلفين ٥/١٥٧ .

تلاميذه :

تتلمذ على العكبري في أيامه عدد كبير من العلماء الذين لهم قصب السبق في اللغة والأدب ، ومن أشهرهم :

١/ **يوسف عبد الرحمن محي الدين الجوزي** العلامة بن الإمام جمال الدين بن الجوزي الواعظ البغدادي ، ولد سنة (٥٨٠هـ) ، تفقه وسمع الكثير كان يوسف إماماً كبيراً ، وعارفاً ومحبباً إلي الناس ، توفي سنة (٦٥٦هـ) (١).

٢/ **أحمد بن علي بن معقل أبو العباس الأزدي المهلب الحمصي** الأديب ولد سنة (٥٦٧هـ) ، أخذ النحو ببغداد عن أبي البقاء العكبري ، برع في اللغة العربية والعروض ، وصنف فيهما ، ومن مصنفاته (نظم الإيضاح) ، و(التكملة للفرسي) يتصف بأنه زاهد ، توفي سنة (٦٤٤هـ) (٢).

٣/ **يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح** بن رافع بن علي بن إبراهيم الحرّاني الفقيه المحدث المعمر ، جمال الدين أبو زكريا بن الصيرفي ، ويعرف أيضا بابن الحبش ولد سنة (٥٨٣هـ) بـ(حرّان) ، أخذ الفقه عن الشيخ موفق الدين بدمشق وعن أبي بكر بن غنيمة بن الحلّوي ببغداد ، وأخذ عن العكبري العربية ، وقرأ عليه كتابه ، (التبيان في إعراب القرآن). له مصنفات منها نواذر المذهب فيها قواعد عربية ، و(كتاب دعائم الإسلام في وجوب الدعاء) للإمام المستنصر و(انتهاز الفرص فيمن أفتي بالرخص) ، توفي (٦٧٨هـ) (٣) .

٤/ **إبراهيم بن محمد بن الأزهري** بن أحمد بن محمد الصرّيفي لقبه تقي الدين نزيل دمشق ولد سنة (٥٨١هـ) بـ(صرّفين) فقيه ، ومحدث ، قرأ القرآن على والده ، وعلى أبي الفضل عوض وأخذ الفقه عن الشيخ أبي محمد عبد

(١) فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاکر الکتبي ، تحقيق د/ إحسان عباس ، ٣٥١/٤ دار صادر بيروت .

(٢) البلغة في تاريخ أئمة اللغة الفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري ، ص ٢٧ ، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م بغية الوعاة ٣٤٨/١ .

(٣) كتاب الذيل علي طبقات الحنابلة ٢٩٥/٢-٢٩٧م .

الله بن أحمد ، وجالس العكبري ، قرأ الأدب على هبة الله بن عمر ، توفي سنة (٦٤١هـ) ^(١).

٥/ القاسم بن أحمد بن الموفق أبو محمد الأندلسي ، اللورقي ، يلقب بعلم الدين ولد سنة (٥٦١هـ) ، وهو إمام في العربية ، وعالم بالقرآن ، والقراءة اجتمع بأبي البقاء النحوي وطبقته واستفاد منهم ، واستعان في عباراته بعبارات المتكلمين أخذ العلم من شيخه أبي البقاء ^(١) وهو راوي كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) عن شيخه العكبري ، ومن مصنفاته كتاب (شرح المفصل) في عشر مجلدات ، وكتاب في (شرح قصيدة الشاطبي) ، وكتاب (شرح مقدمة الجزولي) مجلّدان ، توفي (٦٦١هـ) ^(٢).

وفاته :

ذكرت المراجع التي رجعت إليها أن أبا البقاء توفي في ليلة الأحد الثامن ^(٣) من شهر ربيع الآخر ببغداد سنة (٦١٦هـ) ^(٤) ، وقد قارب الثمانين ^(٥) ، بعد حياة علمية حافلة. تغمده الله برحمته ورضوانه دفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب غربي بغداد رحمه الله رحمة واسعة .

(١) معجم الأدباء ، ٢٣٤/٦ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٣٤/٦ - ٢٣٥ ، الذيل علي طبقات الحنابلة ٢/٢٩٥ إنباه الرواة علي أنباه النحاة ١٦٧/٤

(٣) الذيل علي طبقات الحنابلة ٢/١١٣ .

(٤) التكملة لوفيات النقلة ٤/١٢٣ ، الكامل في التاريخ ١٢/٣٥٧ ، النجوم الزاهرة ٦/٢٤٦ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٢ .

(٥) البداية و النهاية أبو الفداء الحافظ بن كثير ، ١٣/٨٥ ، ط ١ ، مكتبة المعارف بيروت مكتبة النصر الرياض ١٩٦٦ م .

المبحث الثاني : عصر العكبري " العصر السلجوقي "

عاش العكبري في العصر العباسي الثاني (٢٣٢ - ٦٥٦هـ) الذي استمر أكثر من أربعمئة عام^(١) .

السلجقة :

السلجقة مجموعة من قبائل الأتراك الذين عرفوا باسم "الغزو" أو "الغز" وهذه القبائل بدأت هجرتها من أقصى التركستان خلال القرون الهجرية الثاني، والثالث والرابع نسبة لسوء الأحوال الاقتصادية التي نتجت لكثرة عدد أفراد القبائل، وجفاف الأماكن التي أصبحت غير صالحة لاستمرار حياة القبائل فيها، وسيطرة القبائل القوية على أراضيها مما اضطر القبائل الضعيفة إلى الهجرة والبحث عن مكان آخر تتخذه موطناً جديداً لها^(٢) .

ينتسب السلجقة^(٣) إلى سلجوق (بفتح السين) بن تقان (بضم التاء) أحد رؤساء الأتراك ويسكنون بلاد ما وراء النهر في مكان يبعد عن بخارى بعشرين فرسخاً .

المطلب الأول : الحياة السياسية :

ظهرت دولة السلجقة التي تختلف عن الدول التركية في أنها لم تنشأ فرعاً عن الدولة العباسية ، وإنما قامت بها أمة ذات بطش ، وسلطان حملت ضد المملكة الإسلامية السيف ، جدها سلجوق بن بكباك أمير تركي كان في خدمة بعض خانات تركستان^(٤) .

(١) مطلع العصر العباسي الثاني ، تأليف د. نادية حسني صقر ، ص ٤٦ ، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢) دولة السلجقة ، د/ عبد المنعم محمد حسين ، ص ١٧ ، ط/١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥م .

(٣) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، د/ حسن إبراهيم حسن ، ص ١٧ ، ط/١٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ٩/٣ .

تعرضت الدولة العباسية لانقسامات متتالية ، وضعف شأن البويهيين الفرس في العراق وفارس ، والفاطميين العرب بمصر من الأتراك والأكراد العرب فطمع سلجوق في الاستيلاء على تلك المملكة .

أسلم سلجوق ورجاله ، وإتجه بهم من تركستان غربا فقطعوا نهر جيحون وهم يفتحون ويكتسحون فامتد نفوذهم من أفغانستان إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتفرعوا إلى دول يمتاز بعضها عن بعض بأماكن حكمها ومدتها . والسلاجقة العظام حكموا من سنة (٤٢٩ إلى ٤٥٢ هـ) ^(١) ، وحكموا سلاجقة كرمان من سنة (٤٣٣ إلى ٥٨٣ هـ) ، وسلاجقة الشام من سنة (٤٨٧ إلى ٥١١ هـ) ، وسلاجقة العراق وكرديستان من سنة (٥١١ إلى ٥٩٠ هـ) ، سلاجقة بلاد الروم من سنة (٤٧٠ إلى ٧٠٠ هـ) .

أما مدة الدولة السلجوقية فكانت على نحو ثلاثة قرون ، وبلغ اتساع مملكتها من حدود الصين إلى آخر حدود الشام . دخل السلاجقة بغداد سنة ٤٤٧ هـ وهي السنة التي بدأ فيها العصر الرابع ، وفي هذه المدة استولي الصليبيون على الشام وفتحوا كثيراً من بلدانها على الساحل ، واستولوا عليها من سنة (٤٩٢ إلى ٥٨٢ هـ) ، واختلطوا بالأهلين وخاصة المسيحيين عن طريق الزواج وغيره ، ويختلف الإفرنج بأصولهم ولغاتهم وآدابهم وعاداتهم عن العرب أكثر من اختلاف الأتراك والفرس عنهم فاختلفوا بأهل الشام وفلسطين تسعين سنة . خلف في نفوس أهلها آثاراً اجتماعية وأخلاقية ^(٢) .

وفي عام (٥٣٠ هـ إلى ١١٣٥ م) جمع السلطان العلماء والفقهاء ، والشهود والأعيان . واتهم الخليفة الراشد بالله ^(٣) بنهب الأموال وسفك الدماء

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، ٩/٣ .

(٢) المرجع السابق ٩/٣ .

(٣) أبو جعفر منصور بن المسترشد ، تولى الخلافة سنة ٥٢٩ هـ ، توفي سنة ٥٣٢ هـ . تاريخ الخلفاء ، تصنيف الحافظ جلال الدين السيوطي ، ص ٤٠١ ، دار الفكر .

وشرب الخمر ، فشهد الحاضرون على ذلك ، وأفتى أصحاب الفتيا بجواز خلع الخليفة واستبداله بغيره ، وهكذا خلع الراشد بالله ، وبويع المقتفي لأمر الله^(١).
حكم (٢٤) عاماً قضاها في مناهضة السلاجقة ، وكان ذلك بداية استعادة الخلافة العباسية ، وفي عهده عادت بغداد والعراق إلي الخليفة^(٢) .
وامتد حكمه من أقصى الكوفة إلى حلوان^(٣) . وفي أواخر عام (٥٤٩هـ) انتصر جيش الخليفة ، على جيش السلاجقة ، وخلف المقتفي بعد ابنه المستنجد بالخلافة الذي كان أحسن السيرة مع الرعية ، عادلاً فيهم ، كثير الرفق بهم ، شديداً على أهل العبث والفساد ، وفي أيامه قضى على الخطر الذي كان يهدد بغداد ألا وهو بني مزيد^(٤) أصحاب الحلة^(٥) الذين استفادوا من ضعف الخليفة العباسي خلال الفترة السابقة . وفي عام (٥٥٨هـ) تمكن جيش الخليفة من القضاء على المزيديين ، فلم تقم لهم بعدها قائمة ، وقد أدى ذلك إلى استقرار الأوضاع واستقلال الخليفة في اتخاذ القرار ، بعد صراع إستمر بين الخلفاء العباسيين وبين السلاطين السلاجقة ، وقد كان لجهود السابقين الأثر الكبير في استرداد حقوق الخلافة ، وإزاحة التحكم والاستبداد السلجوقي ، حتى جاء الخليفة الناصر لدين الله^(٦) الذي جمع ما تشتت ، وشيد ما تعطل من أحكام ، واقتدى به زعماء البلاد^(٧).

(١) أبو عبد الله محمد بن المستنصر بالله ، تولى الخلافة عام ٣٥٠هـ ، وتوفي ٥٥٥هـ .

لم أعثر على تعريفه في كتب التراجم ووجدته في تاريخ الخلفاء ص ٤٠٣ .

(٢) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ، د/ مزيّن سعيد مزيّن عسيري ، ص ٩٥ ، ط/ ١ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٩٦ .

(٤) يقول الأصفهان : (بنو مزيد الأسيديون النازلون بالحلة السيفية علي الفرات ، كانوا ملجأً لللاجئين وكنف المستضعفين ...) هأمش المرجع السابق ص ٩٦ .

(٥) ذكر ياقوت أن الحلة علم لعدة مواضع حلة بني قيله بين واسط والبصرة ، وحلة بني عفيف الأسيدي قرب الحويزة ، وحلة بني مزيد ، وهي أشهرها وهي المقصودة ، وهي مدينة كبيرة بين بغداد والكوفة ، وخطتها سيف الدولة صدقة بن منصور ، معجم البلدان ، الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، ٢/ ٢٩٤ ، دار الكتاب العربي لبنان - بيروت .

(٦) أبو العباس أحمد بن المستضيئ بالله الحسن ولد عام (٥٥٤هـ) ، وبويع بالخلافة عام (٥٧٥هـ) ، شهدت الخلافة أيامه قوة ومنعة تاريخ الخلفاء ص ٤١٣ .

(٧) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٩٧ .

وفي أواخر هذا العصر ظهر جنكيز خان القائد المغولي ، واستولى على المملكة الإسلامية في أوائل القرن السابع، ومن نسله ظهر هولاكو الذي فتح بغداد ، وقتل خليفته المستعصم سنة (٦٥٦هـ) ، وفرّ من نجا من العباسيين إلى مصر ، فانقلت الخلافة العباسية إلى هناك ، ولهؤلاء المغول تأثير في تاريخ اللغة لكثرة ما أحرقوه من الكتب^(١).

المطلب الثاني : الحياة الاقتصادية :

اتصف العصر السلجوقي بالجذب والقحط ، والفيضانات التي أدت إلى حدوث أزمات في المعيشة ، مما أدى إلى اضطراب الناس إلى أكل الجيف، والقحط ، والكلاب ، وبالتالي حدوث ضربات وبائية أدت إلى موت آلاف من الناس، وانتشار الأمراض^(٢) .

كانت تعتمد الحياة الاقتصادية في هذا العصر على الزراعة ، فصلاح الأرض وفسادها له تأثير كبير على اقتصاد الدولة وحياة الناس^(٣) . وكذلك النظام الإقطاعي^(٤) الذي تقوم عليه الملكية الفردية ، وازداد الأمر سوءاً حين اعتمد الإقطاعيون على وكلائهم في إدارة إقطاعاتهم ؛ لاتساع الدولة ، والحرص على حماية ثغورها^(٥) .

اعتبر السلاجقة المملكة ضيعة للسلطان يمتلكها نيابة عن قومه، وله أن يقطع أراضيها لأقاربه ، وأنصاره ، وجنوده ، وعبيده . ولم يكن النظام الإقطاعي يتعارض مع الملكية الفردية أو يمسخها ؛ لأنه يتعلق بما تخرجه الأرض ، والذين يملكون الإقطاعيات يميلون إلى استغلال الفلاح والإساءة إليه ، والاستيلاء على حقوقه ، إذ كانوا يعتبرون إقطاعهم ملكاً وراثياً لهم .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ص ٩ .

(٢) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٩٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠٠ .

(٤) جمع قطيعة وهي ما يمنحه الإمام من الأرض لبعض الممتازين بفعالهم من رعيته .كتاب نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، د/ عطية مصطفى مشرفه ، ص ١٥٦ ، ط/١ دار الفكر العربي، مصر .

(٥) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ١٠١ .

والوزير بدوره يهمله أن يزداد إيراد الإقطاعات ؛ ليزداد راتبه تبعاً لذلك ، وقد كان النظام الإقطاعي في بدايته ناجحاً ؛ لقوة السلاطين ورقابتهم الدائمة وبمرور الزمن انسلخت الأجزاء الكبيرة عن الدولة ، وزاد التنافس والتنازع على امتلاك الإقطاعات .

ومن الظواهر الاجتماعية التي فرضتها الظروف في هذا العصر قلة السكان عامة ، والمدن الكبرى خاصة ، وشاع فرار الأهالي من المدن الكبرى نتيجة لجور السلاجقة وعسفهم الذي يصل إلى حد القتل وهتك الأعراض^(١) . وأيضاً من الظواهر الاجتماعية ، تفشي الفقر بين الرعية ، والغني بين الحكام ؛ لانتقال أموال الأهالي قسراً إلى خزائن السلاطين التي لا تفرغ رغم إسرافهم وتبذيرهم ، لضعف الفكرة الإيرانية القديمة المتعلقة بوجود الطبقة وانتساب كل أمير وملك لأسر السلطنة . وأصبح الإيمان والاعتقاد أساساً لتفضيل الناس عن بعضهم ، فالنفاخر بالأنساب ممنوع في الإسلام . وأدت هذه الظاهرة الاجتماعية إلى عدم الاعتقاد في أصول القومية القديمة ، وكان السلاطين والأمراء ، والعظماء يعيشون في ترف ، وكانت قصورهم تمتاز بالفخامة والانتساع وبوقوعها وسط الخمائيل ، ويعقد فيها مجالس الترف والغناء والشراب والإسراف في تقديم الطعام بألوانه المختلفة والإكثار من الورود والرياحين ؛ لتضفي جواً من البهجة على المكان^(٢) .

أما حياة الجد فقد انعكست في لون الألعاب التي تمارس خارج المنازل ومنها الرماية ، ولعب السيف ، وسباق الخيل ، والصيد ، والشطرنج . وأما الحضارة فقد قامت عن اختلاط العراقيين بالإيرانيين ، وأدى ذلك إلى تبادل كثير من التقاليد والعادات الاجتماعية بين الطرفين ، ورجال السياسة والوزراء المشهورين الذين ينحدرون من أسر كبيرة ، مثل آل مازة ، وآل خزند وغيرهما في كثير من البلاد حيث كانوا عاملاً ملطفاً للأوضاع مشجعاً على

(١) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص ٢٠٢ .

(٢) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ، ص ١١١

الرواج الفني والأدبي ، كما أن هذه الأسر هي التي استطاعت أن تحافظ نسبياً على بقايا النظام الاجتماعي في أواخر القرنين السادس والسابع الهجريين .

المطلب الثالث : الحياة الاجتماعية :

يتصف العصر السلجوقي بعدم استقرار الأوضاع على حال واحد بل ازداد سوءاً في عهد السلاجقة .

أما الحياة الاجتماعية في هذا العصر ، فقد تأثرت تأثراً كبيراً بالظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت لإيجاد ظواهر معينة في حياة الناس ، مثل طبقات رجال الصوفية التي كان لها تأثير في ميل الناس إلى حب الوحدة، والاعتكاف والقلق ، والشك الذي ساد حياة الناس وظهور الرقيق كطبقة اجتماعية لها أهميتها ، وصول الكثير منهم إلى درجة الإمارة ، ولعبهم في الإدارة في عهد السلاجقة^(١) ، وظهور أهل الذمة من اليهود والنصارى ، إضافة إلى المجوس الذين أصبحوا يشكلون طبقة لها وزنها الاجتماعي والاقتصادي في العراق^(٢) .

وفي هذا العصر نشطت حركة العيارين^(٣) التي قامت لنشر الفساد والفوضى لما ذكرته الكتب الإسلامية^(٤) . وفي عام (٥٣٦هـ) انتشر شر العيارين ، وكونوا مجموعات حول عدد من الأمراء السلاجقة ، وحول كبار الشخصيات ، وتطورت أوضاعهم إلى أن مارسوا عمليات نهب الأموال ، وقتل من يقف في طريقهم من الشرطة^(٥) . وفي عام (٥٣٨هـ) ضرب العيارون رجلاً بالسيف ، وأخذوا منه دابة كان قد اشتراها بخمسة وعشرين ديناراً ، وعلى أثر ذلك نفر الناس ، وأغلقوا متاجرهم وباب الجامع وتلقوا السلطان في الميدان فاستغاثوا به ولم يجبههم^(٦) .

(١) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ص ١١١ .

(٣) العيار لغة : الكثير المجيء والذهب في الأرض ، لسان العرب مادة (عير) وقيل هو التركي الكثير التطواف، تاج العروس السيد محمد مرتضى الزبيدي ، مادة (عير) طبع على مطابع دار صادر ، بيروت ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

(٤) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ١١٣ .

(٥) الكامل في التاريخ تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير ، ٨٩/١١ ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

(٦) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ١١٦ .

وكان لذلك أثر كبير في حياة الناس خلال هذه الفترة فقد عم وسيطر التشاؤم على نفوس العامة نتيجة لعدم الاستقرار ، وشكواهم التي تدور حول سيطرة الغلمان والعيارين وأدعياء الدين ، وانتشار العادات السيئة بين المجتمع بعد تأثرهم بالتعاليم الإسماعيلية المنحرفة .
ومن الظواهر الاجتماعية الخطيرة في هذا العصر شرب الخمر ، وعشق الغلمان وأن لكل سلطان وأمير ووزير في حكومة السلاجقة غلمان وعبيد مليحو الوجوه يحلون محل النساء في حياتهم ، وكان عدد غلمان بعض السلاطين يصل إلى عدة آلاف^(١)

المطلب الرابع : الحياة العلمية :

بعد معرفة الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية في العراق نتعرف على الحياة العلمية في هذا العصر الذي انتشرت فيه المدارس في العالم الإسلامي وتغيرت فيه طرق التدريس عما كانت عليه من قبل ؛ لتقدم العلم في الدولة الإسلامية ونبغ العلماء ، والفقهاء ، والأدباء ، في القرون الأولى للهجرة ، وأشهر المدارس ، المدرسة النظامية التي تعد أول مؤسسة علمية متخصصة في بغداد في ديار الإسلام ، تفردت هذه المدرسة بتدريس العلوم والشريعة والأدب^(٢) ومن شروطها أن يكون فيها مقرئ يقرأ القرآن ، ونحوي يدرّس العربية^(٣) .

أما البصرة في هذا العصر فكانت عامرة بالمدارس ، والمكتبات الثقافية وكان للعلماء بها فضل السبق في الدراسات الجيدة في العلوم والآداب ومن أهم المدارس بها ، المدرسة النظامية ، وهي أكبر مدارس البصرة وأهمها في هذا العصر، كانت عظمة البنيان ، درس بها كبار العلماء وتعد هذه المدرسة من أكبر المدارس النظامية ببغداد ، ومن مدارس البصرة الأخرى مدرسة أبي العباس

(١) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص ١٩٩ .

(٢) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٢٦٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٤ .

الجرجاني ، ومدرسة أبي الفرج البصري ، ومدرسة الحنابلة ، ومدرسة الطب ، وغيرها من المدارس^(١) .

أما الأدباء والعلماء في هذا العصر فإنهم شهدوا ، وسمعوا بضياع الكتب بمصر والشام ، وخراسان ، والأندلس ونحوها فعمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار واكتنازها بالتلخيص ، والجمع مع حذف الأسانيد بحيث تجمع الحقائق الكثيرة في الحجم الصغير ، ويحوي الكتاب الواحد عشرات من الكتب كما فعل ياقوت^(٢) بمعجمه ، وابن خلكان^(٣) بوفياته فاكتفوا بجمع ما لديهم وتبويبه ، وسهولة النفع به وبترتيبه على السنين ، أو على حروف المعجم ، فجاءت مؤلفاتهم ضخمة وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية والجغرافية ، وإن كان صدر بعضها بعد انقضاء هذا العصر بسنين قليلة ، لكنه يعد من ثماره .

وفي هذا العصر أصبح لكل فن من فنون الأدب أساليب معينة يختص به عند أهله كالنسيب المختص بالشعر ، والحمد المختص بالخطب والدعاء المختص بالمراسلات ، ولكل فن قواعده الخاصة به .

ومن مميزات هذا العصر بقاء كثير من المؤلفات، وضياع القليل منها مقارنة بالعصر العباسي الأول وما بعده^(٤) . أما طلاب العلم فلم تكن ظروفهم مهياة لإكمال دراستهم ، بحيث يصبح الطالب شيخاً له حلقة أو مدرسا في مدرسة ، وكان الكثير منهم يتوقف في منتصف الطريق ، ومنهم من يتعلم القراءة والكتابة فقط ، ومنهم من يكتفي بحضور حلقات الشيوخ والاستماع إلى محاضراتهم ،

(١) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٣٠٥ .

(٢) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، مؤرخ جغرافي ، ولد ببلاد الروم ، اعتقه مولاه عسكر الحموي، من مصنفاته إرشاد الأريب في معرفة الأديب ، ويعرف بمعجم الأدباء ، توفي ٦٢٦ هـ ، معجم مصنفى الكتب العربية في التاريخ والتراجم والجغرافيا والرحلات .
عمر كحالة ، ص ٦٦٧ ، مؤسسة الرسالة .

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان ، ولد سنة ٦٠٨ هـ ، مصنفاته وفيات الأعيان ترجم فيه المشهورين من رجال الأدب والعلم ، توفي ٦٨١ هـ ، معجم مصنفى الكتب العربية في التاريخ والتراجم والرحلات السابقة ص ٦٠ .

(٤) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص ٣٧٥ .

ومنهم من ينتقل في البلدان إلى أن يصبح علماء من الأعلام^(١) . وكان التعليم في هذه الفترة خاصاً بالرجال ويشمل أحياناً النساء ، فقد كان الكثير من الفقهاء والعلماء يحرصون على تعلم المرأة حتى صار عدد كبير من العالمات في ديار الإسلام ، وأغلب المتعلمات من بنات العلماء اللائي كن يستفدن من الدروس التي كانت تعقد في بيوتهن لتعليم الطلاب^(٢) .

(١) الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ص ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٦ .

المبحث الثالث : تراثه الأدبي والعلمي

أولاً : شعره :

كان أبو البقاء يحسن الشعر ، وينظمه ، ويجيده إجادة تامة . روي له شعر أشبه بشعر الفقهاء والعلماء قال ابن الشعار^(١) : " كان قليل الإلمام بقول الشعر " (٢) وقال: ابن قاضي شهبه^(٣) : "وله قليل مع جودته"^(٤).
ومن شعره مدحه للوزير ابن القصاب^(٥) أو ابن المهدي^(٦) حيث قال :
بك أضحى جيد الزمان محلي * بعد أن كان من علاه مخلي
لا يجاريك في نجاريك خلق * أنت أعلى قدراً وأعلى محلاً^(٧)
دمت تحي ما قد أميت من الفضـ * لـ وتتفي فقراً وتطرد محلاً^(٨)

(١) هو المبارك بن أبي بكر بن حمدان الموصلي ، المعروف بابن الشعار (كمال الدين ، أبو البركات) أديب مصنفاته (عقود الجمان في شعراء هذا الزمان) في مجلدات ، (قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان) (تحفة الوزراء) ، (المزيل على معجم الشعراء) ، توفي ٦٥٤هـ وقيل : ٦٥٥هـ . مرآة الجنان ١٣٦/٤ ، معجم المؤلفين ١١/٣ ، كشف الظنون ٣٨٣/١ .
(٢) التبيين ص ٣٢ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب الأسدي الشافعي ، المعروف بن بابن قاضي شهبه (شهاب الدين بن العباس) مصنفاته (كتاب الفرائض) ، توفي بدمشق ٧٩٠هـ . شذرات الذهب ، أبو فلاح عبد الحي ، ٣١٢-٣١٣ ، مكتبة القدس ، معجم المؤلفين ٢٨٧/١ .
(٤) التبيين ص ٣٢ .

(٥) هو محمد بن إبراهيم الرومي ، الحنفي ، الشهير بابن القصاب ، فقيه أخذ عنه العكبري الفقه ، مصنفاته (جامع البحار) ، في شرح ملتقى الأبحر في فروع الفقه الحنفي وسفينة المسائل . هدية العارفين ٢٨٢/٢ ، معجم المؤلفين ٢٩/٣ .

(٦) هو ناصر بن مهدي بن حمزة العلوي الوزير المازندراني ، تقلد الوزارة في بغداد سنة ٦٠٦هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٦١٧هـ . الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين بين المستشرقين ، خير الدين الزركلي ٣٥٠/٧ ، ط/٤ ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٧٩م .

(٧) طبقات المفسرين ، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق علي محمد عمر ٢٢٦/١ ، ط ١ ، مكتبة وهبة ، ١٤ شارع الجمهورية ، بعابدين ، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
(٨) البيت برواية أخرى عشت تحي ما قد أميد * ت من العلم وتفني جوراً وتطرد محلاً .

وقال ابن الساعي ^(١): " ذكر شيخنا أبو البقاء أنه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات... " ^(٢)
وأشدد العكبري شعراً في نفسه منه :

صاد قلبي على العقيق غزال * ذو نفار وصالة ما ينال
فاتر الطرف تحسب الجفن منه * ناعساً والنعاس منه مدال ^(٣)

ثانياً : مصنفاًته :-

ذكر الصفدي في كتابه (نكت الهميان) أن العكبري ترك عدداً كبيراً من مصنفاًته في
شتى الفنون ، من نحو ، ولغة ، وفقه ، وفرائض تدل على سعة علمه منها:

- ١- أجوبة المسائل الحلبيات ^(٤) .
- ٢- الاستيعاب في أنواع الحساب ^(٥) .
- ٣- الإشارة في النحو ^(٦) .
- ٤- الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافي ^(٧) .
- ٥- إعراب الحديث النبوي ^(٨) .
- ٦- إعراب شعر الحماسة ^(٩) .
- ٧- إعراب الشواذ من القراءات ^(١٠) .
- ٨-

^(١) هو علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الرحيم البغدادي ، المعروف بابن الساعي
مؤرخ ، لغوي ، مفسر ، فقيه ، محدث ، وله مصنفاًت كثيرة منها (الجامع المختصر في عنوان التاريخ
وعيون السير) ، (نساء الخلفاء من الحرائر والإماء) ، (شرح كبير لمقامات الحريري) ، وغيرها . معجم
المؤلفين ٤٠٨/٢ .

^(٢) التبيين ص ٣٣

^(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٣/٢

^(٤) طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ورد بـ (أجوبة مسائل وردت من حلب) .

^(٥) كشف الظنون ص ٨١ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

^(٦) المرجع السابق ص ٩٨ ، المرجع السابق ٤٥٩/١ .

^(٧) لم يذكره الصفدي ، وقد ورد في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

^(٨) تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب ، ١٧٤/٥ ، ط ٣ ، دار المعارف ،
القاهرة . وقد طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٧م بتحقيق عبد الإله نيهان ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

^(٩) كشف الظنون ص ٦٩٢ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

^(١٠) ذكره محقق كتاب المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، تصنيف ابي البقاء عبد الله بن
الحسين العكبري ، تحقيق محمد السواس ، دار الفكر ، دمشق . توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية ص ١٩ .

- ٩- الإعراب عن علل الإعراب^(١) .
- ١٠- إعراب القرآن^(٢) .
- ١١- الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح^(٣) .
- ١٢- الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة من مشكل القرآن^(٤) .
- ١٣- البلغة في الفرائض^(٥) .
- ١٤- الترصيف في علم التصريف^(٦) .
- ١٥- التعليقة في الخلاف^(٧) . في الفقه .
- ١٦- تفسير القرآن^(٨) .
- ١٧- تلخيص أبيات الشعر لأبي علي الفارسي^(٩) .
- ١٨- تلخيص التنبيه لابن جني^(١٠) .
- ١٩- التلخيص في الفرائض^(١١) .
- ٢٠- التلخيص في النحو^(١٢) .
- ٢١- التلقين في النحو^(١٣) .

(١) لم يذكره الصفدي ، وقد ورد في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

(٢) من أشهر كتبه وأكثرها تداولاً كتاب (التبيان في إعراب القرآن) الذي طبع طبعات عديدة باسم (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن) كشف الظنون ص ٣٤١ ، تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٥ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٣) هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٤) لم يذكره الصفدي وقد ورد في هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٥) كشف الظنون ص ٢٥٣ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ ، وسمي في طبقات المفسرين للداودي (بلغة الرائد في علم الفرائض) ، طبقات المفسرين ٢٢٥/١ .

(٦) كشف الظنون ص ٣٩٩ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٧) المرجع السابق ص ٤٢٤ .

(٨) المرجع السابق ص ٤٤٠ هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٩) طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، ورد بـ (تلخيص أبيات شعر لأبي علي) .

(١٠) نكت الهميان ص ١٨٠ .

(١١) كشف الظنون ص ٤٨٠ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(١٢) المرجع السابق ص ٤٨٠ ، المرجع السابق ٤٥٩/١ .

(١٣) تاريخ الأدب العربي ، ١٧٤/٥ ، كشف الظنون ص ٤٨٢ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

- ٢٢- التهذيب في النحو^(١) .
- ٢٣- شرح أبيات سيبويه^(٢) .
- ٢٤- شرح بعض قصائد رؤبة^(٣) .
- ٢٥- شرح الحماسة^(٤) .
- ٢٦- شرح الخطب النباتية . أو (شرح خطب ابن نباتة)^(٥) .
- ٢٧- شرح ديوان المتنبي^(٦) .
- ٢٨- شرح الفصيح . لثعلب^(٧) .
- ٢٩- شرح لامية العجم للطغرائي^(٨) .
- ٣٠- شرح لامية العرب . للشنفرى^(٩) .
- ٣١- شرح المقامات الحريرية^(١٠) .
- ٣٢- شرح الهداية لأبي الخطاب^(١١) . في الفقه .
- ٣٣- عدد آي القرآن^(١٢) .
- ٣٤- الكلام على دليل التلازم^(١٣)

(١) كشف الظنون ص ٥١٨ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ ، وذكر في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ باسم (تهذيب الإنسان لتقويم اللسان في النحو) .

(٢) كشف الظنون ص ١٤٢٨ ، وذكر في هدية العارفين ٤٥٩/١ (كتاب سيبويه) .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ .

(٤) تاريخ الأدب العربي ١٧٥/٥ ، كشف الظنون ص ٦٩١ .

(٥) كشف الظنون ص ٧١٤ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٦) هدية العارفين ٤٥٩/١ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ .

(٧) كشف الظنون ص ١٢٧٣ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٨) المرجع السابق ص ١٥٧٣ ، المرجع السابق ٤٥٩/١ . لم يذكره الصفدي .

(٩) إعراب الحديث النبوي ص ١٥ ، ورد أيضا باسم إعراب لامية الشنفرى .

(١٠) تاريخ الأدب العربي ١٧٥/٥ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ ، وقد ورد باسم (غوامض الألفاظ اللغوية للمقامات الحريرية) في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

(١١) لم يذكره الصفدي وورد في الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ .

(١٢) تاريخ الأدب العربي ١٧٦/٥ .

(١٣) ورد ذكره في الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ باسم الاعتراض على دليل التلازم .

- ٣٥ - اللباب في علل البناء والإعراب^(١) .
- ٣٦ - لباب الكتاب^(٢) .
- ٣٧ - لغة الفقه (شرح لغة الفقه)^(٣) .
- ٣٨ - المتبع في شرح اللمع لابن جني^(٤) .
- ٣٩ - متشابه القرآن^(٥) .
- ٤٠ - المحصل في إيضاح المفصل للزمخشري^(٦) .
- ٤١ - مذاهب الفقهاء^(٧) .
- ٤٢ - مختصر أصول ابن السراج^(٨) .
- ٤٣ - المرام في نهاية الأحكام^(٩) . في مذهب الإمام أحمد .
- ٤٤ - مسائل الخلاف في النحو (مسائل خلافية في النحو)^(١٠) .
- ٤٥ - مسائل نحو مفردة^(١١) .
- ٤٦ - المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم^(١٢) .
- ٤٧ - المصباح في شرح الإيضاح والتكملة^(١٣) .

(١) تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٥ . هدية العارفين ٤٥٩/١ ، نوقش رسالة (دكتوراه) سنة ١٩٧٦م في جامعة القاهرة .

(٢) إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون ، للأديب إسماعيل باشا بن محمد أمين بن ميرسليم ، طبع وتصحيح المعلم رفعت بيلكة الكليس ، ٣٩٩/٢ مكتبة المثني ، بغداد .

(٣) طبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

(٤) كشف الظنون ص ١٥٦٣ باسم (شرح اللمع) ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ .

(٦) تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥ ، ورد باسم (المحصل في شرح المفصل) .

(٧) لم يذكره الصفدي ، وورد في طبقات المفسرين ٢٢٥/١ .

(٨) نكت الهيمنان ص ١٨٠ .

(٩) هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(١٠) تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٥ .

(١١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ .

(١٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ورد باسم المشوف المعلم في ترتيب اصطلاح المنطق على حروف المعجم ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(١٣) كشف الظنون ص ٢١٢ ، وفي هدية العارفين ٤٥٩/١ ورد باسم (المصباح في شرح الإيضاح) .

- ٤٨ - مقدمة في الحساب^(١) .
- ٤٩ - مقدمة في النحو^(٢) .
- ٥٠ - المنتخب من كتاب المحتسب^(٣) .
- ٥١ - المنقح من الخطل في الجدل^(٤) .
- ٥٢ - الموجز في إيضاح الشعر الملمغز^(٥) . وهو شرح للتعبيرات والتراكيب الغربية في الشعر القديم .
- ٥٣ - الناهض في علم الفرائض^(٦) .
- ٥٤ - نزهة الطرف في إيضاح قانون الظرف^(٧) .
- ٥٥ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين^(٨) ، وهذا الكتاب هو موضوع دراسة الباحث .

يبين هذا الكتاب ، وأقسامه معالم شخصية العكبري النحوية ، والنقدية وصراعه بين البصريين والكوفيين ، من خلال نزعته البغدادية والبصرية ففكرة العكبري الأساسية في عرض كتابه محاولة ترتيبه ، وتقسيمه إلى مسائل لم يسمها إلا بعض الأحيان تحت عنوان شمولي يندرج فيه أكثر من مسألة ، وكل ما ورد في هذا الصدد ثلاثة أبواب بحيث كان الباب الأول لم يتجاوز المسألتين وسماه باب المعرب. وأما الباب الثاني فسماه " باب الإعراب " ويندرج فيه اثنتا عشرة مسألة، والباب الثالث " كان وأخواتها" يندرج فيه نصف مسائل الكتاب ، وعرض بقية مسائل كتابه تحت أربع تسميات :

(١) المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح علي حروف المعجم ص ٢٣ .

(٢) نكت الهيمنان ص ١٨٠ ، المشوف المعلم ص ٢٣ .

(٣) هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٤) كشف الظنون ص ١٨٢٠ ، ورد باسم (الملقح في الجدل) ، وفي هدية العارفين ٤٥٩/١ . ورد باسم (الملقح من الخطل في الجدل) ، وعند الصفدي وابن العماد والداودي (المنقح) ، نكت الهيمنان ص ١٧٩ .

(٥) هدية العارفين ٤٥٩/١ .

(٦) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٨) ذكره محقق إعراب الحديث النبوي عبد الإله نبهان ص ١٥ ، وهو موضوع دراسة الباحث .

أولاً : - مسائل التنثية وعرض تحت هذا أربع مسائل (ما لم يسم فاعله) .

ثانياً : مسائل ما لم يسم فاعله ويندرج تحت هذا العنوان ست مسائل .

ثالثاً : مسائل الجمع ، والتي يندرج تحتها ثلاث عشرة مسألة .

رابعاً : مسائل باب كان وأخواتها ويندرج فيه بقية مسائل الكتاب ، ثم إضافة الميم إلى اسم الله .

مصادر الكتاب :

لم يذكر العكبري المصادر التي أعتمد عليها في تأليف كتابه ، وصرّح بنقله من كتاب سيبويه^(١) ، ونقله عن الجرجاني^(٢) في كتابيه (شرح الجمل) و(شرح الإيضاح) . ذكر المحقق أنه نقل عن (سر صناعة الإعراب) لابن جنبي^(٣) ، وكتاب الأصول في النحو (لابن السراج و(كتاب الحدود) للرماني^(٤)

(١) هو عمر بن عثمان بن قنبر أو (قنبر) مولي بن الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك لقبه سيبويه ، وكنيته أبا بشر وأبا الحسن أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، مصنفاته كتابه عمدة اللغة العربية شرحه علماء العربية توفي ١٨٠ هـ . أنباه الرواة ٣٤٦/٢ ، بغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٤٢ .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، فارسي الأصل إمام في العربية واللغة والبلاغة ، أول من أستنبط علم المعاني والبيان وله مصنفات منها (عجاز القرآن الكبير والصغير) ، و(الجمل) ، (العوامل المائة) ، (العمدة في التصريف) وغير ذلك توفي ٤٧١ هـ . بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، إنباه الرواة ١٨٨/٢-١٩٠ .

(٣) هو عثمان بن جنبي ، كنيته أبو الفتح ، كان عالماً في التصريف أكثر من النحو له مصنفات كثيرة منها : (الخصائص) في النحو ، (سر صناعة الإعراب) (شرح تصريف المازني) ، (اللمع) في النحو ، (محاسن العربية) ، توفي ٣٩٢ هـ بغية الوعاة ١٣٢/٢ إشارة التعيين ص ٢٠٠ .

(٤) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن ، المعروف بالرماني ، ولد سنة ٢٩٦ هـ ، إمام في اللغة والنحو ، اخذ النحو عن ابن السراج ، وله مصنفات كثيرة منها : كتاب (الحدود) ، كتاب (معاني الحروف) ، كتاب (شرح أصول ابن السراج) إنباه الرواة ٢٩٤/٢-٢٦٩ ، بغية الوعاة ١٨٠/٢-١٨١ .

، والمفصل و(شرح لامية العرب) للزمخشري^(١) و(معاني القرآن) للفراء^(٢).
و(المرتل في شرح الجمل) لشيخه ابن الخشاب^(٣)، وأيضاً اعتمد على بعض
مؤلفات أبي علي الفارسي^(٤) وشرح السيرافي^(٥) لكتاب سيبويه و(معاني القرآن)
للأخفش^(٦).

وكذلك(معاني القرآن) للزجاج^(٧)، كما أنه رجع لمؤلفاته النحوية مثل، كتاب
(اللباب في علل البناء والإعراب)، و(شرح اللمع)، واستفاد كثيراً من كتابه
(إعراب القرآن)، و(شرح ديوان المتنبي) المنسوب إليه، وغيره من مؤلفاته
النحوية التي لم يرد ذكرها^(٨).

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، ولد سنة ٤٩٧هـ إمام اللغة والنحو والأدب، قرأ
كتاب سيبويه، وله مصنفات كثيرة منها: (الكشاف) في التفسير، (الفائق في غريب الحديث)، (المفصل)
في النحو، (المقامات) توفي عام ٥٣٨هـ. بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠، إشارة التعيين ص ٣٤٥.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء، أعلم الكوفيين بعد الكسائي، له
مصنفات كثيرة منها: (المصادر في القرآن)، (الجمع والتنثنية في القرآن)، توفي سنة ٢٠٧هـ، بغية الوعاة
٣٣٣/٢، إشارة التعيين ص ٣٧٧.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر النحوي، أعلم أهل زمانه بالنحو، يقال إنه كان في
درجة أبي علي الفارسي، له مصنفات كثيرة منها: (المرتل في شرح الجمل)، كتاب (الرد علي بابشاذ
في شرح الجمل للزجاجي)، توفي ٥٦٧هـ. بغية الوعاة ٢٩٢/٢-٣١، إنباه الرواة ٩٩/٢-١٠٣.

(٤) هو الحسن بن أحمد عبد الغفار بن سليمان، ولد بفسا، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في
النحو، له مصنفات كثيرة منها، كتاب التذكرة كتاب الإيضاح أو التكملة، كتاب المقصور والممدود، الحجة
في القراءات توفي ٣٧٧هـ إنباه الرواة ٢٧٣/١، بغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي، أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ عل أبي بكر
بن السراج وعلى أبي بكر الميرمان النحو، من مصنفاته: (شرح سيبويه)، (أخبار النحاة)، (كتاب الإقناع)،
توفي سنة ٣٦٨هـ. إنباه الرواة ٣١٣/١-٣١٥، بغية الوعاة ١-٥٠٧-٥٠٩.

(٦) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخفش الثلاثة المشهورين، قرأ النحو علي
سيبويه له مصنفات منها (معاني القرآن)، (الاشتقاق)، (المقاييس في النحو)، توفي سنة ٢١٥هـ بغية
الوعاة ١/٥٩٠، إنباه الرواة ٣٦/٢-٤٤.

(٧) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، إماماً في العربية، له مصنفات كثيرة منها
(معاني القرآن)، (ما فسر من جامع النطق) كتاب (الاشتقاق)، كتاب (القوافي)، كتاب (العروض)، توفي
٣١١هـ. إنباه الرواة ١٥٩/١-١٦٦، بغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣.

(٨) التبيين ص ٨٦.

أهمية الكتاب :-

تكمّن أهمية كتاب (التبيين) في أنه الصورة التي أودع فيها العكبري خبرته النحوية والصرفية في الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية ، ويعمد العكبري في كتابه إلى الإيجاز والاختصار^(١) ، وخاصة في القضايا التي سبق أن عرضها وناقشها في مؤلف سابق ، وبيّن ذلك في جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل عليه اثنا عشر وجهاً ، ويذكر منها :

(١) تسكين لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : "دخلت" .

(٢) أن يلحق بالفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً نحو : "قامت هند" فالحقوا التاء بالفعل ، وهي علامة تأنيث الفاعل ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

(٣) وفي "حبذا" ركبوا "حبّ" وهو فعل مع "ذا" : وهو اسم فصارت "حبذا" بمنزلة شيء واحد وقد أجرى ذلك على الواحد نحو "حبذا زيد" ، و"حبذا هند" وفي الاثنتين نحو : "حبذا الزيدان" و"حبذا الهندان" وفي الجمع نحو : "حبذا الزيدون" ، و"حبذا الهندات" وحكم على موضع "حبذا" الرفع على الابتداء^(٢) .

(١) الاختصار : الاختصار في الكلام ان تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعني ، والاختصار في الطريق ، سلوك أقربه . الاختصار : حذف الفضول من كل شيء . لسان العرب ٢٤٣/٤ .

(٢) نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن د/ السيد يعقوب بكر مراجعة فضيلة الشيخ محمد فهيم ، ١٦٥/٢ دار النهضة العربية بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م الباب ١/٢٥٢ .

الفصل الثاني

منهج العكبري في كتابه التبيين

البحث الأول : منهجه في عرض المادّة العلمية ، ومصطلحاته .

البحث الثاني : منهجه في مناقشة الآراء .

البحث الثالث : منهجه في أصول النحو .

المطلب الأول : السماع .

المطلب الثاني : القياس .

المطلب الثالث : العلة و التعليل .

قبل البدء في هذا الفصل الذي بعنوان (منهج العكبري) ، لا بد من تعريف كلمة منهج .

المنهج : (يفتح فسكون) الطريق الواضح أي المستقيم وطريق نهج : واسع واضح ، وفلان ينتهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه .

منهج : كنهج ، ومنهج الطريق : وضحه والمنهاج كالنهج^(١) ، وفي التنزيل قوله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)^(٢) .

وبعد تعريف كلمة (منهج) تنتقل الباحثة إلى عرض كتاب العكبري الذي ألف في الخلاف النحوي ، ولم يكن أول مؤلف في الخلاف . يشتمل كتاب التبيين على خمس وثمانين مسألة في مختلف أبواب النحو ، والصرف ، واللغة وتقسيمها كالآتي :-

أولاً : ثمان وعشرون مسألة اختلف فيها النحاة عامة .

ثانياً : مسائل خلافية تفرد بذكرها وعددها مسألتان .

ثالثاً : مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ، وعددها خمس وخمسون مسألة .

كتاب (التبيين) كتاب خاص بالمسائل الخلافية يبين فيه مؤلفه الخلافات التي بين البصريين والكوفيين بتوسع ، فيذكر حجة كل فريق ويرد عليها بطريقة أكثر تنظيماً وتنسيقاً في نحو : (اختلاف حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء أو العكس ، أو هما متطابقان من غير ترتيب؟)^(٣) ، وقوله : (ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية) ، وذهب قوم إلى ذلك ، فقالوا : في المضاف إلى ياء المتكلم نحو ، غلامي ، وداري لا معرب ولا مبني^(٤) .

وقوله في دليل اسمية (كيف) يجاب عنها بالاسم نحو : كيف زيد ؟ فالجواب صحيح أو مريض^(١) .

(١) لسان العرب ، مادة (نهج) ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، الطاهر أحمد الزاوي ، مادة (نهج) ، ط/٢ ، عيسى الباب الحلبي .

(٢) الآية ٤٨ ، سورة المائدة .

(٣) التبيين ص ١٧٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٥١ .

(١) التبيين ص ١٣٠ .

يبدأ العكبري عرض مسائل كتابه بالتعريف في نحو : الكلام يطلق على المفيد ونحو : زيد منطلق ، وغير المفيد نحو (زيد) ، وما كان لفظه مفرداً لا يسمى كلاماً^(٢) . وفي حد الاسم ، ذكر للنحويين ستة حدود :
أولاً : الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه .
ثانياً : وما استحق التنوين في أول وضعه .
ثالثاً : حد الاسم ما سما بمسماه ، فأوضحه ، وكشف معناه .
رابعاً : الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه .
خامساً : الاسم كل لفظ دل على معنى في نفسه ، ولم يدل على زمان ذلك المعنى .

سادساً : قال ابن السراج : " هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل"^(٣) . وفي الدلالة على اسمية (كيف) نص على أن لا خلاف في أسميتها ، وإنما لخفاء الدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء :
أولاً : أنها تدل على معنى في نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى .
ثانياً : أنها تجاب بالاسم نحو : كيف زيد ؟ صحيح أو مريض^(٤) .
ثالثاً : يبدل منها الاسم نحو : كيف زيد ؟ صحيح أم مريض والبدل هنا مع همزة الاستفهام .

رابعاً : يدخل العرب عليها حرف الجر نحو : " على كيف تتبع الأحمرين " .
خامساً : السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً ، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة (كيف زيد)^(٥) . وبعد التعريف لبعض المسائل التي بدأ بها منهجه ، انتقل إلى عرض المسائل الخلافية بين (البصريين والكوفيين) بطريقة مختصرة تسبق تفصيل القول فيها ، فعند عرضه للمسائل يفصل الآراء والأقوال بحجج أصحابها يناقشها ، ويرجحها ، ويؤيدها ، ويضعفها .

(٢) المرجع السابق ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١٣٠ .

يبدأ أبو البقاء بتفصيل الآراء التي أجملها ، والرأي الأول الذي يذكره هو الذي يميل إليه أو يريده غالباً ، وأخر رأيه في حقيقة الإعراب ، أنه معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : " هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً " ، "وهذا هو المختار عندي"^(١).

يحتج العكبري للرأي الذي يميل إليه بقوله : " لنا" وذلك في " التنازع في العمل إذا كان معك فعلا والمعمول فيه لفظ واحد ، وصح عمل كل واحد منهما فيه فأولاهما بالعمل الثاني"^(٢). وأيضا في إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة^(٣) ، وفي (نيابة غير المفعول به عن الفاعل) إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جر فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح^(٤) .

يعبر أيضا بميله إلى البصريين بعبارة و(حُجّة الأولين) في (العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور) في قوله : " إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شئ قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده " ، بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبراً مقدماً ، وفيه ضمير كما لو كان مؤخرًا في اللفظ . وحجة الأولين أو القول الأول من أوجه :
أولاً : أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد^(٥)

(١) التبيين ص ١٦٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٦٨ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٣٤ .

ثانياً : إنه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطاه إلى الاسم نحو : إن خلفك زيداً ، وكان خلفك زيد ، ورأيت خلفك زيداً فيعمل الفعل في الاسم ، ولا يعمل في الظرف (١) .

ثالثاً : أن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم ، وجاز ذلك إجماعاً نحو : (في داره زيد) و (في بيته يؤتي الحكم) (٢) .

رابعاً : (في الدار زيد قائم) ، (إن زيداً مبتدأ وقائم خبره) والخبر عندنا مرفوع بالابتداء ، وعندهم بالمبتدأ ، ويعد العكبري نفسه بصرياً بكلمة (عندنا) (٣) . ويورد الشواهد التي تثبت رأيه بالأدلة والبراهين ، ويستشهد لها بالآيات، والأبيات الشعرية ، والمحفوظ من أقوال العرب وأمثالهم (٤) . واستشهاده بالقرآن في نحو : قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (١) فنصب (يوم) بمصروف و (مصروف) خبر ليس وتقديم معمول الخبر كـ (تقديم) الخبر نفسه لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع (٦) .

وكذلك في بناء اسم (لا) النافية للجنس ، إذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنياً عند البصريين ، وذلك أن (لا) مركبة مع الاسم والتركيب يوجب البناء كـ (خمسة عشر) ، وإذا فصل بينها وبين اسمها أعرب كقوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ) (٧) عند الكوفيين . أما استشهاده بالشعر فذكره في تقديم خبر المبتدأ في قول الشاعر :

(١) التبيين ص ٢٣٤ .

(٢) مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، ٢٨/٢ ، منشورات مكتبة دار الحياة ، بيروت ، ١٩٦١م .

(٣) التبيين ص ٢٣٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٣١٦ .

(٥) الآية ٨ من سورة هود .

(٦) التبيين ص ٣١٦ .

(٧) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

فَتَيَّ ما ابنُ الأغرِّ إذا شتَوْنَا * وَحَبَّ الزَّادُ في شَهْرِي قَمَاح (١)
الشاهد فيه: (فتى ما ابن الأغر) حيث قدم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأ
معرفة والخبر نكرة (٢) . وفي (التنازع في العمل) وإعمال الفعل الثاني
استشهد بقول الشاعر:

ولكنَّ نصَّفاً لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم (٣)
الشاهد فيه : (سببت وسبني بنو) حيث تنازع الفعلان (العاملان) والمعمول
(بنو عبد شمس) الأول يحتاج مفعولاً ، والثاني يحتاج فاعلاً ، وقد أعمل
الثاني وهو جائز في باب التنازع (٤). وفي (حاشا) بين الفعلية والحرفية استشهد
بقول الشاعر:-

حاشي أبي ثوبان إن أبا * ثوبان ليس بيكِّمة فدم (٥)

حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجروراً بـ(حاشا) (٦) وقد ورد البيت بنصب الاسم
بعدها (حاشا أبا ثوبان) وهذا لا ينفى كونها تجر الاسم بعدها أحياناً (٧) .
أمَّا المحفوظ من كلام العرب في نحو : " شتي تؤوب الحلبة " (٨) فيجوز
فيه تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً أو ما قام مقامه (٩) .

(١) البيت لمالك بن خالد الهزلي من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الأغر اللحياني والبيت المذكور هنا أول
المقطوعة وبعده ثلاثة أبيات ، وشهرا قماح هما الكانونان (كانون أول وكانون ثاني) ، شرح أشعار الهذليين
، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ٤٥١/١ ، مكتب العروبة .

(٢) التبيين ص ٢٤٦ .

(٣) البيت للفردق في ديوانه ٣٠٠/٢ ، دار صادر ، بيروت ، برواية :

ولكن عدلاً لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم ، أساس البلاغة ص ٦٣٦ .

(٤) التبيين ص ٢٥٤ .

(٥) البيت للجميح الأسيدي في الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، تحقيق وشرح أحمد
شاکر ، عبد السلام هارون ، ص ٢١٨ ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر .

(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي
النجدي يوسف ، ص ٣٤١/١ ، دار عبد الحليم النجار ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

(٧) المفضليات للضببي ، ص ٣٦٧ ، دار المعارف ، القاهرة .

(٨) مجمع الأمثال ٣٠٨/١ ، ومعنى المثل أن الرعاة تورد الإبل مجتمعة فإذا عادوا تفرقوا ، واشتغل كل واحد
منهم بحلب ناقته يضرب مثلاً لتفرق الناس ، واختلافهم في الأخلاق .

(٩) التبيين ص ٣٨٣ .

ومن أقوالهم في تقديم خبر المبتدأ " تميمي أنا " (١) فهنا تقدم الخبر (تميمي) (٢) ، وأحيانا يورد اعتراضات محتملة وأسئلة متوقعة فيجيب عنها بطريقة حوارية جدلية ، فيقول : فإن قيل : " الاسم الصحيح يبين فيه الفرق بين الرفع والجر وبين النصب ، وفي المعتل لا يبين ذلك ؛ لأنه لا يحمل على الصحيح " ، ويرد عليه بقوله : (فالجواب) عن الفرق من وجهين :

الوجه الأول : أن الفرق غير محصور في جهة اللفظ ، بل هو مقصود في أحكام أخر ، وذلك بجعل الألف في الرفع والجر لام الكلمة ، فكتب ما أصله الياء بالياء نحو : (رحي) و (هدى) ، وما أصله الواو بالألف نحو (عصا) و (علا) .

الوجه الثاني : أن الحكم إذا ثبت لعلة نفي حكمهما في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة نحو : رفع الفاعل ونصب المفعول في موضع يعرف عن طريق المعنى (٣) نحو قوله تعالى : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا) (٤) .

وفى إعراب (الاسم المنقوص) في حالة الرفع والجر إعرابه مقدر وعند بعض النحويين : ليس بمقدر بل سكون الياء رفع أو جر ، وأن الإعراب والحركات الحادثة عن العامل والسكون في الأسماء غير حادثة عن عامل فلم يكن إعراب ، وإنما الإعراب الحركة منع من ظهورها ثقل اللفظ بها على الواو والياء بعد الكسرة ، لذلك تقدر كما في ألف المقصور .

فإن قيل : الفرق بينهما ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن ، ولا يمكن حركة الألف في العصا ، والممكن لا يقدر تقدير المستحيل ، فبذلك جعل سكونه في الممكن حقيقة الحركة . إذا كانت الحركة ممكنة بخلاف الألف ، فإن حركتها

(١) الكتاب، لأبي بشر عمرو الملقب بسبيويه ، ٢٧٨/١ ، ط بولاق ، مصر المحمدية ، ١٣١٦هـ .

(٢) التبيين ص ٢٤٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٨ .

(٤) الآية ٧٥ من سورة النحل .

(٥) التبيين ، ص ١٨٣ .

مستحيلة ، فلا تجعل نفسها قائمة مقام الحركة . قيل : لا فرق بين الموضعين ؛ لأن ما يستنقل عند الكوفيين في حكم المستحيل (٥) .

يميل العكبري للرأي الأول في الرد على الكوفيين ، ثم يبدأ بتفصيل الرأي الآخر بقوله : " واحتج الآخرون " أو حجة الكوفيين ، ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنية كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ) (١) ثم قال : (فلا خوف عليهم) فجعل الأخير خبراً عن الجميع والصابئون مرفوع (٢) .

وفي قوله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (٣) فـ (حصرت) فعل ماضٍ وقع حالاً ، وقد وقع موقع (حصرة) . ومما جاء نصبا إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل (٤) في قوله تعالى : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٥) . أمّا ما ذكر عندهم من شعر فقول الشاعر :

أتَهْجِرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟ (٦)

فقدم نفساً على العامل فيها . وفي تقديم المستثني مع (إلا) قال الشاعر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ * وَلَا خَلَا الْجِنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ (٧)

الشاهد فيه : (ولا خلا الجن بها انسي) حيث قدم المستثني قبل جملة الكلام والأصل ولا بها إنسي خلا الجن (٨) . وقوله : في التعجب من الألوان في قول الشاعر :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ * تَقَطُّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَاضِ (٩)

أبيض من أخت بني إياض .

(١) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٢) التبيين ص ٣٤٤ .

(٣) الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٤) التبيين ص ٣٨٨ .

(٥) الآية ١٧ من سورة الحشر .

(٦) البيت للمخيل السعدي وهو ربيعة بن مالك في ورد في شرح ابن عقيل ٦٧١/١ .

(٧) البيت للعجاج أو رؤبة بن لبيد التميمي ، لم أعثر عليه ووجدته في النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني ص ٢٢٦ ، دار الكتاب العربي بيروت برواية وبلدة ليست بها طوري .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين ، تأليف كمال الدين أبي البركات أبي الوفاء بن عبد الله الأنباري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. أمين بديع يعقوب ، ٢٥٥/١ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م .

(٩) شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ، تصحيح وضبط مصطفى السقا ، عبد الحفيظ شلبي : ٣٥/٤ ، دار المعرفة ، بيروت . وبرواية جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالإيماض .

الشاهد فيه : (أبيض) حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض ، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد ، ويأباه البصريون^(١٠) .

أما ما حُكي عن العرب : (ليس الطيب إلا المسك)^(١) فرفع المسك والطيب جميعاً وأعرى (ليس) من مرفوع ومنصوب لوجود (إلا) الناقضة للنفي ، وحكم (ما) كذلك^(٢) .

يجيب العكبري عن كلام الكوفيين مبتدئاً بقوله : " فالجواب " ، ويختم كل مسألة غالباً بقوله : " والله أعلم بالصواب "^(٣) .

دعم العكبري مذهبه النحوي بالقرآن نفسه ، وعند ميله لقاعدة ، أو مذهب يقوى ذلك بالاحتجاج بالشاهد آية أو قراءة لها ، ويدل ذلك على أهمية الشاهد القرآني ، وأنه يحتل أعلى مراتب السماع عنده ففي توجيه قراءة الآية الكريمة : (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)^(٤) فإنه يعلل بالأوجه الآتية :

أولاً : أنها ضعيفة لا يؤخذ بها ، وذلك لإقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح مع المعنى ليس عليه ، وأن (المؤمنين) هم الذين ينجون ونسبة النجاة إلى النجاة بعيدة جداً ، وأنه سكن الياء في آخر الفعل الماضي وهو من الضرورة .
ثانياً : أن أصله من ننجي بنونين فقلب الثانية جيماً وأدغم^(٥) .

أما الخلاف النحوي فأهتم به ، واستشهد بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم ولم ينسب من شواهد الشعرية إلى أصحابها إلا القليل منها . ويتتبع

^(١٠) التبيين ص ٢٩٣ .

^(١) لم أعثر عليه في كتب الأمثال ، ووجدته في مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ص ١ - ٢ ، مكتبة التراث العربي، الكويت ، ١٩٦٢م ، الأشباه والنظائر في النحو، العلامة جلال الدين السيوطي ، ٢٣/٣ ، دار الحديث ، بيروت - لبنان - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وهي حكاية أبي عمرو ، وعيسى بن عمر .

^(٢) التبيين ص ٣١١ .

^(٣) لم يختم مسألة (٢٤) بقوله والله أعلم بالصواب كبقية المسائل وعنوانها النون في التنثية والجمع عوض من الحركة .

^(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

^(٥) التبيين ص ٢٧٣ .

القراءات في الآية فيذكرها مفصلة ثم يعود فيوجه كل قراءة منها التوجيه النحوي المناسب ، ويرجح منها ما يرجح ، ويضعف منها ما يضعف ، ويحكم بالشذوذ على ما شذّ ، وما كان من القرآن ، فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل .

ويبدو للباحث من خلال عرضه لكتاب التبيين أن العكبري يميل إلى البصريين ، وذلك يّين في استخدامه للمصطلحات التي تشير للبصريين نحو : (عندنا) في العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور^(١) ، و(لنا) في اشتقاق الاسم^(٢) .

أمّا مصطلحاته التي استعملها في كتابه فهي مصطلحات البصريين وميله لهم في استعمال مصطلح النفي في (حد الاسم الصحيح)^(٣) ، ومصطلح الحشو في (حقيقة حروف التثنية والجمع)^(٤) ، وفي تنوين المقابلة^(٥) ، وأيضا مصطلح ما لم يسم فاعله الذي يندرج تحته عدة مسائل منها (نيابة غير المفعول به عن الفاعل)^(٦) ، وإقامة المصدر مقام الفاعل^(٧) ، (نعم وبئس فعلان ماضيان)^(٨) ، ومصطلح ضمير الشأن والقصة في (ليس) بين الفعلية والحرفية^(٩) .

أما المصطلحات الكوفية فاستعماله لها قليل نحو : (الخلاف) في (ناصب الظرف الواقع خبراً)^(١٠) ، و(المفعول معه والنصب على الخلاف)^(١١) ، ومصطلح الرفع والجر في (إعراب الاسم المنقوص)^(١٢) ، واستعمل سيبويه هذا المصطلح في (الوقف على المقصور المنون)^(١٣) .

(١) التبيين ص ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٥) المرجع السابق ص ٢١٦ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٦٨ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٩) المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(١٠) المرجع السابق ص ٣٧٦ .

(١١) المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(١٢) المرجع السابق ص ١٨٣ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٨٦ .

المبحث الثاني : منهجه في مناقشة الآراء

يمثل كتاب (التبيين) نزعة أبي البقاء النحوية ، وموقفه من مسائل الخلاف التي عرضها وإيداء رأيه في كل مسألة منها مبينا ميله للبصريين ، آخذا بأقوالهم فيقول في اشتقاق كلمة (الاسم)^(١) : " الاسم مشتق من السمو عندنا ، وقال الكوفيون مشتق من الوسم " ، ويقول في مسألة (التنازع في العمل)^(٢) : " إذا كان معك فعلان فأولاهما بالعمل الثاني " ، وعند الكوفيين أولاهما بالعمل الأول ، وفي مسألة (إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة) لابد من " هي " عند البصريين ، وعند الكوفيين لا يلزم ذلك^(٣) . اشتمل كتاب التبيين على آراء كثيرة ، نسب العكبري بعضها إلى أصحابها وذلك في نحو : (العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم)^(٤) لبيان خفة الاسم وثقل الفعل عند البصريين ، وأنه دخل الأسماء ليفرق بين المنصرف ، والممتنع عن الصرف^(٥) ونسب هذا الرأي للفراء^(٦) . كذلك نسب إليه أنه أريد به الفرق بين الاسم والفعل^(٧) ، والدليل على القول الأول عن طريق المعنى لا عن طريق اللفظ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوآزمه والثقل ما كثر ذلك فيه . وخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد نحو : لفظة (رجل) و(الفرس) ، ولا يقترن بزمان ولا غيره وثقل الفعل أن مدلولاته ولوآزمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوآزمه الفاعل والمفعول والتصريف .

(١) التبيين ص ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٣ .

(٥) كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، ص ٣٠ ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

(٦) هامش التبيين ص ١٧٣ .

(٧) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ص ٩٧ ، ط ٤ ، دار النفائس بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

وقد يرجح العكبري رأيا من بين الآراء التي يعرضها بدون احتجاج لرأيه في نحو (إعراب الأسماء الستة) ^(١) فقال سيبويه : " إن حروف المد فيها حروف إعراب مقدر عليها" ، وقال الأخفش : " حروف المد دوال على الإعراب فقط" وقال الجرمي ^(٢) : " قلبها إعراب" ، وقال قطرب ^(٣) : " هذه حروف إعراب" وقال المازني : " فهذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، والإعراب قلبها" وقال أبو علي الفارسي : " أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب ، وليس مقدر فيها" ، وقال الفراء : " إنها معربة من مكانيين حروف المد وحركات ما قبلها".

رجح العكبري رأي الفارسي بأنه أقرب المذاهب ، وأن هذه الحروف لامات الكلمة فبذلك هي حروف إعراب ^(٤) . وفي (حقيقة حروف التنثية والجمع) ، عند سيبويه حروف إعراب ، وعند الأخفش والمازني والمبرد: أنها ليست حروف إعراب . أما الجرمي فعنده انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب وعند قطرب والفراء أنفسهما إعراب . يرى سيبويه أن المعرب هو الذي يقوم به الإعراب مثل (المُكْرَم) هو الذي قام به الإكرام ، فالإعراب غير المعرب ؛ لأن محل الشيء غير ذلك الشيء كمغايرة الأسود للسواد ، وأن هذه الحروف حادثة لمعنى في الاسم ، فكانت حروف إعراب كـ (تاء التأنيث) و(ألفه) ، و(ياء النسب) . لأن الحرف الحادث لمعنى يصير من جملة الكلمة وطرفا لها ، والأطراف حروف إعراب وحرف الإعراب هو الحرف الأخير الذي إذا أسقط يختل به

(١) التبيين ص ١٩٣ .

(٢) الجرمي : هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري فقيها عالما بالنحو واللغة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس وأخذ اللغة عن الأصمعي ، ومن مصنفاته ، (التنبيه) ، و(كتاب الأبنية) ، و(كتاب العروض) ، توفي سنة ٢٢٥هـ ، بغية الوعاة ٨/٢-٩ ، انباه الرواة ٨٠/٢-٨٣

(٣) قطرب هو : محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر وله مصنفات كثيرة منها (النوادر) ، و (العلل في النحو) ، و (الأصوات) ، توفي سنة ٢٠٦هـ .

بغية الوعاة ١/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٤) التبيين ص ١٩٩ .

المعنى وحروف المد هنا إذا أسقطت اختل معنى التثنية والجمع ، نحو الدال من (زيد^(١)) . وافق العكبري سيبويه على أنها حروف دون ذكر اسمه .

ينسب العكبري أحيانا الآراء لأصحابها بترتيب في نحو (رافع الخبر) أنه يرتفع بالابتداء عند ابن السراج والأخفش والرماني ، ويرتفع بالمبتدأ عند أبي علي وابن جني ، وعند الفراء يرتفع بالمبتدأ . وافق العكبري ابن السراج والأخفش والرماني في ارتفاع الخبر بالابتداء ، لأن الابتداء عامل ضعيف عن العامل اللفظي ، وهذا لا يمنع العمل في اسمين ، لأن علة العمل الابتداء كـ(كان) و (إن) أضعف من الفعل المتعدي^(٢) وقد عملا في اسمين كما عمل " ضرب " في الفاعل والمفعول^(٣) .

يذكر العكبري الآراء دون نسبتها إلى أصحابها ، في نحو قوله : (قال آخرون) ، ولم يصرح بذكر اسم إلا الفراء في (النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتثوين) وقال آخرون : "هي بدل من الحركة وحدها" ، وقال آخرون : " من التثوين وحده" ، وقال الفراء : " فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب^(٤) " . وأحيانا ينسب الآراء عامة إلى البصريين والكوفيين دون الأسماء وذلك في العامل في خبر "إن" مرفوع بها ، كما أن اسمها منصوب بها وعند الكوفيين لا تعمل في الخبر^(٥) .

(١) التبيين ص ٢٠٨ .

(٢) الفعل المتعدي هو ما يتعدى أثره فاعله فيتجاوزه إلي المفعول به ، نحو : (كافأ المعلم المجتهد) وعلامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلي المفعول به نحو : كافأه ، ويسمى أيضا الفعل الواقع لوقوعه علي المفعول به ، أو الفعل المجاوز لمجاورته الفاعل إلي المفعول به . قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، د. أمين يعقوب ، د. بسام بركة ، ص ٣٠٢ ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ م .

(٣) التبيين ص ٢٣٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٢١١ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٣٣ .

ذكر العكبري بعض آراء علماء البصرة ، و الكوفة ، وبغداد في عدة مواضع أيّد بعضها وردّ علي البعض الآخر . ومن علماء البصرة ذكر الخليل^(١) في " الاسم الواقع بعد (لولا)^(٢) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء وقال الكوفيون فيه قولان :

القول الأول : يرتفع بنفس " لولا " كارتفاع الفاعل بالفعل .

القول الثاني : يرتفع بفعل محذوف ، وحجة الأولين (البصريين) .

(١) أن " لولا " و " لا " قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب ، لأن الأصل عدم التغيير والتغير .

(٢) الأصل في العمل للأفعال ، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل . واحتج الآخرون (الكوفيون) بالآتي :

(٣) أن " لولا " حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كـ (سائر) الحروف المختصة .

(٤) ان " لولا " معناه الفعل فكانت عاملة كـ " إن " وأخواتها في نحو : (لولا زيد لأتيتك) ومعنى ذلك منعني زيد من إتيانك ، والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل نحو " إن " وأخواتها .

(٥) أن " أن " تفتح بعد " لولا " كقوله تعالى : (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٣) والمفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولاً لما قبله^(٤) .

خالف العكبري الخليل قائلاً : " عمل " لولا " قبل التركيب لا يلزم بعد التركيب ؛ لأن التركيب يغير معنى الحروف في نحو : (لن يضرب زيد) أصله

(١) الخليل هو أبو عبد الرحمن أحمد البصري الفرهيدي الأزدي ، سيد أهل الأدب في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس ، أخذ عنه سيبويه وهو أول من وضع علم العروض ، وضبط اللغة ، وأول من حصر أشعار العرب توفي سنة ١٧٥هـ وقيل سنة ١٧٠هـ ، وقيل نيف وستين ومائة ، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، ١٦٣/٣ ، ط/١ دار صادر بيروت ، ١٣٢٥هـ نزهة الألباء ص ٤٥ .

(٢) التبيين ص ٢٣٩ .

(٣) الآية ١٤٣ من سورة الصافات .

(٤) التبيين ص ٢٤١ .

(لا أن يضرب زيد) ولما ركبت تغير المعنى والحكم كذلك" (١). أما تغيير اللفظ والإعراب فلا دليل عليه (٢).

يرى العكبري أن "لولا" إذا كانت مختصة بالاسم قد يقع الفعل بعدها ، كما في قول الشاعر الهزلي :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَلَا أُحِبُّهَا * فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي (٣) .

أي لولا ذلك لظهر لها حبي . وإذا كانت "لولا" مختصة بالاسم ، وليس كل مختص عاملاً مثل الألف واللام مختصة بالاسم ، ولا تعمل وإنما والعامل يفتقر إلى معنى غير الاختصاص وهو قوة شبهه بالفعل ، "ولولا" ليست كذلك؛ لأن معناها يرتبط بالجواب (٤) . فهي كـ "لو" تختص بالأفعال ولا يعمل فيها وكذلك السين وسوف ، وإذا وقع الاسم بعد "لو" قدر له فعل بعد "لو" يعمل في الاسم ، ولا يصح أن تكون "لولا" بمعنى من معني من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا المعنى يبطل معنى "لولا" ؛ فلها جواب والفعل لا يعلق ولا جواب له .

الوجه الثاني : أن الحروف لو عملت بمعناها عملت "ما" النافية النصب وكذلك حروف الاستفهام ، لأن معناها أنفي واستفهام لذلك وضعت الحروف للاختصار ، فلو عملت عمل الأفعال لبطل معناها ، وأن معنى الحرف في غيره لا في نفسه والفعل معناه في نفسه . أما وقوع (أن) المفتوحة بعد "لولا" فلا يمنع من كونها مبتدأ ؛ لأن (إن) وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده ، وأن صحة الإخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول "إن" المكسورة عليه نحو : إن زيدا منطلق (١) .

(١) التبيين ص ٢٤٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) البيت لأبي ذؤيب في كتاب شرح أشعار الهزليين ١/٨٨ ، وشرح المفصل ١٤٦/٨ براويه أن لا .. ،

مغني اللبيب ١/٣٠٦ .

(٤) التبيين ص ٢٤٣ .

(١) التبيين ص ٢٤٤ .

أما يونس^(١) فذكره العكبري في (تنوين المقابلة)^(٢) الذي يجعله تنوين صرف . وأن تنوين المقابلة نظير النون في (مسلمون) . وحجة البصريين : أن هذا التنوين يثبت في المعرفة المؤنثة لم يكن تنوين صرف كالنون في " خلفنة " " عرضنة " والدليل على ذلك قوله تعالى : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٣) فأثبت التنوين مع التعريف والتأنيث ، وأحتج الآخرون أنه تنوين يسقط بالألف واللام وبالوقف فنثوته علامة للصرف كالاسم المفرد ، وهذا يبطل كونه مقابلاً للنون في (مسلمون) فهذه النون لا تسقط في الألف واللام ، ولا في الوقف .

خالف العكبري يونس مبينا أن التنوين شبيه النون في " مسلمون " كما ذكر سابقا، وثبوته في المعرفة المؤنثة والمقابل للشيء مشبه به ولا يلزم في المشبه بل يفارقه في أحكام آخر وذلك نحو ما لا ينصرف مشبه بالفعل ولا يلزم من ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها فيه ، وحذف التنوين بالألف واللام والوقف هنا^(٤) .
والتنوين في (مسلمات) عوض عن الفتحة فإن هذا الاسم يستحق الحركة بالفتح في حالة النصب ، فلما تعذر ذلك لحق بـ(مسلمين) ، عوض من الحركة والتنوين .
يجوز التنوين أن يكون عوضاً من الحركة كما في التثنية والجمع لذلك حذف بالألف واللام والوقف^(٥) . ومن أصحاب الآراء الذين نسب إليهم ، الأخفش ، في (العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور) أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، في نحو : (أمامك زيدُ) ، وعند البصريين يرفع الاسم بالابتداء^(٦) . وحتهم في ذلك أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد^(٧) .
والظرف إذا كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطاه إلى الاسم في

(١) يونس بن حبيب الضبي من متقدمي النحويين ولد سنة ٩٤هـ يكنى أبا عبد الرحمن ، اخذ عن أبي عمرو ابن العلاء ، كان إماماً في النحو ، سمع منه الكسائي والفراء ، توفي سنة ١٨٢هـ بغية الوعاة ٣٦٥/٢ إشارة التعيين ص ٣٩٦ .

(٢) التبيين ص ٢١٥ .

(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

(٤) التبيين ص ٢١٨ .

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٦) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة .

نحو : " إن خلفك زيدا " و " كان خلفك زيد " ، ورأيت خلفك زيدا فيعمل الفعل في الاسم ولا يعمل الظرف ، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل ، لأن من حكمها ألا تدخل على الفعل . والظرف إذا عمل لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم ، وجاز ذلك في نحو: (في داره زيد) ولو كان هو العامل لأضمر قبل الذكر لفظا وتقديرا أما " في الدار زيد قائم " فإن زيد مبتدأ وقائم خبره، والخبر عند البصريين مرفوع بالابتداء ، وعند الكوفيين بالمبتدأ فحينئذ بطل عمل الظرف وتعلق بقائم الذي هو الخبر إذا جرى مجرى الفعل^(٣) . يرى الأخفش أن الظرف لا بد له من عامل وهو الفعل ، إذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل وإذا أقام الظرف مقامه وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله^(٤) . والظرف إذا اعتمد على شيء قبله كـ(المبتدأ) والحال وغيرهما يعمل، وأن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه فوجب أن يكون منسوبا إليه .

يرى العكبري أن تعلق الظرف بالفعل لا يوجب أن يكون الفعل قبله ؛ لأن الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم وواقعا في التقدير قبل الظرف بعد الاسم لم يخل ذلك بمعنى الكلام ، وإذا اعتمد الظرف جاز عمله لأنه باعتباره أشبه بالفعل والفعل لا يستقل بدون الاسم ، والأشياء التي يعتمد الظرف عليها تقتضي الفعل^(٥) .

يبدو للباحث من ذلك أن العكبري خالف الأخفش ، ووافق البصريين .

وأیضا من المواضع التي خالف فيها العكبري الأخفش (رافع خبر " لا " النافية للجنس) في نحو : " لا رجل أفضل منك " خالف العكبري الأخفش مبينا الآتي:-

١/ أن " لا " واسمها ركبا فصارا كاسم واحد ، مثل (خمسة عشر) كذلك " لا رجل " فيحكم على موضعها بالرفع على الابتداء والمبتدأ يلزمه خبر والخبر هنا " أفضل " و " لا " في ذلك جزء من الكلمة فلا تعمل في الخبر ، وإنما عملها في

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٣٥ .

(٥) التبيين ص ٢٣٥ .

الاسم ؛ لأنها حرف مشبه بالحروف ، فموضعها مع اسمها رفع لوقوعها موقع الاسم المفرد ، والخبر واقع عنهما ، وهذا معنى غير الإعراب ، في نحو : " ما جاءني من رجل " فالإعراب فيه على غير الموضع فـ " رجل " مجرور ، " من رجل " في موضع الفاعل .

٢/ أن " لا " عامل ضعيف ، إذا كان فرع وليس أصلاً ، ولا هو أصلاً بنفسه ، لذلك لا يعمل في الخبر . وشبيه ذلك : إن الشرطية لا تعمل في الجواب عند جمهور النحويين ، وخبر المبتدأ عند بعض البصريين يعمل فيه الابتداء والمبتدأ لما كان الابتداء ضعيفاً^(١) . ومن المواضع التي خالف فيها الأخفش (عامل النصب في المفعول معه)^(٢) أنه ينتصب انتصاب الظرف .

خالف العكبري هذا الرأي مبيناً أن (مع) ظرف والمفعول معه في نحو : (استوى الماء والخشبة) ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف . وأن الواو بمعنى " مع " والحروف لا تعمل بالمعاني كما في حروف الاستفهام والنفي^(٣) . ومن ذلك يبدو للباحث أن العكبري يوافق البصريين في نصب المفعول معه بالفعل الذي قبله بتوسط الواو .

وذكر العكبري الجرمي في إعراب الأسماء الستة^(٤) بعد سيبويه أن حروف المد فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدر عليها ، وقول الجرمي أن قلبها إعراب وحثه أن الواو في الرفع أصل فتكون حرف إعراب والإعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو^(١) . أما النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب ، الألف من جنس الفتحة ، والياء من جنس الكسرة ، فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشيء يقوم مقامه^(٢) .

(١) التبيين ص ٣٦٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٤) التبيين ص ١٩٥ .

(١) المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٥ .

وافق العكبري البصريين ، وخالف الجرمي مبينا أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب ، وأن الانقلاب لو كان إعرابا لكان واحدا ، كما في منصوب التثنية والجمع وجرهما ، وهذا لا يعد انقلاباً .والانقلاب في المقصور ليس بإعراب بل الإعراب مقدر والمنقلب حرف إعراب^(٣) . وأيضاً أورد رأيه في حروف المد في التثنية والجمع.^(٤) أنها حروف إعراب عند سيبويه وعند الأخفش ، والمازني والمبرد ليست حروف إعراب علي ما ذكر في الأسماء الستة . وعند الجرمي انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب ، وحجته بانقلاب هذه الألف ، وأنه لما احتيج في الجر والنصب إلى حرف آخر غير الألف، علم أن الانقلاب هو الإعراب^(٥) .

أيضا خالف العكبري الجرمي في هذا الموضوع مبينا أن الانقلاب لو كان إعرابا لم يكن في المثني والجمع رفع ؛ لأن الألف والواو غير منقلبتين عن شيء وأن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ، بل حرف موضع ابتداء ، لا انقلاب ، خلاف الأسماء الستة ، وإذا كان الانقلاب تنقل الحرف من حال إلى حال لا الانقلاب التصريفي ، فإن هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب ويكون الانتقال مبني على الإعراب المقدر^(٦) .

وقد أورد العكبري آراء المازني في موضعين أولهما : في إعراب الأسماء الستة (أبوك ، أخوك ، حموك ، فوك ، نو مال) التي اختلفت فيها آراء النحويين ، يرى سيبويه أن حروف المد فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدر عليها ويرى المازني : أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، والإعراب قبلها^(١) . وحجة المازني في ذلك في ذلك أن الضمة والفتحة والكسرة قبل حروف المد ناشئة عن عامل ؛ لأنها تختلف بحسب اختلافه فكانت هي الإعراب ، ولما أريد تثبيتها أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٥) المرجع لسابق ص ٢٠٤ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(١) التبيين ص ١٩٤

يرى العكبري أن حدوث الحرف عن الإشباع خلاف القياس وهو شاذ وبابه الشعر للضرورة . وما كان من أجل الإشباع غير لازم ، بل إن شاء أتى به وإن شاء لم يأت ، والحروف هنا لم تكن عن الإشباع^(٢) . وأنها لو كانت للإشباع لخالفت بقية المحذوفات نحو : " دم " و " يد " فإنها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها^(٣) . وأيضا ذكر العكبري المازني في (الوقف على المقصور المنون)^(٤) واختلاف الآراء حول هذه الألف ، فيقول سيبويه : " أن الألف في الجر لام الكلمة لا بدل^(٥) ، وفي النصب بدل من التتوين"^(٦) ، وحثه في إبدال التتوين ألفاً في النصب فتحة ما قبلها نحو : (رأيت زيدا) وتتوين المقصور قبله فتحة فيجب أن يقلب ألفاً في المقصور ، وأن فتحة ما قبل التتوين لازمة والفتحة في الاسم الصحيح غير لازمة.

وافق العكبري سيبويه ، وخالف المازني مبينا أن الفتحة في الاسم الصحيح قبل التتوين حركة إعراب غير لازمة ، فجاز أن يبدل منها التتوين . أما الفتحة في كلمتي " العصا " و " الهدى " فليست فتحة إعراب ولا يقاس عليها ، ولذلك يقدر في المنصوب المنون أن لام الكلمة محذوف نحو رأيت عصا^(١).

وذكر العكبري قطرب في (إعراب الأسماء الستة) ، ورأيه أن هذه الحروف إعراب ، وحثه أن الإعراب لا يختلف باختلاف العامل لذلك كانت هذه الحروف إعراباً^(٢) . خالف العكبري قطرب مبينا أن هذه الحروف لم تحدث عن

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩

(٣) المرجع السابق ص ١٩٩

(٤) المرجع السابق ص ١٨٦

(٥) البديل في اللغة : التغيير ، والجمع إبدال لسان العرب ٤٨/١١

البديل : الشيء الذي تجعله مكان غيره أو تأخذه عوضا فيه .

في النحو : هو التابع المقصود بالحكم بدون واسطة بينة وبين متبوعة نحو (كان الخليفة عمر عادلا) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص ٩٢ .

(٦) التبيين ص ١٨٤ .

(١) التبيين ص ١٩٠

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨ .

عامل ، وإنما الحركات الموجبة لقلبها هي الإعراب^(٣) . وفي موضع آخر ذكر العكبري قطرب أن حروف التنثية والجمع حروف إعراب ، والإعراب ما دل على الفاعل والمفعول وحدث عن عامل لذلك كانت إعرابا كالحركة . وحثه إنها لو كانت إعرابا لم تدل على معنى غير الإعراب ، وتدل على معان غير ما يدل عليه الإعراب نحو : تاء التأنيث وياء النسب .

خالف العكبري هذا الرأي مبيناً أن هذه الحروف حادثة عن معنى في الاسم، فكانت حروف إعراب ، كتاء التأنيث وألفه ، وياء النسب ، والحرف الحادث لمعنى يصير من جملة الكلمة وطرفا لها والأطراف حروف إعراب . وأن حرف الإعراب هو الحرف الأخير الذي إذا أسقط اختل المعنى نحو : الدال من "زيد" وكذلك إذا سمي رجلاً "مسلمان" أو "زيدون" ثم رُحِمَ حذف منه الألف والنون ، والنون ليست حرف إعراب^(٤) . وحرف الإعراب الألف ؛ لأن حكم الترخيم أن يحذف الإعراب كما تحذف التاء من "حارث" فتصير "حار" ^(٥) .

ومن علماء البصرة الزجاج الذي ذكره العكبري في عامل النصب في (المفعول معه) أنه ينتصب بفعل محذوف تقديره : "استوى الماء ولا مس الخشبة" وحثه أن الفعل لازم، الواو غير معدية ، ومعنى العطف باق فيها نحو: (وزيدا قمت) على تقديم الواو على الفعل وذلك لا يجوز^(٦) .

خالف العكبري الزجاج مبيناً أن المنتصب في المفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو ؛ لأن الواو يصل الفعل بما بعده ، وأن الفعل هو العامل كـ(إلا) في الاستثناء نحو: قام القوم إلا زيدا صح المعنى بدخول (إلا) ، وفي (استوى الماء والخشبة) صح المعنى بالواو ، وأنّ الفعل عمل بتوسط الواو لذلك كان الفعل هو العامل^(١) . كـ"عامل" النصب في الاستثناء بمعنى استثنى .

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٦) المرجع السابق ص ٣٨١

(١) التبيين ص ٣٨١

يرى العكبري أن المنصوب بعد (إلا) في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة " إلا " ؛ لأن النصب عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والعامل إما لفظاً أو معنى ، واللفظ إما مفرداً ، أو مركباً ، وأن الحروف لا تعمل بمعناها مثل حروف النفي والاستفهام كذلك (إلا) لا تعمل بمعناها (استثنى) ، لأن المستثنى يكون مرفوعاً مع وجود هذا المعنى^(٢).

ومن الكوفيين ذكر الفراء في تسعة مواضع وخالفه فيها ، يذكر الباحث بعض منها :-

ومن الكوفيين ذكر العكبري الفراء في رافع الخبر (بالمبتدأ) وبين الآتي : -
(١) المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى الفعل ، والجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء ، والمبتدأ أحد جزأي الجملة لا يقتضي العمل ، والفاعل أحد جزأي الجملة ولا يعمل في الجزء الآخر .

(٢) المبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه ، والمبتدأ يقتضي الخبر بواسطة اقتضاء الابتداء ، فالأصل هو الابتداء الذي أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر ، ومثاله في الحسيات أن النار توصل الحرارة إلى ما في القدر ولكن بواسطة القدر لا أن القدر هي المنضجة^(٣) .

وأيضاً خالف العكبري الفراء في (المنادى المفرد مبني أم معرب)^(٤) عند البصريين مبني على الضم وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول ، وعند الفراء مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول^(١) . وافق الفراء البصريين في بنائه ، وخالفهم في علة البناء ، في رأيه أن البناء في الاسم الذي يبين صوتين هما (يا) في أول الاسم ، والألف في آخره فلما حذفت الألف ضمت الدال ؛ لشبه الاسم بقبل وبعد^(٢).

(٢) المرجع السابق ص ٤٠١

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(١) الإنصاف ٣٠١/١ .

(٢) التبيين ص ٤٤٠ .

وافق العكبري البصريين ، وخالف الفراء في علة هذا البناء مبينا أن الأصل أن يكون الاسم معرباً ؛ لأنه أشبه كاف الخطاب في نحو أولئك ، إياك وكاف الخطاب مبنية وما أشبهها فهو مبني وإذا وقع الاسم موقع الحرف بني وإن كان واقعاً موقع الاسم المضمر (٣) .

وذكر العكبري الكسائي في موضعين :

أولاً : في (العامل في الاستثناء) (٤) وخالفه مبينا أن العامل المنصوب بعد " إلا " في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة " إلا " ورأي الكسائي في ذلك أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز (٥) .

وافق العكبري البصريين ، وخالف الكسائي مبينا أن النصب عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والعامل هنا إما لفظاً أو معنى ، واللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً ، وأن الحروف لا تعمل بمعناها ، وكذلك (إلا) لا تعمل بمعناها "استثني" (٦) .

ثانياً : العطف على اسم إن قبل الخبر واختلاف آراء النحاة فيه فالبصريين يجوز عندهم النصب وليس الرفع ، وجوز الكسائي ذلك على كل حال ، سواء ظهر فيه عمل " إن " أو لم يظهر ، نحو " إن زيدا وعمرو قائمان " (٧) .
وافق العكبري البصريين ، وخالف الكسائي ، مبينا رأيه كما ذكر الباحث سابقاً (٨) .

أما ثعلب فذكره العكبري في (تقديم معمول خبر " ما " عليها) (١) واختلاف آراء النحويين فيه ، لا يجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن معناها النفي وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كذلك " ما " و " ما " غير شبيهة بـ " لن " و " لم " و " لا " ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل وهذه لا تدخل إلا على

(٣) المرجع السابق ص ٤٤١ .

(٤) المرجع لسابق ٣٩٩ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(٧) المرجع السابق ص ٣٤١ .

(٨) الإنصاف ١/١٧٥ .

(١) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق طارق الجنابي ، ص ١٦٥ ، ط ١ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

الأفعال^(٢) ، وعند الكوفيين يجوز تقديم معمول خبر " ما " عليها نحو : (طعامك ما زيد آكلا) ؛ لأن " ما " بمنزلة " لا " و " لم " و " لن " في النفي ، وهذه الأحرف يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كذلك " ما "^(٣) . وعند ثعلب يجوز التقديم في " ما " إذا كانت ردا لخبر كانت بمنزلة " لم " ، " لن " ، ولا يجوز التقديم إذا كانت جواباً لقسم ، وكانت بمنزلة اللام في جوابه^(٤) .

وافق العكبري البصريين وخالف ثعلب ، وأيضا خالفه في (ناصب الظرف الواقع خبرا)^(٥) ، وموضعه الرفع لوقوعه موقع الخبر ، ورأي معظم البصريين أنه منصوب بـ " استقر " وهو فعل ، ومنهم من قال أن المقدر اسم فاعل وهو مستقر والتقدير (زيد مستقر أمامك) ، وعند الكوفيين منصوب على الخلاف^(٦) . أما عند ثعلب فمنصوب بفعل " حل " نحو زيد حلّ خلفك وافق العكبري البصريين وخالف ثعلبا مبينا أن الظرف منصوب بـ " استقر " وهو أولى من تقدير فعل آخر ، وذلك بين في نحو : " زيد استقر أمامك "^(٧) ، وارتفاع الفعل لوقوعه ووقوع الخبر المرفوع ، وانتصاب لفظه بالفعل المقدر . ومن قال : إن التقدير " مستقر " اسم الفاعل لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ، وأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ، والفعل فرع ، فبذلك وجب تقدير الأصل على الفرع^(٨) وتقدير الفعل أولى للآتي :-

١/ الفعل أصل في العمل .

(٢) التبيين ص ٣٢٨

(٤) المرجع السابق ص ٣٢٧ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٧٦ .

(٦) الخلاف في اللغة : مصدر خالف عن الأمر خرج أي أنه بمعنى الاستثناء من الحكم أو المغايرة . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٢٠ . وفي الاصطلاح : عامل النصب في المفعول معه نحو : مشيت والنهر ، والظرف الواقع خبرا نحو : زيد أمامك ، وله تسميات أخرى منها النصب على الظرف المخالفة ، الصرف وهو مصطلح عند الكوفيين . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف د. مهدي المخزومي ، ص ٣٠٦ ، ط ٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص ٧٧ .

(٧) الإنصاف ١/ ٢٢٥ .

(٨) التبيين ص ٣٧٨ .

٢/ إنه مقدر في الصلة بالفعل نحو " الذي خلفك زيد " ، ولو كان الاسم هو المقدر لكان مفرداً ، لا تتم به الصلة نحو : " زيد الذي مستقر خلفك " وذلك لا يجوز لأن الصلة مفردة ، ويجب أن تكون جملة وهذا يتحقق بالفعل لا بالاسم^(٢) .

بعد ذلك انتقل العكبري إلى علماء بغداد ، وذكرهم في عدة مواضع رد عليهم فيها ، ووافقهم في بعض المواضع ، فمن هؤلاء ذكر ابن كيسان^(٣) في موضع واحد وهو (جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث)^(٤) ، نحو : (طلحة) . إذا جمع الاسم المؤنث المختوم بتاء التأنيث ، لم يجمع بالواو والنون ، وإنما يجمع بالألف والتاء ، وجوز ذلك ابن كيسان بفتح عينه نحو طلحون ، ورأيه أنه لفظ به علامة تأنيث سمي به مذكراً عاقلاً فجمع بالواو والنون كالذي ألفه ألف التأنيث نحو : موسى وعيسى فجمعه موسون وعيسون^(٥) ؛ لأنه يدل على مذكر بالمعنى ؛ لذلك ذكر بعلامة التذكير وهو الواو والنون^(٦) .

خالف العكبري ابن كيسان مبيناً أن العبرة في ذلك باللفظ لا بالمعنى ؛ وذلك بين في جمع كلمة " طلحة " تجمع على طلحات ، وأن الواو والتاء لفظان يجب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ، ولفظ طلحة مؤنث فلا تجعل علامته الواو التي هي من علامات المذكر ، وإذا سميت امرأة " جعفر " لم تجمع بالواو والنون بل بالألف والتاء معنى لا لفظاً ، وإذا كانت به علامة وجب أن ينظر إليها ، فلا تبدل بعلامة أخرى . وأما (موسى وعيسى) جاز جمعه بالواو والنون للآتي :-

١/ إن الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ، إماماً في العربية أخذ عن المبرد وثعلب (خلط المذهبين) ، من مصنفته (المهذب في النحو) ، و(اللامات) ، و (البرهان) ، و (غريب الحديث) ، توفي ٢٩٩هـ ، وقيل ٣٢٠هـ . بغية الوعاة ١/١٨-١٩ ، إنباه الرواة ٣/٥٧-٥٩ .

(٤) التبيين ص ٢٢١ .

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٦) المرجع السابق نفس الصفحة .

٢/ إنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث السالم ، بل تبدل نحو صحراوات^(١) .

وذكر العكبري أبا علي الفارسي في خمسة مواضع أيده وصرح بذكره في إعراب الأسماء الستة واختلاف الآراء فيها^(٢) . وأيضا أيده وصرح بذكره في (حد الفعل)^(٣) ورأيه فيه أنه ما استند إلى غيره ، ولم يسند غيره إليه ، وهذا قريب من (حد الاسم)^(٤) ، وأنه جاز الإخبار عنه ؛ لأن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى ، وفي ذلك رجح العكبري رأي الفارسي دون ذكر اسمه^(٥) .

ولم يصرح العكبري برأي الفارسي في " ليس " حرف أم فعل (ليس بين الفعلية والحرفية)^(٦) ورأيه أن الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان و " ليس " لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما كـ " ما " النافية ، وأنها لو كانت فعلا ثلاثيا لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي (فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعِلَ) ولا يجوز أن تكون على واحد منهما . وأن " ليس " لا يصح أن تكون صلة لـ " ما " المصدرية نحو : (ما أحسن ما ليس زيد قائماً) ولو كانت فعلا لصح أن تكون صلة لـ " ما " ينصب جواب " ليس " كما ينصب جواب " ما " النافية نحو : (ليس زيد بزائر فتكرمه) ، وكذلك (ما زيد بزائر فتكرمه) ، " ليس " غير متصرف ، ولا تدخل عليها " قد " وهذا من أول علامات الأفعال^(٧) .

خالف العكبري الفارسي في الحكم على " ليس " وتجردها من الضمير وهذا لا يمنع أن تكون فعلا لفظيا نحو " كان " ، و " إن " وأخواتها . أما كونها لا تكون صلة لـ " ما " المصدرية فلأنها وضعت للنفي كالحرف ولا يكون منها

(١) التبيين ص ٢٢٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٣٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١٤٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(٧) المرجع السابق ص ٣١١ .

مصدر ، وإنها فعل لفظي حقيقي . أما عدم تصرفها فلا ينفي كونها فعلا ، وفعل التعجب لا يتصرف ، ولا تدخل عليه (قد) ، ولا على الأفعال " عسى " و " حبذا" (١) ذكر العكبري الرماني في أصل " الاشتقاق " أن الفعل مشتق من المصدر ويرى الثاني أن الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل ، وافق العكبري الرماني في رأيه.

يرى الباحث أن العكبري مصيب فيما ذهب إليه ، لأن المصدر أصل والفعل فرع عليه ، والفرع جزء من الأصل . وخالف العكبري الرماني في (الخبر الجامد لا يحتمل ضميرا) نحو: (زيد أخوك هو) الذي اختلفت فيه الآراء. وخبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة ، ولم يعمل في الظاهر كان فيه ضمير نحو : (زيد قائم) أي هو قائم ، أو إن كان جامدا نحو: (زيد أخوك) ، يرى الرماني أن به ضمير ، ورأيه أن الخبر غير المبتدأ يحتاج إلى رابط بينهما كالجمل ، وإن الجامد في معنى المشتق نحو : (زيد أسد) أي شجاع تضمن الضمير (٢) .

خالف العكبري الرماني مبينا الربط الذي حصل لكون الثاني هو الأول في المعنى ، والجامد في معنى المشتق لا يوجب تحمل الضمير ، وأنه لا يعمل في الظاهر ، كذلك الضمير (٣) .

وذكر العكبري السيرافي ، وصرح بذكره في (الوقف على المقصور المنون) (١) عن الألف في كلمة (عصا) واختلاف آراء النحويين في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب :

(١) التبيين ص ٣١٤ .

(٢) شرح الألفية ٢٠٥/١ .

(٣) التبيين ص ٢٣٨ .

(١) التبيين ص ١٨٦ .

فذهب سيبويه : إلى أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة ، لا بدل ، وفي النصب بدل من التتوين ، وذهب السيرافي إلى أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة لا بدل ، وأنه يرى أن حكم اللام أن تقع رويًا في الشعر ، والألف في المقصور المنصوب قد وقعت رويًا في قول الشاعر :

ورب ضيف طرق الحيّ سرى * صادف زادا وحديثا ما انتهى

إن الحديث جانب من القرى^(٢)

والشاهد فيه : أن ألف (سرى) لام الكلمة بدل من التتوين ، ولا تكون رويًا كـ(ألف) (انتهى) و(القرى)^(٣) . وأنها لو كانت بدلاً من التتوين لم تكن رويًا ، والألف في نحو " رأيت زيدا " فما قبل الألف مختلف والروي لا يختلف ، ومن الأصول لا تميل الألف المبدلة من التتوين وقد تمال في قوله تعالى في قراءة بعض القراء (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)^(٤) .

يرى العكبري أن الألف لا تقع رويًا للآتي :-

(١) أنه من غلظ طبع الشاعر ، وأن الإقواء^(٥) جائز في الشعر .

(٢) جاء ذلك على لغة من لم يبدل من التتوين ألفًا في النصب كقول الشاعر :

وأخذ من كل حي عصمٌ

والأصل عصما^(١) .

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الزبياني ، ملحق ديوان الشماخ الذي حققه د. صلاح الدين الهادي ، ص ٤٦٤ طبع في دار المعارف سنة ١٩٦٨م ، وقد ورد في الديوان (نعم الفتى ورواية بقية الرجز موافق لما ورد في كتابنا هذا) .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد الحسن الاسترلابادي النحوي تحقيق محمد نور الحسن ، و محمد محي الدين عبد الحميد ، ٢٠٣/٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٤) الآية ١٠ من سورة طه .

(٥) الإقواء : هو تحريك المجرى بحركتين مختلفتين غير متباعدتين مثل الكسرة والضمة في نحو : (فوارس ومدارس) . ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، السيد الهاشمي ، ص ١٢٣ ، ط/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

المجري هو حركة الروي المطلق (أي المتحرك الذي يعقبه ألف أو واو ، أو ياء الحركة اللام في نحو : (منزل) المرجع السابق ص ١١٨ .

(١) التبيين ص ١٩١ .

٣) الألف المبدلة تشبه الألف التي هي لام والشبه بين الشئيين قد يجذب أحدهما إلى الآخر ، نحو : (مررت يزيد الضارب الرجل) حملا على مررت بالرجل الحسن الوجه ، وهذا اتفاق شبهي ، والفرق بينهما ظاهر ، وأن الرجل مفعول ، وحكمه النصب وأنه ليس للمضاف إليه ، بخلاف الحسن الوجه لأن الحسن الوجه ، وقد حمل أحدهما على الآخر، وأجازوا مررت بالرجل الحسن حملا على " مررت بالضارب الرجل " وكل ذلك للشبه اللفظي ، أما الإمالة فبعيدة في ألف التتوين ، ومن أبدلها شبهها بلام الكلمة من الشبه اللفظي^(٢) . وبذلك خالف العكبري رأي السيرافي .

وذكر العكبري ابن جني مصرحا به ، ورد عليه في (رافع الخبر) أنه يرتفع بالمبتدأ^(٢) . خالف العكبري ابن جني في عمل المبتدأ أنه لا يصح ؛ لأنه اسم جامد ليس فيه معنى الفعل ، والجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء . وأن المبتدأ لو كان عاملا لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه^(٣) .

وكذلك من المواضع التي ذكر فيها العكبري ابن جني (متعلق الظرف الواقع خبرا)^(٤) . ولم يصرح بذكره فيقول : " إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ قدر بالجملة عند الجمهور نحو : (زيد عندك) ، وعند بعضهم بالمفرد وقدره ابن جني بالمفرد ورأيه أن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذا كان هو المبتدأ في المعنى ، وإذا ناب الظرف عنه نزل منزلته^(٥) . وإذا تقدم الظرف على المبتدأ ولم يعتمد ولم يعمل يبقى الابتداء وإن كان جارياً مجرى الفعل لم يبطل عمله .

خالف العكبري ابن جني وبين أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة وليس المفرد أصلا فيه ، وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليبين لفظ الإعراب^(١) . وإذا تقدم الظرف لم يبطل المبتدأ لأنه ليس في الحقيقة فعلا ، وإنما

(٢) المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٤٩ .

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

ينوب عن الفعل ، وأن اسم الفاعل إذا اعتمد عمل ، وإذا لم يعتمد لم يعمل ، بل يبقى الابتداء كما كان : نحو : " ضارب زيد " ، وإذا تأخر جاز أن يعمل فيما بعده مضمرا كان أو مظهرا ، وليس بالضرورة أن يعمل الخبر المفرد^(٢) .

ومن علماء بغداد عبد القاهر الجرجاني الذي صرح العكبري بذكره في (حد الاسم)^(٣) . وأيد رأيه فيه في جواز الإخبار عنه ، ورأيه في ذلك :

(١) أن الفعل لا يصح الإخبار عنه ، والحرف لا يصح الإخبار عنه ، وأن الاسم هو المخبر عنه ، ولا يجوز أن تخلو الكلمة من إسناد الخبر إليها ، وإذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسند إليه خبر ارتفع الإخبار عن جملة الكلام ، وأنه ليس بحد ، وإنما هو علامة^(٤) . ودليل ذلك " إذا " و " إذ " و " أيان " و " أين " أنها أسماء لا يصح الإخبار عنها فبذلك يبطل كونها حدا ، ويصح الإخبار بها حيث أنها أوقات وأمكنة نحو : (طاب وقتنا) ، و (اتسع مكاننا) خبرا صحيحا^(٥) .

ومن البغداديين ابن السراج الذي ذكره في أربعة مواضع خالفه في ثلاثة مواضع منها (حد الاسم) بأنه كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل ، ووافقه العكبري في رأيه وبين قوله : " غير مقترن بزمان محصل " بأنه يخرج منه الفعل الذي يدل على الزمان المقترن به ، وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان^(٦) .
ومن المواضع التي ذكر فيها ابن السراج (رافع الخبر) يرتفع عنده بالابتداء ، ورأيه أن الابتداء يقتضي اسمين ، وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر كـ (كان) و (إن)^(٧) .

رجح العكبري رأي ابن السراج مبينا إن الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظي وهذا لا يمنع من العمل في اسمين لأن علة العمل هو العامل ، والعامل في الابتداء

(٢) المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢١ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ١/٧١ .

(٥) التبيين ص ١٢٧ .

(٦) التبيين ص ١٢١ .

(٧) التبيين ص ٢٣٠ .

كـ (عامل) " كان " و " إن " يدل عليه أن (كان) و (إن) أضعف من الفعل المتعدي وقد عملا في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول (٢) .

يرى الباحث أن العكبري في مناقشة الآراء وعرضها ، أنه يذكر هذه الآراء مرتبة ، وأحيانا يذكرها دون ترتيب ، وأن منهجه غير منتظم في عرض هذه الآراء وبعد ذكره لهؤلاء العلماء (البصرة ، والكوفة ، وبغداد) فإنه يميل برأيه نحو علماء البصرة .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٠ ، الأشباه والنظائر ٥٨/٢ .

المبحث الثالث : منهجه في أصول النحو .

أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله ، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله .

أما فائدتها فالتعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل^(١) ، وأقسامها النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال^(٢) .

المطلب الأول : السماع :

السماع في اللغة : أسمع بمعنى أدرك ، وقد تأتي كلمة سمعت بمعنى أجبته ، ومنه قولهم : " سمع الله لمن حمده أي أجاب حمده وتقبله"^(٣) .

عرفه السيوطي^(٤) في كتابه (الاقتراح) بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه محمد ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده^(٥) . والمسموع ثلاثة أنواع : القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب نثراً و شعراً . تناولت الباحثة ما ذكره العكبري في كتابه

أولاً : الشواهد القرآنية :

شهد فلان علي فلان بحق ، فهو شاهد وشهيد ، واستشهد فلان ، فهو شهيد والمشاهدة : المعاينة وشهده شهوداً أي حضره ، وهو شاهد . والشهيد : الشاهد ، والجمع شهداء ، وأشهدته علي كذا فشهد عليه أي صار شاهداً عليه . والشاهد بمعنى الحاضر في قوله تعالى : (وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ)^(٦) أي محضور يحضره أهل السماء والأرض

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ص ٨٠ ، ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(٢) هو أحد أدلة النحو ، وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه ، إذا لم يقم دليل يناهضه كاستصحاب الإعراب في الأسماء حتى يوجد دليل البناء ، واستصحاب البناء في الأفعال حتى يوجد دليل الإعراب : نحو نعم وبئس فعلان لا اسمين بدليل أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين ، لما كان لبنائهما وجه ، إذ لا علة هاهنا توجب البناء . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ، جورج متري وآخر ، ص ٤٨-٤٩ ، مكتبة لبنان .

(٣) لسان العرب ، مادة (سمع) .

(٤) هو عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، إمام حافظ ، مؤرخ أديب ، له مصنفات منها : (الأشباه والنظائر) ، (بغية الوعاة في طبقات الأدبيين والنحاة) ، توفي سنة ٩١١هـ . الأعلام ٣/٣٠١ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ص ١٤ ، دار المعارف سوريا .

(٦) الآية ١٠٣ من سورة هود .

وأفضل الشواهد ما كان كتاباً منزلاً ألا وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^(١) .

بلغت شواهد كتاب " التبيين " القرآنية خمسة وثمانين شاهداً ، تعددت أوجه استعمالها ، وأغراض ذكرها ، تناول الباحث نماذج منها ، ومن أهمها :

١/ في تقديم خبر المبتدأ عليه في قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) الشاهد في الآية :- (يوم) معمول خبر (ليس) منصوب بـ(مصروف) على قول البصريين^(٣) أجاز العكبري تقديمه عليه ، كما يجوز تقديم خبر كان علي اسمها^(٤) .

٢/ في وقوع الفعل الماضي حالاً ، نحو قوله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ)^(٥) .

الشاهد في الآية : أنها صفة لموصوف محذوف تقديره (أَوْ جَاءُوكُمْ) قوماً حصرت ، فـ (قوماً) حال وحصرت نعت لها . يرى العكبري أنّ (قد) معه مقدرة أي (قد حصرت)^(٦)

٣/ وفي الحروف ، حرف الاستثناء (إلا) يكون بمعنى (غير) في قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ)^(٧) .

الشاهد في الآية : (إلا) ، وما بعدها صفة بمعنى (غير)^(٨) ، ولا يصح الاستثناء بالنصب لأن المعنى يصير (لو كان فيهما آلهة ، ليس فيهم الله لفسدنا) ، ولا يصح أن يعرب لفظ الجلالة بدلاً من آلهة ، لأن التقدير : (لو كان فيهما إلا الله لفسدنا)

(١) لسان العرب ، مادة (شهد) .

(٢) الآية ٨ من سورة هود .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، تصحيح وتعليق محمود شكري الألوسي ، ١٤/١٢ ، ط٤ ، إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٠م

(٤) التبيين ص ٢٤٦ .

(٥) الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٦) التبيين ص ٣٨٩ .

(٧) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٨) البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، ٣٠٥/٦ ، ط٢ ، دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

والبذل هو المبدل منه في الإعراب ، ولعدم صحة الاستثناء وعدم جواز البدلية
تعين أن يكون (إلا) بمعنى غير^(٢) .

يرى العكبري أن (إلا) حرف وقع بمعنى (غير) . أي (غير) الله ، وأنه
لم يخرج عن كونه حرف استثناء^(٣) . أما الحروف وزيادتها ففي نحو قوله تعالى:
(عَسَى أَنْ يَكُونَ رَيفَ لَكُمْ)^(٣) .

الشاهد في الآية : اللام في (لكم) زائدة ويجوز أن يحمل الفعل على معنى
أقرب (ردفكم)^(٤) .

يرى العكبري أن زيادة الحروف كثيرة ، وقد تأتي في الشعر كما في قول الشاعر:
نحن بنو جعدة أرباب الفلج * نضرب بالبيض ونرجو بالفرج^(٥)

الشاهد في قوله : (بالفرج) الباء زائدة لا تتعلق بشيء^(٦) .

٤/ بناء اسم (لا) النافية للجنس في قوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ)^(٧) .

الشاهد في الآية : فصل بين (لا) واسمها ، أعرب الاسم .

قال المبرد : " اعلم أن لا إن فصلت بينها وبين النكرة - لم يحز أن تجعلها معها اسماً
واحداً ؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض " ^(٨) .

(٢) التبيين في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، وضع حواشيه محمد حسين شمس
الدين ، ١٥٧/٢ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٣) التبيين ص ٤٢٢ .

(٤) الآية ٧٢ من سورة النمل .

(٥) التبيين في إعراب القرآن ٢٣٨/٢ .

(٦) البيت للنابغة الجعدي ، لم أعثر على ديوانه ولم يذكره سيبويه ووجدته في معجم ما استعجم من أسماء
البلاد والمواضع تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي تحقيق مصطفى السقا ، ١٠٢٩/٣ ،
ط ١ القاهرة ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ، تأليف الإمام جلال الدين عبد
الرحمن السيوطي ، لجنة التراث العربي ، ٣٣٢/١ .

(٧) الإنصاف ٢٦١/١ .

(٨) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٩) المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، ٣٦١/٤ ، ط ٥ ،
الناشر دار التحرير - القاهرة .

وافق العكبري المبرد وزاد عليه أن (لا) مركبة مع الاسم لذلك بنيت كـ(خمسة عشر) وإذا فصل بينهما أعرب^(١) .

٥/ وفي معمول ألفاظ الإغراء عليها في قوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٢) .
الشاهد في الآية : نصب (كتاب) بفعل محذوف تقديره .. الزموا كتاب الله^(٣)
يرى العكبري أن الآية منصوبة على المصدر (كتب) ، ودل عليه قوله (حرمت)
لأن التحريم كتب^(٤) .

٦/ تنوين المقابلة في قوله تعالى : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٥) .
الشاهد في الآية : التنوين في (عرفات) نظير النون في (مسلمون) وليس تنوين
صرف والمراد بـ(عرفات) اسم موضع^(٦) .

ثانياً : الشواهد الشعرية :-

استشهد العكبري في كتابه بـ(ثلاثة وتسعين) شاهداً شعرياً ، وأغلب شواهده
من شواهد سيبويه ، وكان يقدم لها بقول : (قال الشاعر) ، (قال الآخر) ،
(وبقوله). تناولت الباحثة نماذج من شواهده وهي:

١/ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو قول الشاعر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

الشاهد في البيت : (بنونا بنو أبائنا) حيث جاز تقديم الخبر علي المبتدأ مع مساواتهما
في التعريف ، والخبر قوله (بنونا).

٢/ وفي التنازع في العمل في قول الشاعر :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

(١) التبيين ص ٣٦٣ .

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٧٨ .

(٤) التبيين ص ٣٧٥ .

(٥) الآية : ١٩٨ من سورة البقرة .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٩ .

الشاهد في البيت قوله : (سببت وسبني بنو) وهو ما يسمى عند النحويين بالتنازع ، فقد تقدم عاملان وهما (سببت وسبني) وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله : (بنو عبد شمس) وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول ، أعمل الشاعر العامل الثاني منهما و هو يطلبه فاعلاً . يأخذ العكبري برأي المدرسة البصرية التي تري أعمال العامل الثاني خلافاً للمدرسة الكوفية التي تري أعمال العامل الأول وحثتها في ذلك بالنقل والقياس^(١) .
٣/ يورد الشاهد مناقشاً به قضية يذكرها في نحو : " لولا " يقع بعدها فعل ، وليس اسماً كما قال الشاعر :

ألا زعمت أسماء ألا أحبها * فقلت بلي لولا ينازعني شغلي^(٢)

الشاهد في البيت : (لولا ينازعني) رفع ما بعد " لولا " بفعل محذوف ، و أنها غير مركبة وهي بمعنى (لولم) و أنها تدخل على الاسم و الفعل، و دخولها على الاثنين يجعلها غير عاملة فيكون الاسم بعدها مبتدأ^(٣) .
٤/ وفي عمل " كأن " المخففة في قول الشاعر :

و صدر مشرق النحر * كأن تديبه حقان^(٤)

وبرواية أخرى : و صدر مشرق النحر * كأن ويرديه رشاءً خلب^(٥)
الشاهد في البيت : إعمال (كأن) مخففة كإعمالها مشددة ، تشبيهاً لها بالفعل الذي يخفف ولا يتغير عمله^(٦) .

(١) الإنصاف ١/ ٨٧ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح شواهد المغني ، ٢/ ٦٧١ .

(٣) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد إميل بديع يعقوب ، ٢/ ٧٨٣ ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٤) البيت لرؤبة ، وجدته في شرح قطر الندوي وبل الصدى ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ١٢٩ ، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ٣/ ١٢٨ ، ط ١ مكتبة الحلبي ، مصر ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤

(٥) لم أعثر على قائله وديوانه ووجدته في الجني الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ص ٥٧٥ ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٦) المعجم المفصل في شواهد النحو لشعرية ، ٣/ ١١١٧ .

يرى العكبري إعمال (كَأَن) المخففة لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى وبعد التخفيف صارت كـ " فعل " حذف منه بعض حروفه ، و " كَأَن " المخففة من الثقيلة تختص بالأسماء ، والخفيفة في الأصل تختص بالأفعال (٧) .

٥/ يورد العكبري البيت كاملاً ، وأحياناً يورد صدره وقد يورد عجزه ، وأحياناً يورد قطعة من البيت كما في جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث في قول الشاعر .

..... طلحة الطلحات^(١)

الشاهد في البيت : (الطلحات) حيث جمع طلحة علي " طلحات " بالرغم من دلالاته علي مذكر^(٢) .

يري العكبري أن لفظ " طلحة " ، مؤنث ؛ لذلك جمع بالألف والتاء ، ولا يجمع بالواو والنون على قول الكوفيين ، ومثال لذلك امرأة سميت " جعفر " لم تجمع بالواو والنون بل تجمع بالألف والتاء ، اعتباراً بالمعنى^(٣) .

٦/ وفي حرفية " حاشا " ، غير مقترنة بـ " ما " في قول الشاعر :

حاشا أبي ثوبان إن أبا * ثوبان ليس ببكمة قدم

الشاهد في البيت : (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنة بـ " ما " حرف جر ، ويجوز أن تأتي فعلاً ماضياً^(٤) .

٧/ لا يأخذ العكبري بالشعر الشاذ ، ولا يقيس عليه في نحو قول الشاعر :

حبك يا التي تيمت قلبي * وأنت بخيلة بالود عني^(٥)

الشاهد في البيت : (يا التي) حيث دخلت " يا " على " التي " لضرورة الشعر^(٦) يري العكبري أن هذا الشعر ، شاذ لا يحتج به ، بل هو ضرورة من الشعر^(٧) .

(٧) التبيين ص ٣٥٢ .

(١) البيت لعبيد الله قيس الرقيات ، لم أعثر علي ديوانه ووجدته في رصف المباني ص ٢٩٧ ، والبيت كاملاً

رحم الله أعظماً دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

(٢) الإنصاف ٤٦/١ .

(٣) التبيين ص ٢٢٢

(٤) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٩١٣/٢ .

(٥) لم أعثر على قائله ، ووجدته بلا نسبة في الكتاب ١٩٧/٢ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، أسرار العريضة ، تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ص ٢٣٠ ، مطبعة النروي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، شرح المفصل ، للشيخ موفق الدين يعيش بن يعيش ، ٨/٢ ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنى ، القاهرة .

(٦) الإنصاف ٣١٤/١ .

ويبدو للباحثة أن شواهد العكبري مع كثرتها لم تتسبب كلها لقائلها .
ثالثاً : كلام العرب :-

تقول العرب : " جاء ينفض مذرويه " (١) ، اثبتوا الواو والياء لعدم وجود المفرد منها (مذري) ، وأن الواو متى وقعت طرفاً رابعاً فصاعداً قلبت ياء (٢) .
ومما جاء عن العرب عن أسمية كيف الأوجه الآتية :

الوجه الأول : ما حكي عن العرب في نحو : " على كيف تبيع الأحمرين" ، أدخلوا عليها حرف الجر ، فدل على إنها اسم (٣) . ومن كلام العرب وأمثالهم في جواز تقديم خبر المبتدأ في نحو : " تميمي أنا " (٤) حيث قدم الخبر (تميمي) و"أنا" المبتدأ وبين ذلك في تقديم خبر "كان" على اسمها في نحو : (كان قائماً زيد) فزيد مرفوع بـ " كان " لا بـ "قائم " ، وأصلها مبتدأ وخبر لذلك جاز تقديمه ، وتقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز . ومن كلام العرب في التأخير (في بيته يؤتي الحكم) (٥) .

يرى العكبري أن الإضمار قبل الذكر لفظاً جائز إذا كان في تقدير التأخير (٦) . ومما أضمر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (٧) ،
ومنه قول الشاعر :

من يلق يوماً على علاته هرما * يلق السماحة منه والندی خلقاً (٨)

(٧) التبيين ص ٤٤٦ .

(١) المذروان : فرعا الإليتين ، ولا واحد لهما ولو كان لهما واحد لوجب أن يقال في التسمية مذريان ، وعبر بـنفض مذرويه عن سمنه ، والعرب تنفي الغني عن السمين اللحيم وتثبته للمختلق الهضم ، ويضرب هذا لمن يتوعد من غير حقيقة . مجمع الأمثال ، ٢٣٧/١

(٢) ديوان شعر حاتم عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة أبي يحيى بن مدرك الطائي ، رواه هشام محمد الكلبي ، تحقيق عادل سليمان جمال ، ص ١٧٩ ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
(٣) التبيين ص ٢٤٨ .

(٤) قول عند العرب ذكره سيبويه في كتابه ٢٨٧/١ ، ط ١ بولاق .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ، ٢٨/٢ .

(٦) التبيين ص ٢٤٨ .

(٧) الآية ٦٧ من سورة طه

(٨) البيت لزهير بن أبي سلمى قسم الخالق عبد الصادق في شرح ديوانه ، ص ٥٣ ، وفي المقتضب ١٠٣/٤ برواية " ان تلق " .

الشاهد فيه : (على علته هرما) حيث قدم الضمير في علته " على الاسم المتأخر " هرما "(٩) .

أما الشاذ في كلامهم فهو " ليس الطيب إلا المسك "(١) فرفع المسك والطيب جميعاً وأعرى " ليس " من مرفوع ومنصوب لوجود " إلا " الناقضة للنفي كـ " حكم " ما " النافية(٢) ، وفي " ليس " ضمير الشأن(٣) ، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك ومن كلامهم في تقديم العامل في نحو : (شتى تؤوب الحلبة)(٤) أي تؤوب الحلبة مختلفة

الشاهد في قولهم : " شتى " في موضع حال ، أي يؤوب الحلبة متفرقين " وشتى " فعل من شت يشت إذا تفرق(٥) .

.

(١) لم أعر عليه في كتب الأمثال ووجدته في مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ص ١ - ٢ ، مكتبة التراث العربي ، الكويت ، ١٩٦٢م ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ .
(٢) التبيين ص ٣١١ .

(٣) هو تقديم ضمير قبل الجملة نحو : " هو زيد منطلق " أي الشأن والحديث زيد منطلق ، إذا كان مذكراً يسمى الشأن وإن كان مؤنثاً يسمى القصة نحو هي هند قائمة ، وعند البصريين يعرف بضمير الشأن أما عند الكوفيين فيعرف بالضمير المجهول . المساعد علي تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، ١١٤/١ دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، الجامع الصغير في النحو ، لأبي محمد جمال بن هشام ، تحقيق احمد محمد الهرميل ، ص ٢٣ مكتبة المانجي ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٠م ، شرح المفصل ١١٤/٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١٥٠١/١ . ومعني المثل أن الرعاة تورد الإبل مجتمعة فإذا عاد تفرقوا واستقل كل واحد بطلب ناقته يضرب مثلاً لتفرق الناس ، واختلافهم في الأخلاق . جمهرة الأمثال للعسكري .
(٥) التبيين ص ٣٨٣ .

المطلب الثاني : القياس

القياس في اللغة من قاس الشيء يقوسه قوساً لغة في قاسه يقيسه، ويقال : قُستهُ قُستهُ قُوسُهُ قُوساً وقِياساً ، ولا يقال ، أفسنته بالألف ومصدره قايسته قياسته ومقايسته^(١).

اهتم النحاة قديماً وحديثاً بالقياس ، حتى عرفوا النحو بأنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب^(٢) ، وهذا هو الكسائي^(٣) يجعل النحو قياساً يتبع^(٤) .

ويقول أحد الباحثين المعاصرين : " ولست أعقل النحو إلا استقراءً ثم قياساً "^(٥) وقد عرف العلماء القياس بأنه حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع^(٦) .

ومنهج العكبري في القياس أنه يبين القلب الذي جاء عن العرب كثيراً في نحو : (الجاه) وأصله الوجه ، وأخرت الواو من موضع الفاء وجعلت في موضع العين فصارت جوهاً ، ثم أبدلت عينه ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلها فصار " جاه " ^(٧) .

وفي (أنيق) وأصله أنوق ، وأنيق جمع ، وتجمع على نوق ، أنوق ، وتقدم الواو على النون وتقلب ياء فتكون أنيق^(٨) .

(١) لسان العرب ، مادة (قوس) ، جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق د. رمزي منبر بعلبكي ، مادة (قوس) ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧ م .

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، ص ٥٩ .

(٣) الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، كان أحد أئمة القراء السبعة ، تعلم النحو على الكبر ، له كتب كثيرة منها (معاني القرآن) ، و (مختصر النحو) ، و (كتاب القراءات) ، توفي ١٨٣ هـ ، وقيل : ١٨٩ هـ ، نزهة الألباء ص ٦٧ .

(٤) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ص ٧٨ ، المكتب الإسلامي بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، إنباه الرواة ٢/٢٦٧ .

(٥) في أصول النحو ص ٧٨ .

(٦) لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٧) لسان العرب ، مادة (وجه) ، التبيين ص ١٣٣

(٨) التبيين ص ١٣٣ ، أساس البلاغة ، مادة (قوس) ، الخصائص ٢/٧٥ ، ٨١

وفي (وعد) : (عدة) ، وفي (وزن) : (زنة) وقياس ذلك أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً ، وإذا حذفوا من آخره عوضوا أوله مثل (ابن)^(١) ، والأصل (وعد) ، و (وزن) فلما حذفت الواو من الأول عوضوا التاء في آخره . وأيضاً من القياس عندهم أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع فيه ، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ، وذلك في تقديم المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة^(٢) .

ومجاري القياس عند العكبري متنوعة فأحياناً يذكر القياس بأنه غير صحيح ، وذلك في عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، وفي الفعل يجب إبراز الضمير فيه^(٣) . والقياس فيه غير صحيح ؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وفي استحقاق الفاعل ، واسم الفاعل .

والضمائر في اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمة ، لذلك لا يظهر الضمير فيها لفظاً ، بل هي على صورة واحدة ، وضمير التثنية والجمع ، والتأنيث يظهر فيها لفظاً نحو : ضرباً ، وضربوا وضربن بذلك يستغنى عن إظهارها^(٤) . ويذكر العكبري في موضع إقامة المصدر مقام الفاعل^(٥) نحو : (ضرب زيدٌ ضرباً شديداً) أنه لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار ، وإنما بابيه الشعر .

وقياسه في ذلك أنه فضلة مستغني عنها ، وأن المصدر يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غير الفعل^(٦) . وذكر في التعجب من الألوان أنه لا يبني فعل التعجب من الألوان^(٧) وقياسه أن البياض والسواد أصلان، ولم يجز بناؤهما على صيغة (أفعل) ، لأن الفروع أولى بمراعاة أحكامها، وأبعد من التغيير خلاف

(١) التبيين ص ١٣٥

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٧

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٠

(٤) المرجع السابق ٢٦٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٩٣ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٩٣ .

الفرع ؛ لأنه مغير عن الأصل في نحو : النسب إلى حنيفة حنفيّ وإلى
ثقيف ثقيفيّ ، والفرق بينهما في حنيفة حذفت منها التاء والياء ،
وثقيف لم يحدف منه شيء^(١) .

قال ابن جنى : " فأما ثقيفيّ فشاذ عنده ، ومشبهه بحنفيّ ... " ^(٢)
وجعله المبرد قياساً خلافاً لسيبويه^(٣) . وفي تقديم خبر مازال وأخواتها
على " ما " ذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها وأخواتها مما أوله " ما " على
" ما " نحو : (قائماً ما زال زيد)^(٤) . والقياس في ذلك امتناع
دخول " إلا " نحو : (ما زال زيد إلا كريماً) ، ولا يجوز (كان زيد
إلا كريماً) . وذلك لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه ، وأن " مازال
" معناه الإثبات ، ونقيضه النفي على خلاف الإعراب . وإذا قلت :
(قائماً ما زيد) مثل (ما زيد قائماً) في المعنى وهو غير جائز في
الإعراب^(٥) .

ذكر العكبري أن " ليس " فعل ، وقياسه أنها فعل غير حقيقي بل
فعل لفظي يجري على حكم الحقيقي في العمل . وعدم تصرفها لا ينفي
كونها فعلاً ، فإن فعل التعجب لا يتصرف وكذلك " عسى " و " حبذا "
وفعل التعجب لا تدخل عليه (قد) وهي أفعال^(٦) .

ويقول في موضع آخر : " إذا خفت (أن) جاز أن تعمل في
الاسم النصب "^(٧) . ؛ وذلك لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى في أن فيها
معنى الفعل ، وأن " أن " " أن " و " إن " بمعنى " أكدت " و "
وكان " بمعنى أشبهت ، و " لكن " بمعنى استدركت ، و " ليت " بمعنى
تمنيت ، و " لعل " بمعنى ترجيت ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي

(١) التبيين ٢٩٤ .

(٢) الخصائص ١١٠/٢ .

(٣) هامش الخصائص ١١٠/٢ .

(٤) التبيين ص ٣٠٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٠٧ .

(٦) المرجع السابق ص ٣١٤ .

(٧) المرجع السابق ص ٣٤٧ .

مبني على الفتح^(١) وأن " أن°" المخففة تشبه (أن) الناصبة للفعل في الحروف مع مخالفتها لها ، وذلك أن " أن " المخففة مختصة بالأسماء، مؤكدة للمعنى وهذا يبيّن عملها في الاسم ، خلافاً لـ"أن" الناصبة للفعل ومن هذا يبين قوة شبهها بعوامل الأسماء^(٢).
أما المسائل التي تتعلق بالعوامل ، فذكر جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان مع الاسم الظاهر والمضمر ، وقياس ذلك العامل المتصرف ، إذا كان متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً مثله ويجوز بذلك تقديم معموله عليه نحو : (عمرأ ضرب زيد)^(٣).
وأن الحال شبيهه بالمفعول ، وأنه يجوز تقديم المفعول على الفعل لذلك يجوز تقديم الحال عليه^(٤). وفي وقوع الفعل الماضي حالاً^(٥) ذكر أنه لا يجوز وقوعه حالاً إلا أن تكون معه "قد" ظاهرة أو مقدرة ؛ لأن الماضي لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه وإن صلح أن يوضع موضع الحال صلح أن يقال فيه: " الآن " أو "الساعة" نحو : "مررت بزيد يضرب " وهذا لا يصلح في الماضي ، وأن الحال شبيهه بالتمييز ، والتمييز لا يسبق المميز^(٦).
ومن مسائل تقديم العامل قوله في التمييز : أنه لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفاً نحو : (طاب زيد نفساً) ، وغير متصرف نحو (عشرون درهماً

(١) الإنصاف ٢٠٨/١

(٢) التبيين ص ٣٥٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٣ .

(٤) الإنصاف ٢٣٢/١ .

(٥) التبيين ص ٣٨٦ .

(٦) المرجع السابق ٣٩٠ .

(٧) .وقياس التمييز على المفعول لا يصح ، وأن معنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير ، وتقديم المنصوب يمنع من كون الفاعل يحتاج للتمييز (١) .

ذكر العكبري في تقديم المستثنى مع (إلا) ، أنه لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه نحو : " إلا زيدا قام القوم " ولا إلا زيدا ما قام القوم ، وقياس ذلك عند العكبري أن تقديم المستثنى على المستثنى منه واقع بعد العامل نحو : ما قام إلا زيدا أحد " فإن " إلا زيدا " بعد العامل وهو " قام " ، وأن " إلا " مع ما بعدها لا تجرى مجرى المفعول ؛ لأنه حدث فيه معنى بـ " إلا " خلاف نحو : (قام القوم إلا زيدا) فإن " إلا " وزيدا يشتمل على معنيين يفترقان إلى ما يكون معناه سابقا عليهما ، وأن " إلا " مركبة من " أن " و " لا " وتقديم هذا المعنى على الاستثناء لا يصح (٢) .

وفي موضع آخر ذكر أن " حاشا " في الاستثناء حرف جر (٣) وليس فعلا نحو : (حاشاني) ، وقياس ذلك أن " حاشا " تكون استثناء في مواضع ، وغير استثناء في مواضع نحو " حاشا زيد " فهنا مبتدأ ، ولا يوجد مستثنى منه وإذا دل ذلك على الاستثناء لم يدل على كونه فعلاً نحو : " إلا " يلزمها الاستثناء وهي حرف بلا خلاف (٤) .

ذكر العكبري في نداء المحلى " بأل " أنه لا يجوز دخول " يا " عليه أما اسم الله نحو (يا الله) فالقياس عليه لا يصح للآتي :-

(١) أن الألف واللام ليست للتعريف ، لأن اسم الله معرفة بنفسه لانفراده سبحانه وتعالى ، والألف واللام زائدة (٥) .

(٧) المرجع السابق ص ٣٩٤ .

(١) التبيين ص ٣٩٨

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٤١٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٤١١ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(٢) أنها عوض من همزة (إله) ، والأصل فيها الإله فحذفت الهمزة وعوضت اللام منها ، وكما يجوز "يا إله" يجوز " يا الله " .
ومن خصائص اسم الله زيادة الميم في آخره نحو : اللهم ولا يجوز في غيره ، ودخول " تا " القسم عليه نحو : (تا الله) ومنها التفخيم والإبدال نحو : (هالله) ، و (فالله) فجاز ذلك لكثرة الاستعمال^(١) .
وخالصة القول في منهجه في القياس ، أنه سلك منهج البصريين عندما فاضل بين المذهبين واختيار الأقرب والأقوى في القياس في قوله في التنازع في العمل ، وأن الفعل الثاني أولى بالعمل من الأول عند البصريين خلافاً للكوفيين ، والأقيس مذهب البصريين ، لأنه أقرب إلى الاسم من الأول ، فكان إعماله أولى^(٢) .

(١) التبيين ص ٢٤٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٢ .

المطلب الثالث : العلة والتعليل :-

العلة لغة (بكسر العين) معنى يحل بالمحل فيتغير حال المحل ومنه سمي (المرض) علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف ، فيقال (علّ الرجل) بالكسر فهو عليل (واعتل) اعتلالاً وأعله الله تعالى أي أصابه بعلة فهو معل ولا تقول معلول^(١) .

والعلة عند المفسرين : هي تفسير الظاهرة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه^(٢) .

والعلة في الاصطلاح :

١/ هي الأمر الذي يذكر النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهها معيناً من التعبير والصياغة^(٣) ، نحو: (جاء الحق) فكلمة الحق فاعل وكل فاعل مرفوع فالكلمة مرفوعة فالعلة في رفعها لأنها فاعل^(٤) . وهذا يبين أن العلة كلمة تدل على من وقع منه الفعل .

٢/ أحد أركان القياس ، وهي التي تسوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس^(٥) . ويعلل النحويون بقولهم هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ويورد العرب عليهم لتصير صناعة ، ورياضة يتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ .

والمتقدمون من أهل النحو أطلقوا على الجمل المفيدة وغير المفيدة كلاماً، وسموا الحوادث الواقعة نحو : (ضرب) ، و (قتل) أفعالاً وكل كلمة واحدة يقال فيها كلم ، ولا يقال كلاماً^(٦) .

(١) لسان العرب ، مادة (عل) .

(٢) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، د. بدر بن ناصر البدر ٧٨٨/٢ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٣) النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، مازن المبارك ، ص ٩٠ ، ط ١ ، المكتبة الحديثة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

(٤) القواعد النحوية مادتها وطريققتها ، عبد الحميد حسن ، ص ٢٢٨ ، ط ٢ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٢م .

(٥) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ، ص ٢٨٢ .

(٦) سر الفصاحة الأدبي ، أبو محمد عبد الله بن سعيد الخفاجي ، ص ٢٨ ، محمد علي صيغ وأولاده ، القاهرة ١٩٦٩ .

قال ابن جنّي : في كتابه (الخصائص) في علة العلة " لم صار
 الفاعل مرفوعاً ؟... لإسناد^(١) الفعل إليه ، وأن صاحب الحديث أقوى
 الأسماء والضمّة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى " ^(٢) . و غرض
 ابن جنّي من قوله ، أن علة العلة تتميم وشرح العلة المقدمة عليه^(٣) .
 ومن أبرز الكتب التي تحدّثت عن العلة كتاب :
 (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي^(٤) ، الذي جمع فيه
 صاحبه أهم ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتصل منها
 بمدرسة البصرة أم الكوفة أم بغداد ، وفاضل فيه بين الآراء ، أو العلل
 في كثير من الأحيان ، وأول كتاب جامع للعلل النحوية كتاب سيبويه .
 ومن الذين روى عنهم في معرفة القياس والتعليل عبد الله بن أبي
 إسحاق الحضرمي^(٥) .

قال ابن سلام : في كتابه (طبقات الشعراء) " ... عبد الله بن
 أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس
 والعلل...^(٦) . وقيل : أنه أول من علل النحو ، وروى عنه وعن ولعه
 بالقياس^(٨) .

(١) الإسناد : هو العلة الجامعة أي سبب الرفع بين نائب الفاعل والفاعل . (الخليل) معجم مصطلحات النحو
 العربي ، ص ٢٨٢ .

(٢) الخصائص ١٧٤/١ بتصرف .

(٣) المرجع السابق ١٧٤/١ .

(٤) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي ، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وشهرته
 (الزجاجي) مصنّفاته (كتاب الجمل) كتاب شرح خطبة أدب الكتاب ، نزّهة الألباء ص ٣٠٦ ، اللباب في
 تهذيب الأنساب ٦٢/٢ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٥) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، كان شديد التجريد للقياس أي الاجتهاد بالعربية والقراءة ، وإماما فيها
 كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغربها ، توفي ١١٧هـ ، نزّهة الألباء ص ١٨ .

(٦) طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين ، تأليف أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي البصري ،
 تحقيق مصطفى عبد الجواد عمران ، ص ٨ ط ٢ ، مكتبة المحمودية التجارية ، مصر ، ١٩٦٨م .

(٨) النحو العربي ، العلة النحوية ص ٥٣ .

ولا يقل اهتمام العكبري بالعلة عن اهتمام النحويين المتقدمين فهو يتحدث عنها كثيراً في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) وفي كتابه موضوع الدراسة نجد اهتمامه بالعلة والتعليل واضحاً .
يعلل العكبري لكل ما يريد التعليل في مسائله النحوية والصرفية واللغوية .و أنه في معظم مسائل كتابه لا يصرح بان هذا علة للمسألة أو للحكم ويكتفي بأن يقول : " لأن " في نحو : (حد الفعل)^(١) و(الإعراب أصل في الأسماء)^(٢) ، و(المضاف إلى ياء المتكلم)^(٣) ، وكذلك يقول : (ذلك أن) في (أصل الاشتقاق)^(٤) .
(وحد الاسم)^(٥) ، وكذلك يقول : (لأن ذلك) في (الكلام والكلمة)^(٦) ، و (رافع المبتدأ)^(٧) ، وإلى ذلك من الألفاظ التي تدل على أن ما بعدها علة .

صرّح العكبري في بعض المواضع - أي المسائل - بلفظ العلة في نحو : (علة زيادة تنوين الصرف)^(٨) و (علة الإعراب)^(٩) و(علة جعل الإعراب آخر الكلمة)^(١٠) . وفي بعض المسائل يذكر كلمة " علة " في منتصف الكلام في نحو : (جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث)^(١١) و(رافع الخبر)^(١٢) .

-
- (١) التبيين ص ١٣٩ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥٣ .
(٣) المرجع السابق ص ١٥٠ .
(٤) المرجع السابق ص ١٤٣ .
(٥) المرجع السابق ص ١٢٠ ، ١٢٥ .
(٦) المرجع السابق ص ١١٩ .
(٧) المرجع السابق ص ٢٢٧ .
(٨) المرجع السابق ص ٢٧٣ .
(٩) المرجع السابق ص ١٥٦ .
(١٠) المرجع السابق ص ١٦١ .
(١١) المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
(١٢) المرجع السابق ص ٢٣٠ .

بيّن العكبري بعض أنواع العلل في مسائله ومن تعليلاته النحوية في (اسمية كيف) ^(١) في نفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها ؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل فهذه علة تحليل ^(٢). ومن العرب من يدخل عليها حرف الجر نحو : (على كيف تبيع الأحمرين) ^(٣) . والشاذ ^(٤) في استعمالها ويدل على اسميه " كيف " قولهم : (انظر إلى كيف يصنع) ^(٥) .

ومن تعليلاته جمع المذكر السالم الذي فيه تاء التأنيث نحو : (طلحة) لا يجوز جمعه بالواو والنون ؛ لأنه غير مسموع عن العرب ولو على الشذوذ والندرة ، وأن تاء التأنيث من حكم الألفاظ أيضاً ، ولو جمع بالواو والنون لتناقض ذلك ؛ لأن تذكير اللفظ ضد المعنى ، وأجاز البصريون ذلك ، ووافقهم العكبري في جمعه بالألف والتاء ^(٦). ولو جاز جمعه بالواو والنون لوجب ، ولم يجز غيره حملاً على معنى التذكير فهذه علة حمل على المعنى ^(٧) .

ومن تعليلاته في باب الإعراب ، دخول الإعراب الكلام ليفرق بين المعاني ، من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ونحو ذلك. والكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني نحو : (ضرب زيد عمرو) ، (كلم أخوك أبوك) ، لم يعلم الفاعل من المفعول ؛ لإهمال الحركات فيه ^(٨) .

(١) التبيين ص ١٢٩ .

(٢) علة التحليل من العلل المطردة ، المطردة الخارج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٨٣ ، ٤٠٣ .

(٣) الأحمران : هما الخمر واللحم ، وقيل الذهب والزعفران ، لسان العرب ، مادة (حمر) .

(٤) الشاذ : هو ما ندر عن الجمهور أي المتفرق ، ترتيب القاموس المحيط ، ص ٦٣٣ ، جمهرة اللغة ، ١/ ١١٧

(٥) التبيين ص ١٣١ .

(٦) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٧) علة حمل على المعنى : هي ذكر الفعل حملاً على المعنى في نحو قوله تعالى : (فمن جاءه موعظة) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة وهنا ذكر الفعل حملاً على معنى الموعظة وهو الوعظ ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٨٤ .

(٨) التبيين ص ١٥٦ .

وإذا قيل : يعلم الفاعل والمفعول بالترتبة أي بتقديم الفاعل على المفعول لا يصح ذلك في نحو : (ضرب غلامه زيداً) لم يصح تقديم الفاعل حتى يلزم إضماره قبل الذكر لفظاً وتقديراً (١) .

ومن تعليلاته التي يبرز فيه بعض أنواع العلة (إعراب الفعل المضارع يفرق بين المعاني ، وأعرّب هذا الفعل لمشابهته الاسم) (٢) ، فهذه علة التشبيه (٣) .

ومن تعليلاته في خبر المبتدأ أن عامله الذي رفعه هو الابتداء وحده ؛ لأنه لما عمل في المبتدأ الرفع عمل كذلك في الخبر قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ ، وإن أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه مشارك في العمل (٤) .

ومن تعليلاته في المنصوبات (المفعول معه) وأن عامل النصب فيه هو الفعل في نحو : (استوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة (٥) لأن الواو أقيمت مقام (مع) توسعاً في كلامهم فقوى الفعل بالواو وتعدى إلى الاسم فنصبه .

ونظير ذلك الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بتقوية " إلا " نحو : (قام القوم إلا زيداً) كذلك المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو .

فإذا قيل : لم حذف " مع " وأقيمت " الواو " مقامها ؟ طلباً للخفة والاختصار (٦) . والواو أولى من غيرها من الحروف ؛ لأنها في معنى "مع" ولأن معنى "مع" المصاحبة ، ومعنى الواو الجمع ،

(١) التبيين ص ١٥٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٣) هي بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف ، ومنع بعض الأسماء من الصرف لمشابهتها الفعل . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٤) التبيين ص ٢٤٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(٦) أسرار العربية ص ١٨٤ .

فلما كانت بمعنى "مع" كانت أولى من غيرها^(١) . ويبين ذلك أن المفعول معه منصوب لأنه فضلة والفضلة^(٢) حكمها الانتصاب .

ومن تعليلاته في العوامل في التنازع في العمل وأن الفعل الثاني أولى بالعمل ، لأنه أقرب إلى المعمول من الأول لمجاورته له وبين في نحو : (الشمس طلعت) فلا يجوز فيه حذف التاء لمجاورة الضمير للفعل ، وأيضاً (قامت هند) لا يجوز فيه حذف التاء ، ويدل هذا على مجاورة الضمير للفعل . وأجرى كثيراً عن العرب في أحكام المجاور على المجاور له^(٣) في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى نحو (جحر ضب خرب)^(٤) ، وهذه علة القرب والمجاورة فجرت (خرب) على المجاورة^(٥)

أما العلة الصرفية في نحو : " اللهم " لفظ من الألفاظ الملازمة للنداء^(٦) ، والعلة في هذه الكلمة أن الميم المشددة عوض من (يا) النداء ؛ لأن "يا" حرف من حروف المد ، والميم فيها غنة تشبه حرف المد ، وكل واحدة فهما حرفين لذلك جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ، ويدل هذا على أنها عوض في موضع غير المعوض منه^(٧) ، وهذه علة التعويض^(٨) من حرف النداء .

(١) التبيين ص ١٨٤ .

(٢) الفضلة : في اللغة ما بقي من الشيء ، و اصطلاحاً : اسم يذكر لتنميط معنى الجملة ، وليس أحد ركنيها (مسند - مسند إليه) نحو : المعرفة غذاء العقول ، وسبب التسمية لأنها زائدة على المسند والمسند إليه . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٣٠٥ .

(٣) التبيين ص ٢٥٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

(٥) علة القرب والمجاورة : من العلل المطردة وهي التي تجرى على المجاورة وحقها الرفع . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٨٤ .

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٣٦/٤ ، ط٣ ، دار المعارف مصر .

(٧) التبيين ٤٤٩ .

(٨) علة التعويض من العلل المطردة ، وهي تعويض الميم في (اللهم) من حرف النداء . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٨٤ .

ومن تعليلاته في التعويض (اشتقاق الاسم)^(١) ، وأن الاسم هو الذي سما على مسماه ، وعلا ما تحته من معناه فسمي اسما لذلك ، وأنه يخبر به ويخبر عنه نحو : (زيد قائم) . والأصل فيه (سمو) وحذف الواو من آخره ، وعوض بهمزة في أوله فصار اسما وزنه (أفع) ؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو "في سمو"^(٢) .

ومن تعليلاته في ترخيم الثلاثي لا يجوز ترخيمه ؛ لأن الترخيم دخل الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو خفيف ، وفي غاية الخفة فلا يحتمل الحذف ، والكوفيون يجوز عندهم ترخيم الثلاثي نحو : "عُنْفُ" "ياعُنُ"^(٣) وهذه علة مطردة تسمى علة الاختصار^(٤) .

يميل العكبري لرأي البصريين في منهجه والسير على دربهم والاستشهاد بشواهدهم وأدلتهم .

وكما بحث في أصل العلة وحكمها ، فبحث أيضا في مسالكها ومن مسالك العلة التي تناولها العكبري .

أولا : الإجماع :-

في اللغة هو مصدر أجمع القوم أي اتفقوا^(٥) ، ويقول الله (فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(٦) .

وفي الاصطلاح : أحد أدلة النحو ، وهو اتفاق علماء النحو والصرف على حكم أو مسألة أو قضية . والمراد به الأكثر أو إجماع نحاة البصرة والكوفة ، وليس جميع العلماء في كل العصور^(٧) .

(١) التبيين ص ١٣٢ .

(٢) أسرار العربية ص ٤ .

(٣) التبيين ص ٤٥٦ .

(٤) من العلل المطردة في نحو قوله تعالى : (ولم يك من المشركين) الآية ١٢٠ من سورة النحل . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٨٣ .

(٥) مختار الصحاح للشيخ محمد أبي بكر الرازي ، وترتيب محمود خاطر ، مادة (جمع) ، الهيئة العامة للكتاب .

(٦) الآية ٧١ من سورة يونس .

(٧) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٣٤ .

وعرفه السيوطي : بأنه إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال. ومما أجمع عليه أهل العربية على أن علة تقدير الحركات في (الوقف على المقصور المنون)^(١) ، (وإعراب الاسم المنقوص)^(٢).

ثانياً : السير والتقسيم :-

وهو ذكر الوجوه المحتملة ثم اختبارها بما يصلح وينفي ويستعمل هذا المصطلح في تبين العلة . استعمله العكبري في "اسمية كيف"^(٣) . أي اختبر كونها اسماً ، وفي (نعم وبئس فعلان ماضيان)^(٤) ، بين أن (نعم) ليس حرفاً بالإجماع ، ولا اسماً ، ودليل ذلك أنها مبنية على الفتح والاسم يبني إذا شابه الحرف ولا مشابهة بين (نعم) والحرف ولو كانت اسماً لأعربت . ومن الأدلة على أنها ليس باسم أنها لو كانت اسماً لكان إما جامداً وإما وصفاً ، وأن وجه الاشتقاق فيها بين ، وأنها من (نعم الرجل) إذا أصاب نعمة^(٥) .

(١) التبيين ص ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣١ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

الفصل الثالث

مذهب العكبري النحوي في كتابه التبيين

- المبحث الأول : المسائل النحوية في كتابه .
- المطلب الأول : المرفوعات .
- المطلب الثاني : المنصوبات .
- المطلب الثالث : المجرورات .
- المطلب الرابع : مسائل الإعراب والبناء .
- المطلب الخامس : مسائل العوامل .
- المبحث الثاني : المسائل الصرفية .
- المبحث الثالث : موقفه من القراءات القرآنية .
- المبحث الرابع : مسائل متفرقة .

المبحث الأول : المسائل النحوية:

المطلب الأول : المرفوعات

هي كل الموضوعات أو المباحث النحوية التي وقعت في الكلام العربي مرفوع المسند إليه فيها نحو المبتدأ والخبر وغيره .

(١) المبتدأ نحو : الكتاب خير جليس .

(٢) خبر المبتدأ نحو : الكتاب خير جليس

١/ رافع المبتدأ :

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع المبتدأ نحو : " زيد قائم " ، فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء^(١) ، وحثهم أن الابتداء معنى يختص بالاسم ؛ لذلك كان عاملاً كالفعل ، وأن الاسم مسندا إليه ، وأنه أصل في الجملة لذلك وجب رفعه ، كالفاعل فإنه ارتفع بالفعل ، وأن المبتدأ معمول وكل معمول لا بد له من عامل ، والعامل الابتداء .

ذهب المبرد إلى أنه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية وقال : " فأما رافع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء التثبيته والتعريفية عن العوامل وغيره"^(٢) .

وافق العكبري المبرد ، وبيّن أن التعريف من العوامل وغير عامل ؛ لأنه عدم و العدم لا يعمل . أمّا إذا كان المراد منه إمارة عن العامل فيجب أن يكون العامل موجودا ومدلولا عليه ، والتعريف شرط يحقق الابتداء الذي هو العامل ، كالحياة فإنها شرط لتحقيق العلم ، وليست العلة في وجود العلم^(٣) . وذهب بعض ، منهم الزجاج إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار^(٤) .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، ١٢٥/١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ١٤١٦هـ - ١٩٩١م . والابتداء هو أن يقع اللفظ في أول الكلام غير مسبوق بشيء نحو قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٧ .

(٢) المقتضب ١٢٦/٤

(٣) التبيين ص ٢٢٦

(٤) شرح المفصل ٨٥/١

خالف العكبري هذا المذهب ، وبيّن أنه غير عامل ؛ لأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول ، وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ^(١) . ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر بالمبتدأ ، ويسمونهما المترافعين .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين مبيناً أن المبتدأ والخبر قد يكونا جامدين ، والجامد لا يعمل إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول ؛ وأن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً ، والفاعل لا يكون قبل الفعل^(٢) .

وافق العكبري سيبويه في قوله : " ... فالمبتدأ كل اسم أُبتدئ ليبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع بالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه ... " ^(٣) ، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري^(٤) ووافقهم من المتأخرين ابن يعيش^(٥) .

يوافق الباحث البصريين في رفع المبتدأ بالابتداء ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بأنه أعدل المذاهب حيث قال : " ورفع مبتدأ بالابتداء " ^(٦) .

٢ / رافع الخبر :

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع الخبر ، فذهب البصريون فيه عدة مذاهب ذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء وحده كما رفع المبتدأ بالابتداء . وذهب سيبويه وبعضهم إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ ، وحثه أن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، والعامل في الحقيقة

(١) التبيين ص ٢٢٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٧

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ ط بولاق

(٤) هو (كمال الدين) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري أبو البركات ، ولد سنة ٥١٣هـ ، نحوي مصنفاته (أسرار العربية) ، و (البيان في غريب إعراب القرآن) ، توفي سنة ٥٧٧هـ . معجم المؤلفين ١١٥/٢ - ١١٦ .

(٥) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، ولد سنة ٥٥٦هـ ، من مصنفاته (شرح كتاب المفصل) للزمخشري في النحو ، وله كتاب في القراءات ، توفي سنة ٦٤٣هـ . معجم المؤلفين ١٣٣/٤ .

(٦) شرح ابن عقيل ، ن ٢٠٠/١ .

هو الابتداء دون المبتدأ^(١) . وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وحثهم أن الخبر يقع بعد الابتداء والمبتدأ ، لذلك وجب أن يكونا هما العاملين فيه ، وإلى ذلك ذهب أكثر البصريين إلا أنه ضعيف ؛ لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وأن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأن المبتدأ مشارك في العمل^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، وحثهم أن المبتدأ لفظ أحد جزأي الجملة كـ(الفعل) والفاعل ، وأن اللفظ أقوى من المعنى ، وأن الابتداء يقتضي المبتدأ ، والمبتدأ يقتضي الخبر ، وأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين وأقواهما^(٣) . وأن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك نحو : (كان زيد قائماً) بطل فيه معنى الابتداء بـ(كان) وأيضاً (إن) ولا يبطل معنى الابتداء لأنه المخبر عنه وما لا يبطل أولى بالعمل ؛ وإلى ذلك ذهب ابن جني والفرسي^(٤) .

ذهب العكبري مذهب البصريين الذين رفعوا الخبر بالابتداء مبيناً أن المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى فعل ، والجوامد لا تعمل بخلاف الابتداء وأن المبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه نحو : (كان) و(إن) يعملان في الخبر . أمّا قولهم : " المبتدأ يقتضي الخبر " فإنما اقتضاه بواسطة اقتضاء الابتداء لهما ، والأصل هو الابتداء الذي أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر .

يرى الباحث جواز الطرفين الابتداء والمبتدأ ، لما ذهب إليه جمهور البصريين . وقال ابن مالك : " ورفعوا الخبر بالمبتدأ " ^(٥) .

(١) أسرار العربية ص ٧٥

(٢) الإنصاف ١/٥١ .

(٣) التبيين ص ٢٣١

(٤) المرجع السابق ص ٢٣١

(٥) شرح ابن عقيل ١/٢٠١

٣/ جواز تقديم خبر المبتدأ :-

لقد اختلفت آراء النحويين في جواز تقديم خبر المبتدأ ، نحو : (قائمٌ زيدٌ) ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز مفرداً نحو: (قائم زيد) قائم خبر عن زيد ، وجملة: (قائم أبوه زيد) فأبوه مبتدأ وقائم خبره ، والجملة في موضع الخبر عن زيد ، وقد تقدم الخبر في الموضعين^(١) ، وفي قول العرب : نحو (تميمي أنا)^(٢) ، وفي قول الشاعر :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتِنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

والشاهد فيه: (بنونا بنو أبنائنا) تقدم الخبر على المبتدأ مع مساواتها في التعريف (بنونا) الخبر ، والمعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا^(٣) . ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، وحثهم أنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم نحو : (قائم زيد) ففي قائم ضمير زيد ويظهر ذلك في التثنية والجمع نحو : (قائمان الزيدان) ، و(قائمون الزيدون) ، ولو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها نحو : (أبوه قائم زيد) فالهاء في أبوه ضمير زيد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ورتبة ضمير الاسم تكون بعد ظاهره .

ذهب العكبري مذهب البصريين وخالف الكوفيين مستدلاً بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٤) ف(يوم) منصوب بـ(مصروف) وظرف له وهذا يدل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها (تقديم خبر المبتدأ)^(٥) .

وكذلك استدل العكبري بجواز تقديم خبر كان على اسمها نحو : (كان قائماً زيد) ، وبين صحة مذهب البصريين في قول الشاعر :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتِنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

(١) شرح المفصل ٩٢/١

(٢) المفصل في علم العربية ، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ص ٢٤ ، ط ٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان .

(٣) الإنصاف ٦٩/١ .

(٤) الآية ٨ من سورة هود

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٥٣١/١

والتقدير بنو أبنائنا مثل أبنائنا ، ولا يجوز أن يكون (بنونا) مبتدأ و(بنو أبنائنا) الخبر ولا الفاعل ، لأن أبنائنا ليسوا بني أبنائنا وليس فيه معنى يعمل الفعل ، وكذلك بين أن الخبر إن كان متقدما في اللفظ فهو متأخر في المعنى نحو : قوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^(١) ، (ضرب غلامه زيد)^(٢) . فالهاء عائدة إلى موسى ، وإن كان متأخرا لفظا ؛ لأن موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير^(٣) .

وافق العكبري كلا من السيرافي الذي قال: " أن قولك قائم زيد قبيح أن أردت أن جعل قائما المبتدأ وزيدا خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل قائم خبر مقدما والنية فيه التأخير ... " ^(٤) .

والصيمري^(٥) الذي يرى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان اسما أو ظرفا أو جملة في نحو : (قائم زيد) ، وخلفك عمرو ، وأبوه منطلق زيد ولا فرق بين تقديمه وتأخيره عند سيبويه. وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري^(٦) .

ووافق من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : " يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فمثال المفرد قولك قائم زيد ، ذاهب عمرو ، قائم خبر عن زيد ، وقد تقدم عليه ... ومثال الجملة أبوه قائم زيد ، فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه ... " ^(٧) .

يرى الباحث أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ لما جاء في التنزيل في قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٨) والشاهد في الآية : (سواء عليهم) رفع بالابتداء ، و(سواء) خبر مقدم ، و (أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع مبتدأ،

(١) الآية ٦٧ من سورة طه

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٣/١

(٣) الإنصاف ٧١/١

(٤) هامش كتاب سيبويه ٢٧٨/١ ط بولاق .

(٥) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، قدم مصر ، وحُفظ عنه شيء من اللغة وغيرها . صنف كتابا في النحو سماه (التبصرة والتذكرة) . واحسن فيه التعليل علي مذهب البصريين ، توفي ٥٤١ هـ . إنباه الرواة ١٢٣/٢ ، بغية الوعاة ٤٩/٢ .

(٦) أسرار العربية ص ٦٩

(٧) شرح المفصل ٩٢/١

(٨) الآية ٦ من سورة البقرة

، والجملة خبر (إن) ^(١)، والقرآن خير شاهد على ذلك ، وما جاء عن العرب
(في أكفانه لفّ الميت) .

٤/ الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً :

لقد اختلفت آراء النحويين في تحمل الخبر الجامد لضمير المبتدأ ، فذهب
البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً ، إلا إذا كان صفة نحو: (زيد قائم) فإنه يتحمل
الضمير ، وحجتهم أنه جامد غير صفة ، وإذا كان غير صفة فإنه يكون خالياً من
الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من
الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كـ(اسم الفاعل) نحو: (ضارب) ، و (الصفة
المشبهة) نحو : (حسن) ^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن الخبر يتحمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو : (زيد
أبوك) ، و(عمر ابنك) ؛ لأنه بمعنى ما هو صفة ، لا صفة ، فإذا كان بمعنى
الصفة تضمن الضمير ؛ والجمود يمنع الأسماء تحمل الضمائر ، وإلى ذلك ذهب
الرماني من البصريين ^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين الربط الذي حدث لكون الثاني هو الأول
في المعنى . أمّا الجامد في معنى المشتق فلا يتحمل الضمير ؛ لأنه لا يعمل في
الظاهر . ووافق من المتأخرين ابن يعيش ^(٤) والسيوطي ^(٥) حيث ذهبوا إلى أن الخبر
الجامد لا يتحمل الضمير نحو : (زيد أخوك) و(عمر غلامك) ؛ لأن تحمل الضمير
يكون من جهة المعنى وبين ذلك في خبر المبتدأ إذا كان مفرداً مشتقاً أو غير مشتق
فإنه يكون مرفوعاً مثل المبتدأ ؛ لأن الابتداء والتعري كما رفع المبتدأ رفع
الخبر ^(٦) .

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٨/١ .

(٢) الإنصاف ٦٠ /١

(٣) شرح المفصل ٨٨/١

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥) همع الهوامع في شرح الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم

١٠/٢ ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

(٦) شرح المفصل ٨٨/١

توافق الباحثة العكبري والبصريين ، لقوة حججهم ، وموافقة المتأخرين لهم.

٥/ متعلق الظرف الواقع خبراً :

لقد اختلفت آراء النحويين في الظرف الواقع خبراً نحو : (زيد أمامك)، فذهب البصريون إلى أن الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ قدر بالجملة ، وحجتهم أن الظرف إذا وقع صلة لـ(الذي) كان جملة نحو : (جاء الذي عندك أو في الدار) كذلك إذا وقع خبراً ، والظرف ليس هو المبتدأ في المعنى ، وإنما نائب عما هو الخبر ، وذلك الخبر يجب أن يكون الفعل ؛ لأن الظرف معمول منصوب اللفظ ، ولا بد لنصبه من ناصب، وأصل العمل للأفعال^(١). وذهب بعضهم إلى أن الظرف الواقع خبراً مقدر بالمفرد ، وحجتهم أن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذا كان مبتدأ في المعنى ، أما إذا ناب الظرف عنه فنزل منزلته^(٢) . وإذا تقدم الظرف على المبتدأ نحو : (أمامك زيد) ، و (في الدار عمرو) ولم يعتمد لم يعمل ويبقى الابتداء ، وإذا كان جارياً مجرى الفعل لم يبطل عمله ويدل عليه رفع ما بعد الظرف نحو : (زيد خلفك أبوه) ولو كان كـ(الجملة) لم يعمل ، لأن الجملة لا تعمل^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفرداً أم جملة ، وليس المفرد أصلاً فيه ، وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليبين لفظ الإعراب ، لا الخبر ، وإذا تقدم الظرف لم يبطل المبتدأ ؛ لأنه ليس فعلاً وإنما ينوب عن العمل ، وليس من ضرورة الخبر أن يعمل^(٤). ووافقته من المتأخرين ابن يعيش^(٥) والسيوطي^(٦).

(١) التبيين ص ٢٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٥) شرح المفصل ٩٠/١

(٦) همع الهوامع ٢١/٢ ، ط الكويت .

٦/ إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة :

لقد اختلفت آراء النحويين في إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو : (سالم ضاربه هو) ، فذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه وحثهم أن اسم الفاعل والصفة المشبهة به فرعان عن الفعل في العمل وتحمل الضمير ، إضافة إلى ذلك جريانه على غير من هو له ؛ لذلك يجب أن يبرز الضمير ، ويزول اللبس بإبراز الضمير^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وحثهم سماعاً وقياساً ، أمّا السماع فقول الشاعر :

يَرَى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا * كَمَا صَدَى الْحَدِيدِ عَلَى الْكُمَاةِ^(٢)

والشاهد فيه قوله : (متقلديها) حيث ترك إبراز الضمير مع أنه خبر جارٍ على غير مبتدئه ، لم يبرز معه الضمير فيقل (متقلديها هم) فدل ذلك على عدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له^(٣).

أما القياس فـ(اسم الفاعل) والصفة والمشبهة يعملان عمل الفعل ، والفعل لا يبرز فيه الضمير ، وما يعمل عمله لا يبرز فيه الضمير ، وإذا جرى على من هو له لا يبرز ضميره^(٤).

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين مبيناً أن الشعر الذي استدل به الكوفيون ليس على حكم إبراز الضمير بل حذف فيه مضاف تقديره (يرى أصحاب أرباعها) فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه ، أمّا القياس على الفعل فغير مستقيم ، للآتي : أولاً : أن الفعل هو الأصل في العمل ، وفي الفاعل واسم الفاعل ليس كذلك.

ثانياً : أن الضمائر في اسم الفاعل والمفعول لا يظهر فيها لفظاً ، وهي على صورة واحدة ، خلاف الفعل يظهر فيه ضمير التنثية والجمع والتأنيث لفظاً نحو : (ضربا) و (ضربوا) و (ضربن) ، لذلك لا يجوز إظهارها^(٥) .

(١) التبيين ، ص ٢٦٠ .

(٢) لم أعثر على قائله وديوانه ، ووجدته بلا نسبة في الإنصاف ٦٢/١ .

(٣) المرجع السابق ٦٣/١

(٤) التبيين ص ٢٦١ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٦٢ .

وافق العكبري سيويه في قوله : " ... وإن شئت قلت ضاربها هو فنصبت وإن شئت جرت ويكون هو وصف المضمّر في ضاربها ... من علامات الإضمار وتقول مررت برجل معه امرأة ضاربها هو فكأنك قلت معه امرأة ضاربها زيد ... " (١) . ووافق ابن الشجري في قوله : " ... ولو قلت زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) و (مكاتبه) على ما دلّ عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت ... " (٢) .

خالف العكبري ابن جني في قوله : " إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالا أو خبرا لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة بـ(اسم الفاعل) نحو : "زيد هند شديد عليها هو ... " (٣) .

يبدو للباحث من ذلك أنه لا بد من إبراز الضمير ؛ لمعرفة ما هو مقصود منه كما قال ابن مالك :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا (٤)

٧/ نيابة غير المفعول به عن الفاعل :

لقد اختلفت آراء النحويين في نيابة غير المفعول به عن الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن المفعول به ينوب عن الفاعل نحو : (أنصف المظلوم) ، وحثهم أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل لذلك ناب عنه ، وأن الفعل يصل للمفعول بنفسه ، وأن المفعول به قد جعل فاعلا في اللفظ نحو : (مات زيد) وليس كذلك بقية الفضلات (٥) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه ، وحثهم أن الفعل يعمل فيهما ؛ لذلك صاروا كالمفعول به وكما جاز إقامة المفعول

(١) الكتاب ٢٤٣/١ ط بولاق

(٢) الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري ،

٣١٤/١ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان

(٣) الخصائص ١٨٧/١

(٤) شرح ابن عقيل ٢٠٦/١

(٥) التبيين ص ٢٦٩ .

به مقام الفاعل ، كذلك جاز للظرف والجار والمجرور ، وإلى ذلك ذهب الأخفش وابن مالك إلا أن الأول يرى إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما نحو: (ضُرب في الدارِ زيدٌ) ، و(وضرب في الدارِ زيداً) وإن لم يتقدم تعيين إقامة المفعول به نحو : (ضُرب زيدٌ في الدارِ) فلا يجوز : (ضرب زيداً في الدارِ) (١) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وزاد عليهم قائلاً : " إذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه " (٢) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش (٣) .

٨/ رافع خبر (لا) النافية للجنس :

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع خبر (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجل أفضل من زيد) ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها ، وحثهم أن (لا) واسمها ركبا فصارا كاسم واحد نحو : " خمسة عشر " ؛ لذلك بُني ، وأن (خمسَ عشر) في موضع واحد كذلك ، " لا رجل " بذلك يصير موضعها مرفوعاً على الابتداء ، وأن (لا) عامل ضعيف إذا كان فرعاً وليس عمله بلازم ولا هو أصلاً بنفسه ؛ لذلك لا يعمل في الخبر ، كما لا تعمل " إن " الشرطية في الجواب عند جمهور النحويين ، ونظير ذلك خبر المبتدأ عند بعض البصريين يعمل فيه الابتداء والمبتدأ؛ لأن الابتداء ضعيف (٤) . ذهب الأخفش إلى أن الخبر هو معمول (لا) كـ(خبر) إن ، وحثه أن (لا) يلزمها اسمان وقد عملت في أحدهما فتعمل في الآخر كما تعمل " إن " (٥) .

(١) شرح ابن عقيل ٥١١/١ . همع الهوامع ٢٦٦/٢ ، ط الكويت .

(٢) التبيين ص ٢٦٩

(٣) شرح المفصل ٧٤/٧

(٤) التبيين ص ٣٦٩ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٦٩ .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وأيدهم فيما يقولون . ووافق الزمخشري في قوله : " هو في قول أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك ولا أحدَ خيرٌ منك" (١) . قد يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو " هل من رجل قائم ؟ فتقول : (لا رجل) ، أو يكون ظرفاً نحو " هل عندك رجل؟ " و جار ومجرور نحو "هل في الدار زيد ؟ فتقول لا رجل " وإن لم يدل على الخبر دليل لم يجر حذفه عند الجميع (٢) . ووافقه من المتأخرين ابن مالك (٣) وابن يعيش (٤) .

يرى الباحث الصواب ما جاء عن الحجازيين بدليل الشهادة لا إله إلا الله ومعناه لا إله في الوجود إلا الله . والمحذوف الخبر " في الوجود " ، إضافة لذلك نزول القرآن بلغة أهل الحجاز .

٩ / الاسم الواقع بعد لولا :

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع الاسم الواقع بعد "لولا" ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء وحجتهم:

أولاً : أن "لو" و "لا" قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع، كذلك بعد التركيب .
ثانياً : الأصل في العمل للأفعال ، ويقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و "لولا" ليست كذلك .

ثالثاً : إذا ارتفع الاسم بها لكان معه منصوب ، وإن كل حرف ينصب مثل (ما) ، و (لات) ، وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ولا مسموع عن العرب .

رابعاً : لو وضع في مكانه فعل في معناه لم يكن للجملة معنى نحو : (امتتع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو) ، وكان الكلام ضد المعنى ، والمعنى الصحيح وجد زيد هلاك عمرو . وذهب الكوفيون فيه مذهبان :

(١) المفصل في علم العربية ص ٢٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤١٣/١

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين ، إمام النحاة وحافظ اللغة ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، إماماً في القراءات وعللها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بجرأ ، مصنفاته (الكافية الشافية) ، (الألفية) ، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وغيرها . بغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٧

(٤) شرح المفصل ١٠٧/١

أولاً : أنه يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل ، وحجتهم أن " لولا " حرف يختص بالاسم فعمل فيه كسائر الحروف المختصة وعمل فيه الرفع ، ولم يعمل النصب والجر . وأنّ "لولا" معناه معنى الفعل فعملت فيه كـ(إنّ) وأخواتها، في نحو " لولا زيد لأتيتك " معناه منعني زيد من أتيتك ، والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ(إنّ) وأخواتها، وإلى ذلك ذهب الفراء^(١) .

وكذلك أنّ (أنّ) تفتح بعد لولا نحو قوله تعالى : فلولاً (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٢)، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة .
ثانياً : أنهم ذهبوا إلى أن الاسم الواقع بعد "لولا" يرتفع بفعل محذوف ، وإلى ذلك ذهب الكسائي^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، ووافق سيبويه^(٤) في مرفوع الفعل بعدها في نحو : قول الشاعر :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَلَّا أَحْبَبَهَا * فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

الشاهد فيه قوله : (لولا ينازعني شغلي) ، حيث جاءت (لولا) غير مركبة ، فـ(لا) باقية علي حالها ، و(لو) باقية على حالها ، وهي بمعنى (لو لم) وقيل : الشاهد فيه رفع ما بعد (لولا) بفعل محذوف بدليل ظهوره . ويرى العكبري أنها غير مختصة بالاسم ، ولا يصح أن يكون معناها منعني ؛ لأن التقدير يبطل معناها، وأن معناها تعليق شيء بشيء ولها جواب ، والفعل لا يعلق ولا جواب له ؛ وأنّ الحروف لا تعمل بمعناها ، فإذا صحّ هذا لعملت (ما) النافية النصب وكذلك حروف الاستفهام .
وأما إذا وقعت (أنّ) المفتوحة بعد (لولا) فلا يمنع من كونها مبتدأ ؛ لأنّ (إنّ) وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها ؛ وما صحّ الإخبار عنه

(١) معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ٨٥/٢ ، ط ٣ ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م ، الأمالي الشجرية ، ٢١١/٢ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الصافات

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد المناس ، ٥٧٦/٢ ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

(٤) الكتاب ٢٧٩/١ ط بولاق .

بما قبله صحّ الإخبار عنه بما بعده^(١) ، ولا يصح أن تكون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول (إنّ) المكسورة عليها نحو: (إنّ زيدا منطلقاً) .

وافق العكبري كلا من سيبويه الذي قال : "...لولا عبد الله لكان كذا وكذا أمّا عبد الله فإنه من حديث لولا ارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء ألف الاستفهام كقولك: "أزيد أخوك ..."^(٢) .

وقال الزجاجي : "... المرتفع بعدها يرتفع بالابتداء، والخبر مضمّر واللام داخل على الجواب ، وذلك قولك : "لولا زيد لأكرمتك " والمعنى إنّ الإكرام إنّما امتنع لحضور زيد ، فترفع زيد بالابتداء ، ..."^(٣) . ووافق من المتأخرين أبو حيان^(٤) والمرادي^(٥) .

يوافق الباحث البصريين في رفع الاسم الواقع بعد (لولا) بالابتداء ، ومذهب البصريين أكثر تمشياً مع منطق القياس العربي .

١٠ / المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المبني :

لقد اختلفت آراء النحويين في بناء الاسم المفرد والمنادى لوقوعه موقع المبني نحو : (يا زيداً) ، فذهب البصريون إلى أنه مبني لوقوعه موقع المبني . وحثهم يا زيداً يا زيداً مخاطب مواجه والخطاب معنى ، والأصل في المعاني الحروف ، وذلك

(١) التبيين ص ٢٤٣

(٢) الكتاب ١/٢٧٩ ط بولاق

(٣) كتاب اللامات ص ١٣٩

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، ولد سنة ٦٥٤هـ ، مقرر أديب نحوي مفسر ، أخذ القراءات عن أبي جعفر ، له مصنفات كثيرة منها : (البحر المحيط) في تفسير القرآن ، (الإعلام بأركان الإسلام) ، توفي سنة ٧٤٥هـ . طبقات القراء ، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان الذهبي ، تحقيق د. أحمد خان ، ٣/١٢٦٤ ، ط ١ ، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٨هـ - ١٩٩٧م ، معجم المؤلفين ٣/٧٨٤ .

(٥) هو حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي ، عالم ، مشارك في النحو والتفسير والفقهاء والأصول ، مصنفاته (شرح الشاطبية في القراءات) ، (الجنى الداني في حروف المعاني) ، توفي سنة ٧٤٩هـ . شذرات الذهب ٦/٣٤٢ ، معجم المؤلفين ١/٥٧٨ .

(٦) الإنصاف ١/٣٠٣ .

الحرف هو الكاف نحو "ذلك" و "أولئك" ورأيتك ، وإذا وقع الاسم موقع الحرف بُنيّ وإذا وقع موقع الاسم المضمّر (٦) .

ذهب الفراء إلى أنه مبني موافقا للبصريين إلا أنه يخالفهم في علة بنائه وحجته أن الأصل يا زيدُ يا زيده وما قبل الألف مفتوح فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف إليه في (قبل) و(بعد) لما حذفت ضمّ ، فقيل : من قبلُ ومن بعدُ ، وأنّ حركة الدال وقعت بين صوتين هما "يا" والألف فلما حذفت الألف ضمت الدال ؛ لشبه الاسم بـ(قبل) ، و(بعد) (١). ذهب العكبري مذهب البصريين في بناء المنادى المفرد إلا أنه خالف الفراء في المنادى المضاف ، بأنه بنيّ قبل لحوق الألف ، وفتح من أجل الألف ، وإذا لم تكن الألف بقي على ما كان عليه (٢) .

وافق العكبري الزجاجي في قوله : " ... والقول عندي قول الخليل وأصحابه ويتلخص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما للأصوات وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمّر فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُنيّ قائمة بعدُ ، فينوّن على لفظه ... " (٣) .

١١ / المنادى المفرد (٤) المعرفة (٥) بين البناء والإعراب:

لقد اختلفت آراء النحويين في المنادى المفرد بين البناء والإعراب نحو : (يا زيدُ) ، فذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول وحجتهم أن الاسم معرب منون قبل النداء وغير منون بعد النداء والعلة في ذلك حرف النداء. أما أنه معرب فلا معرب إلا وله عامل ، فالمبتدأ عامله الابتداء والفاعل مرفوع بعامل

(١) التبيين ص ٤٤٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٤١

(٣) أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن اسحاق الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ، ص ٨٣ ، ط ١ ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٣٨٢ م . خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب علي شواهد شرح شواهد الكافية ، تأليف عبد القادر عمر البغدادي ، ١/٢٩٤ ط ١ ، بولاق .

(٤) يعني به ما ليس مضافا ولا شبيهه بالمضاف ولو كان مثنى أو جمع .

(٥) ما أريد به معين ، سواء كان علما أو غيره . شذور الذهب ص ١١٠ .

ظاهر لفظي^(٦) . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد معرب مرفوع بغير تنوين^(٧) ، وحببتهم أن الاسم المنادى معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء^(٨) .
ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن النداء علة صالحة للبناء ، ولا يصح أن يكون مرفوعاً بغير رافع.

وافق العكبري سيبويه في قوله : " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ..."^(١)

والأخفش مستشهدا بقوله تعالى : (يَا آدَمُ اسْكُنْ)^(٢) " ...إنما ارتفع لأنه اسم مفرد ، والاسم المفرد مضموم في الدعاء وهو في موضع نصب..."^(٣) ، ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٤) وأبو حيان^(٥) والزبيدي^(٦) .

يرى الباحث أن المنادى المفرد مبني على الضم ، لما جاء في القرآن في قوله تعالى : (يَا فِرْعَوْنَ إِنِّي رَسُولٌ)^(٧) وقوله : (يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)^(٨) ،

(٦) التبيين ص ٤٣٨ .

(٧) الإنصاف ٣١/١

(٨) التبيين ص ٤٣٩

(١) الكتاب ٣٠٣/١ ط بولاق

(٢) الآية ٣٥ من سورة البقرة

(٣) معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، ٢٢١/١ ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٤) شرح المفصل ١٢٨/١

(٥) تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، ص ٤٦١ ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - سوريا ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٦) هو عبد اللطيف بن أبي بكر أحمد بن عمر الزبيدي ، ولد سنة ٧٤٧هـ ، نحوي فقيه ، من مصنفاته (الأعلام بمواضع السلام في الكلام) ، و (انتلاف النصره بين نحاة الكوفة والبصرة) ، توفي سنة ٨٠٢هـ . معجم المؤلفين ٢/٢١٤ .

(٧) الآية ١٠٤ من سورة الأعراف

(٨) الآية ٤٦ من سورة هود

وقوله (يَا صَالِحُ ائْتِنَا)^(٩) وقوله : (يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)^(١٠) . والقرآن خير شاهد على ذلك .

١٢ / تقديم معمول خبر (ما) عليها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم معمول خبر "ما" عليها ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نحو " طعامك ما زيد أكلاً " ، وحجتهم أن " ما " معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل بذلك أشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كذلك " ما"^(١) . أما تشبيهه (ما) بـ(لن) و (لم) و(لا) فغير صحيح ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، و(لن) و (لم) لا يدخلان إلا على الأفعال ، و"لا" الأصل فيها إن دخلت على الأسماء والأفعال تختص بنفي ما في الحال .

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول خبر "ما" عليها، وحجتهم أن "ما" بمنزلة "لا" و"لم" و "لن" في النفي ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : (زيدا لم أضرب) ، و (وعمراً لن أكرم) ، و(بشراً لا أخرج) ، كذلك يجوز تقديم معمول (ما) عليها نحو : (طعامك ما زيد أكلاً)^(٢) ، وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه يجوز التقديم إذا كانت (ما) رداً لخبر بمنزلة (لم) نحو : (زيد أكل طعامك) فتدرد عليه نافيةً : (ما زيد أكلاً طعامك) ، ويجوز التقديم إن كانت (ما) جواباً لقسم بمنزلة (اللام) نحو : (طعامك ما زيد أكلاً) وجواب القسم : (والله ما زيد يأكل طعامك)^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين مبيناً أنه لا يجوز نصب الخبر أو رفعه نحو : (زيداً أتضرب؟) لم يجز مع أن تضرب عامل للنصب، ولكن حرف الاستفهام منع ذلك ؛ لأنه صدر الكلام ، أمّا أزيدياً تضرب؟

(٩) الآية ٧٧ من سورة الأعراف

(١٠) الآية ٥٣ من سورة هود

(١) التبيين ص ٣٢٧

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٢ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) التبيين ص ٣٢٩ .

فجاز فيه النصب؛ لتقدم الاستفهام و"ما" كـ (همزة الاستفهام) ، وبين أن "لا" تكون بمعان مختلفة كـ(النهي) والنفي والعطف نحو: (قام زيد لا عمرو) ، (قام زيد ما عمرو) لم يجز ، وقد يلغى عملها ، وتعدى العامل إلى ما بعدها نحو جئت بلا شيء ولا يجوز (جئت بما شيء) . وخالف ثعلب مبينا أن القسم خبر أيضا ولا اختلاف للنفي فيهما^(٤) .

المطلب الثاني : المنصوبات :-

- المنصوبات في اللغة : جمع منصوب ، وهو اسم مفعول من نصب الشيء أقامه .
- المنصوبات في الاصطلاح : الأسماء المعربة التي تكون في حالة النصب منها:
- المفعول به : نحو شربت الماء .
- المفعول المطلق : درست المسألة درساً .
- المفعول لأجله: وقفت احتراماً للزائر
- المفعول فيه : جاءني مساءً
- المفعول معه : مشيت والنهر
- الحال : عاد التلميذ مسرعاً
- التمييز : اشتريت عشرين كتاباً
- المستثني : خرج التلاميذ إلا واحداً
- خبر كان وأخواتها : (كَانْ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ)^(١)
- خبر الحروف المشبه بـ(ليس) : ما الكذب محموداً
- اسم الحروف المشبه بالفعل : إنَّ الصحة نعمة
- اسم لا النافية للجنس : لا ظالماً إنساناً ينجو من العقاب .
- توكيد المنصوب : قرأت الكتاب عينه
- المعطوف على المنصوب : إنَّ الظالم والمظلوم ضحيتان
- البدل من المنصوب : قدرت إبراهيم عمك
- ولها تسميات أخرى : الأسماء المنصوبة - الأسماء المنتصبة .^(٢)

(١) الآية ٤٢ من سورة الروم

(٢) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٤٣٨

تقديم معمول ألفاظ الإغراء^(١) عليها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو : " دونك و عليك " ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها نحو : "زيداً عليك" ، " وعمراً عندك " ، " وبكر دونك " . وحثهم أنها أسماء جامدة أعملت بالمعنى ، فلم يجز تقديم معمولها عليها كالمصدر . وأنها فرع على الفعل في العمل ، لأنها عملت عمله لقيامها مقامه ، لذلك لا تتصرف تصرفه ، ولا يجوز تقديم معمولاتها عليها .^(٢)

أجاز الفراء تقديم معمولاتها ولكن بقلة حيث قال : " قلماً تقول العرب زيداً عليك أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله " .^(٣)

ذهب الكوفيون إلى أنّ " عليك " و "دونك" و "عندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو : "زيداً عليك" ، " وعمراً عندك " ، و "بكرأ دونك" . وحثهم في ذلك سماعاً وقياساً ، فالسماع قوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٤) والتقدير فيه عليكم كتاب الله ، أي ألزموا كتاب الله ، فنصب (كتاب الله) بـ "عليكم" ، فدل على جواز تقديمه^(٥) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا أَيُّهَا الْمَآخِجُ دَلْوِي دُونَكَ * إِنِّي رَأَيْتُ الْقَوْمَ يَحْمَدُونَكَ^(٦)

الشاهد فيه : (دلوي دونكا) ، فإن ظاهره أنّ "دلوي" مفعول مقدم لاسم الفعل (دونك) وهو مبتدأ خبره جملة (دونك) أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده وتقديره : خذ دلوي دونكا .^(٧)

(١) الإغراء في اللغة مصدر أغراه بالشيء : حملة على فعله .

في الاصطلاح له تعريفان : ١/ نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتشويق ، والإغراء لتنبه المخاطب على أمر محمود يفعله ، نحو الاجتهاد الاجتهاد .

٢/ الجار والمجرور ، والظروف المستعملة أسماء أفعال (وهذا هو المقصود)

الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٩٦ .

(٢) الإنصاف ٢١١/١

(٣) معاني القرآن ٢٦٠/١

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) الإنصاف ٢١٠/١

(٦) البيت لجاريه من بني مازن ، لم أعر على ديوانه ولم يذكره سيبويه في كتابه ، ووجدته في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح شواهد الكافية ، تأليف عبد القادر البغدادي ، ١٥/٣ ، ط ١ ، بولاق .

أمّا القياس ففي وجهين :-

الوجه الأول : أن هذه الألفاظ نائبة عن الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، وما ناب عنه كاسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما.

الوجه الثاني : أن هذه الألفاظ واقعة موقع الأمر ، ومعمول الأمر لا يتقدم عليه نحو "عليك زيداً" في معنى الزم زيداً ، وجاز زيد الزم .^(١)

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وردّ مذهب الكوفيين مبيناً أنّ الآية منصوبة على المصدر ، والعامل فيها قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)^(٢) أي كتب ذلك عليكم كتاباً ، ثم أضافه إلى اسم الله ، وهو إضافة المصدر إلى الفاعل ، (وعليكم) يتعلق بالفعل كما في قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)^(٣) .

أمّا الشعر فمعناه الخبر لا الأمر ، وأنه بيّن أن دلوه قريب منه ليعتني بملئه ، وأن (دلوي) مرفوع بالابتداء وما بعده خبر ، ويجوز أن يكون منصوباً علي تقدير "خذ" وفسره دونك^(٤) . أما نيابة هذه الألفاظ عن الأفعال فلا يجوز ؛ لأن الفعل الذي نابت عنه عمله النصب ، وإنما عملت لقيامها مقام الفعل ، وهي غير متصرفة في نفسها ، لذلك لا يتصرف عملها ، لذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها^(٥) .

وافق العكبري المتقدمين من النحاة الذين ذهبوا مذهب البصريين وأقوالهم : قال الزمخشري : "هذا القسم من المصادر المؤكدة لنفسها منصوبة بأفعال مضمرة"^(٦) قال الصيمري : " وليس كتاب الله منصوباً بـ(عليكم) وإنما هو منصوب علي المصدر ؛ لأن قول الله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) وما بعده يدل على كتب ذلك عليكم كتاب عليكم"^(٧) .

(٧) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٢٢٢/٣

(١) التبيين ص ٣٧٥

(٢) الآية ٢٣ من سورة النساء

(٣) الآية ١٨٣ من سورة البقرة

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٢/١

(٥) التبيين ص ٣٧٥

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص ٥٧ .

ووافقه من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : "... ، هذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول ، فأعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز ..."^(١) .

يرى الباحث أن هذه الألفاظ منصوبة على المصدر ، لورودها في التنزيل نحو قوله تعالى : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)^(٢) . والتقدير فيه : صنع صنعاً الله ، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول^(٣) ، ويقال استعمالها عند العرب^(٤) .

٢ / العطف على اسم "إن" قبل مجيء الخبر :-

لقد اختلفت آراء النحويين في العطف على اسم "إن" بالرفع نحو "إن زيدا وعمرو قائم" ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال ، وحثهم أنه لا يجوز نحو : "إنك وزيد قائمان" ؛ لان زيدا مرفوع بالابتداء ، وعامل في خبر زيد ، و "إن" عامله في خبر "الكاف" لاجتماعهما في لفظ واحد ، وجواز العطف فيه قبل تمام الخبر يؤدي إلى عمله عاملين في اسم واحد وذلك محال^(٥) .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، وحثهم سماعا وقياسا ، فالسماع قول الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) ^(٦) عطفوا الصابئون على موضع اسم : "إن" قبل تمام الخبر في قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)^(٧) .

(٧) التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي إسحاق الصيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ٢٥٠/١ ، ط ١ ، دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

(١) شرح المفصل ١/١١٧ .

(٢) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٣٩ .

(٤) أسرار العربية ص ١٦٦ .

(٥) الإنصاف ١/١٧٥ .

(٦) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٧) الآية السابقة .

أما القياس فأجمعوا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك) ، كذلك مع "إن" لأنها بمنزلتها ، و(إن) للإثبات و(لا) للنفي ، ويحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره لذلك يجوز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر كما جاز بعد تمامه ، وأن " إن " لا ترفع الخبر لضعفها ، ويرتفع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه (١).

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين رأيه في الآية التي استدل بها

الكوفيون من الأوجه الآتية :-

الوجه الأول : أن (الصابئون) معطوف على الضمير في " آمنوا " و"هادوا" والجيد أن يكون عطفًا على الضمير في آمنوا ويكون (الذين هادوا) قائما مقام التوكيد ، وتقديره : (إن الذين آمنوا هم والصابئون ، والذين هادوا هم والصابئون) وسد العطف مسد التوكيد (٢) .

وافق العكبري الكسائي في قوله : "... أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في هادوا ..." (٣) وضعف هذا الرأي ابن الأنباري الذي يرى أن الآية بها تقديم وتأخير والتقدير : (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) والصابئون والنصارى كذلك (٤) .

الوجه الثاني : أن " الصابئون " في نية التأخير ولا يحزنون خبر لما قبله أي لا يحزنون ، وكذلك الصابئون وإلي ذلك ذهب سيبويه (٥) . وقال الشاعر :

وإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ * بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ (٦)

(١) الإنصاف ١/١٧٦ .

(٢) التبيين ص ٣٤٤ .

(٣) البحر المحيط ٣/٥٣١

(٤) أسرار العربية ص ١٥٣

(٥) الكتاب ١/٢٩٠ ط بولاق

(٦) البيت لبشر ابن أبي خازم الأسدي ، لم أعثر علي ديوانه وذكره سيبويه في كتابه ١٥٦/٢ شرح وتحقيق

عبد السلام هارون ، خزنة الأدب ٤/٢٧١ .

الشاهد فيه : (أنا وأنتم بغاة) حيث جاء الضمير المنفصل الذي في محل رفع بعد اسم " إنَّ " وقبل خبرها ، ويحتاج لتقدير خبر ، سواء للأول أم الثاني (فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة) (٧).

أما إذا جعل (لا خوف عليهم) خبرا للصابئين ، وخبر ما قبله محذوف فيدل عليه قول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^(١)

والشاهد فيه : (نحن بما عندنا) ، حيث حذف الخبر جوازا لدلالة ما بعده عليه (٢) .
أما العطف في باب " لا " فجوابه من وجهين :
الوجه الأول : أن " لا " تعمل في الاسم دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف " إنَّ " .

الوجه الثاني : أن " لا " واسمها ركبا فجعلا كالشيء الواحد فهما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما كما تحمل الصفة على ذلك (٣).
وشاهده قول الشاعر :

وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً * وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(٤)

الشاهد فيه قوله : (مصبوح) حيث ذكر خبر "لا" لأنه لم يكن مما يعلم فإذا يجب ذكره ، ويجوز أن يكون مصبوح نعنا لاسمها محمولا على الموضع والخبر محذوف لعلم السامع ، تقديره موجود (٥) .

وافق العكبري الزمخشري الذي قال : "الصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في خبر إن من اسمها وخبرها كأنه قيل : إن الذين

(٧) الإنصاف ١/١٧٨

(١) البيت لقيس بن الخطيم ، لم أعر علي ديوانه وذكره سيبويه في كتابه ١/٧٥ شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، خزنة الأدب ١/٥٥٧ .

(٢) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/٥٧٤

(٣) التبيين ص ٣٤٦

(٤) البيت لحاتم الطائي ، لم أعر عليه في ديوانه ، وذكره سيبويه في كتابه ٢/٢٩٩ شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

(٥) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/١٧٥

آمنوا والذين هادوا والنجاري حكمهم كذا والصابئون كذلك .." (٦) ، والخبر المحذوف من آمن منهم (٧) . ووافق ابن الأنباري فيما ذهب إليه في العطف على اسم " إنَّ " وما استدل به الكوفيون غير صحيح ولا حجة فيه (١) . ووافق من المتأخرين أبو حيان (٢) .

٣/ تقديم خبر (ليس) عليها :

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم خبر " ليس " عليها ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبرها عليها نحو: " قائماً ليس زيد " كما يجوز تقديم خبر كان عليها ، وحجتهم تقديم خبر ليس في قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) حيث قدم معمول خبر " ليس " عليها كـ(تقديم) الخبر نفسه فقوله : (يوم يأتيهم) يتعلق بمصرف فنصبه بـ"مصرف" وقدمه على " ليس " ؛ لذلك جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل نحو: (زيداً أكرمت) بعد جواز (أكرمت زيديداً) ، ولو لم يجز تقديم "مصرف" خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معموله عليه ، ويدل ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وليس ، فعل يلحقه الضمائر وتاء التأنيث (٣) .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وحجتهم أن "ليس" فعل لا يتصرف ، والفعل يتصرف عمله إذا تصرف في نفسه ، وإذا لم يحدث ذلك لم يتصرف عمله (٤) . وإلى ذلك ذهب المبرد من البصريين (٥) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن عمل (ليس) ، وأنها فعل تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة ، فهي كـ(كان) لذلك جاز تقديم خبرها عليها ، وجعل في " ليس " ضمير الشأن ، لذلك رفع الجملة بعدها (٦) ..

(٦) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ٦٣٢/١ ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة

(١) أسرار العربية ص ١٥٣

(٢) البحر المحيط ٥٣١/٣ .

(٣) الإنصاف ١٥٢/١

(٤) أسرار العربية ص ١٤٠

(٥) انتلاف النصر ص ١٢٣

خالفه من المتأخرين أبو حيان الذي قال : " وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر " ليس " عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٧) "

ومن ذلك يبدو للباحث تقديم خبر "ليس" عليها قليل ، والآية شاهد على ذلك ولم يرد عن العرب تقديم خبرها عليها ، كما في خبر المبتدأ لا يجوز تقديمه على المبتدأ وإنما يجوز تقديم معموله عليه نحو: (عمرو ضرب زيدا) والأصل (ضرب عمرو زيدا)^(١) .

٤/ خبر (ما) الحجازية منصوب بها :

لقد اختلفت آراء النحويين في خبر (ما) الحجازية منصوب بها في نحو: (مَا هَذَا بَشَرًا)^(٢) ، فذهب البصريون إلى أن الخبر منصوب بها وحجتهم أنها اشبهت "ليس" في عملها من حيث الرفع والنصب . ووجه الشبه بينهما أنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ، وأنهما ينفيان ما في الحال . وَيُقَوِّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرهما نحو : (ليس زيد بقائم) ، و (ما زيد بقائم) ، وأن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتثوين كذلك " ما " لما اشبهت "ليس" من وجهين وجب بان تعمل عملها ترفع الاسم وتتصب الخبر^(٣) .

ذهب الكوفيون إلى أن خبر " ما " منصوب بحذف حرف الجر ، وحجتهم أن الحرف لا يكون عاملاً إلا إذا كان مختصاً ، كما اختص حرف الجر بالأسماء وعمل فيها الجر ، واختص حرف الجزم بالفعل وعمل فيه الجزم . أما إذا كان الحرف غير مختص فلا يعمل كـ(حرف) الاستفهام والعطف؛ لأنه يدخل على الاسم نحو : (ما زيد قائم؟) كما يدخل على الفعل نحو: (ما يقوم زيد)^(٤) قياساً على لغة بني تميم^(٥) وأعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بـ " ليس " في

(٦) التبيين ص ٣٢٢

(٧) البحر المحيط ٢٠٦/٥

(١) شرح ابن عقيل ٢٧٨/١

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف

(٣) الإنصاف ١٥٦/١

(٤) المرجع السابق ١٥٥/١

(٥) بنو تميم هم فرع من بني عمر ، قبيلة تقيم في المدينة بالحجاز وفي الجهة الشرقية من مرفأ جيزان

المعنى وهو شبه ضعيف ، وأن " ليس " فعل و " ما " حرف ، والحرف
أضعف من الفعل فبطل نصبه بـ " ما " ووجب أن يكون منصوباً بحذف

حرف الجر ؛ لأن الأصل (ما زيد بقائم) عند النصب حذف حرف الجر (١)
ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أنها العاملة في الخبر النصب بنفسها وهو
منصوب بها ؛ لأنها أشبهت " ليس " فعملت عملها .

وافق العكبري المبرد في قوله : " ... ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك كذلك يفعل
أهل الحجاز . وذلك أنهم رأوها في معنى " ليس " تقع مبتدأً وتنفي ما يكون في الحال
... " (٢) ، وإلى ذلك ذهب الزجاجي (٣) واستدل بقوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) (٤)
(مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (٥) . ووافق المرادي (٦) وثلعب (٧) من الكوفيين وأبو حيان (٨) وابن
هشام (٩) يرى الباحث أن خبر " ما " الحجازية منصوب بها ، لأنها لغة أهل الحجاز
والقرآن جاء بهذه اللغة ، وخير شاهد على ذلك قوله تعالى : (ما هذا بشراً) . أما الباء

معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر رضا كحالة ١٢٥/١ ط/٢ دار العلم للملايين ، بيروت
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(١) الإنصاف ١٥٥/١

(٢) المقتضب ١٨٨/٤

(٣) مجالس العلماء ص ١١٣

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة

(٦) الجنى الدانى ص ٣٢٢

(٧) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، القسم الثاني ص
٥٩٦ ، ط/٢ ، دار المعارف ، مصر .

(٨) البحر المحيط ٥٥/١

(٩) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المعروف بابن هشام ، ولد سنة ٧٠٨ هـ ،
نحوي مشارك في المعاني والبيان ، له مصنفات منها (قطر الندى وبل الصدى) ، (مغني اللبيب عن كتب
الأعراب) ، توفي سنة ٧٦١ هـ . معجم المؤلفين ٣٠٥/٢ .

في قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (١٠) ، (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) (١١) ،
(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (١٢) فزائدة ولا يؤثر حذفها .

٥ - عمل "إن" المخففة :

لقد اختلفت آراء النحويين في عمل "إن" المخففة النصب في الاسم ، فذهب البصريون إلى أنها تعمل النصب في الاسم ، وحجتهم علي صحة إعمالها سماعاً وقياساً ، أمّا السماع فقوله تعالى: (وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) (١) لمن قرأها بتخفيف النون وتشديد "لما" ونصب "كل" لا يجوز أن يقال "كلا" منصوب بـ "ليؤفئهم" لأنه جواب القسم وجواب القسم لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو : (زيداً لأكرمن) و(عمرأ لأضربن) فنصب "زيداً" بـ "لأكرمن" ، و"عمرأ" بـ "لأضربن" لذلك لا يجوز أن "كلاً" منصوباً بـ "ليؤفئهم" (٢) . أما "لما" فلا يجوز أن تكون بمعنى "إلا" في نحو : " ما قام القوم لماً زيداً " . وتكون بمعنى "إلا" في الأيمان خاصة نحو : " عمرك الله لما فعلت كذا" أي "إلا" ولو جعلت "لما" في قوله تعالى: (وإن كلاً لماً ليؤفئهم) بمعنى "إلا" لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن "إلا" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (٣) . أمّا ما جاء عن العرب فقول الشاعر :-

وَصَدْرٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حَقَانِ

الشاهد فيه : (كأن ثدييه حقان) خففت "كأن" وأعملت كالمشددة (٤) .

أما القياس فإن "إن" الثقيلة مشبهة بالفعل ، واختصت بالأسماء وكذلك المخففة . وتخفيف "إن" لا يمنع العمل للفعل نحو "لم يك" و "لا أدر" وكذلك الحرف المشبه بها ، ويدل على ذلك عمل "لعل" إذا حذف منه اللام وأبدلت نوناً وبقي عملها مثل علك وعنك ، والأصل للأفعال التصرف ، وهنا دخل الحرف للتصرف ولم يمنع عملها (٥) .

(١٠) الآية ٣٦ من سورة الزمر

(١١) الآية ٤٦ من سورة فصلت

(١٢) الآية ٩٣ من سورة النمل

(١) الآية ١١١ من سورة هود .

(٢) الإنصاف ١/١٨٣

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) المرجع السابق ١/١٨٤

(٥) التبيين ص ٣٥٠

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة لا تعمل النصب في الاسم ، وحجتهم أن "إن" المشددة عملت ، لأنها أشبهت الفعل الماضي لفظاً ، ولأنها على ثلاثة أحرف مثله وأنها مبنية على الفتح كما يبني الماضي على الفتح . فإذا خفت زال شبهها به ، وبطل عملها ومنهم من ذهب إلى "إن" المشددة من عوامل الأسماء ، و "إن" المخففة من عوامل الأفعال ، لذلك لا تعمل في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال (٦).

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين فساد مذهب الكوفيين في عمل "إن" أنها عملت لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى ، وما دخلها من حذف لا يبطل عملها فهو بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه . "إن" المخففة تشبه "أن" الناصبة للفعل في صورة حروفها غير أن : "إن" المخففة مختصة بالأسماء ، مؤكدة للمعنى وهذا كاف في إعمالها في الاسم .

أما "إن" الناصبة للفعل فيتبين شبهها بعوامل من الأسماء أقوى والحكم لأقوى الشبهين آخرها (١).

وافق العكبري كلاً من سيبويه في قوله : "حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق... (٢) ، والأفعال عند حذف بعض حروفها عملها تام نحو : (لم يك زيد منطلقاً) كذلك "إن" جاز حذفها وإعمالها (٣) . وقال ابن الشجري : "وأهل المدينة يقرؤون ، وأن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخفون وينصبون . قال: "كأن نديبه حقان" ولما خفوها أولوها الفعل في نحو قوله تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَ لَفَاسِقِينَ) (٤) ، (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) (٥) (٦) وإلى ذلك ذهب ابن جني وخالفهم في إعمالها في المضمر وتثنيها ، وأنه يرى حمل المضمر على المظهر شاذ ؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها (٧) . في نحو قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي * فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ (٨)

الشاهد فيه : "أنك" حيث خفت "أن" المفتوحة وجاء اسمها ضميراً بارزاً هو الكاف وهذا قليل (٩) ، أي لا يبرز إلا في الضرورة (١٠) . ووافقه من المتأخرين المرادي (١١) وابن عصفور (١٢) .

(٦) الإنصاف ١/١٨٢

(١) التبيين ص ٣٥٢

(٢) الحجة للقراء السبعة ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفي الهنداوي ، ٤٢٣/٢ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٦) الأمالي الشجرية ١/١٣٧ ، ٢٤٣/٢

(٧) المنصف ٣/١٢٩ .

(٨) البيت لم أعثر علي ديوانه ولم يذكره سيبويه ووجدته بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٣٨٤ ، خزانة الأدب ٢/٤٦٥ .

(٩) الإنصاف ١/١٩١

(١٠) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/٥٩٨

(١١) الجني الداني ص ٢١٧ .

(١٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن عصفور ، ولد سنة ٥٩٧ هـ ، لغوي ، نحوي ، صرفي ، له مصنفات منها : (المقرب) ، و(المنتع في التصريف) ، توفي سنة ٦٦٣ هـ . معجم المؤلفين ٢/٥٣٧ .

يرى الباحث أن " إن" المخففة تعمل النصب في الاسم ، لما جاء في القرآن في قوله تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)^(٢) (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ^(٢) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)^(٣) والقرآن خير شاهد .

٦ / الاشتغال^(٤) : -

لقد اختلفت آراء النحويين في ناصب الاسم المشغول عنه^(٥) نحو : "زيداً ضربته" ، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : (ضربت زيداً ضربته) وحجتهم أنه منصوب بـ (ضرب) مقدر وتقديره (ضربت زيداً ضربته) فحذف المقدر استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخراً ما يدل عليه^(٦) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المتصل بالهاء والواقع عليها، وحجتهم أن الهاء هي زيد في المعنى ، لذلك نُصبت وذكُرت للبيان والتوكيد ، وإلى ذلك ذهب الكسائي ، والضمير عنده لا عمل له^(٧) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن أن الهاء هي (زيداً) في المعنى وأنه يرى أن الهاء اسم له موضع في الإعراب ، ولا بد له من عامل وعامله (ضربت) خلاف (ضربت أباك زيداً) ، لأن زيداً بدلاً من الأب . ومما يبطل قول الكوفيين النصب في موضع لا يصح نصبه نحو (زيدُ ضربت أخاه) والضرب لم يقع بزيد إلا بتقدير ناصب آخر ، نحو (أهنت زيداً ضربت أخاه) تعدى الفعل ضربت إلى (زيد) ولا يصح ذلك ، لأنه لم يكن واقعاً به . أمّا الهاء في (ضربته) فهي من سبب (زيد) ويدل على ذلك نحو (زيداً لست مثله) فنصب زيد بفعل محذوف تقديره (خالفت) زيداً ولم ينصب بـ(لست)^(٨) .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة الصافات .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الصافات .

(٤) الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو مجرى مجراه. المقرب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ، وعبد الله الجبوري ، ٨٧/١ ، ط ١ ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م .

(٥) المشغول عنه هو الاسم المتقدم .

(٦) الإنصاف ٨٥/١ .

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف الامام الحافظ جلال الدين السيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، ١١٤/٢ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت- لبنان .

وافق العكبري كلا من سيبويه^(١) والمبرد^(٢) في ناصب الاسم المشغول عنه الفعل المقدر ، حيث ذهبوا إلى أن المفعول إذا شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، ويفسره ما بعده الاستفهام في نحو (أزیداً ضربته)^(٣) ، وقوله تعالى : (أَبْشِرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)^(٤) . ووافقه من المتأخرين الزبيدي^(٥) وابن عصفور^(٦) والسيوطي^(٧) .

يرى الباحث أن الناصب في الاسم المشغول عنه فعل مقدر ؛ لإجماع الجمهور على وجود الفعل الظاهر الذي يدل عليه .

٧/ وقوع الفعل الماضي حالاً :-

لقد اختلفت آراء النحويين في وقوع الفعل الماضي حالاً ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وقوع الفعل الماضي حالاً ، إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وحثهم أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، لذلك لم يقم مقامه ، والذي يصلح أن يوضع موضع الحال ما يقال فيه (الآن) أو الساعة نحو: (مررت بزید يضرب) لاقتران (الآن) به أو الساعة وهذا لا يصلح في الماضي^(٨).

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوعه حالاً ، وحثهم سماعاً وقياساً ، أمّا السماع فقوله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)^(٩) — (حصرت) فعل ماضي وقع حالاً^(١٠) . أمّا القياس فالعامل فيه متصرف ، وإذا تصرف العامل ، وجب تصرف عمله ، لذلك جاز تقديم معموله عليه نحو : (عمرأً ضرب زيد)

(١) الكتاب ٥٥/١ ، ط بولاق

(٢) المقتضب ٧٦/٢ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٥) ائتلاف النصره ص ١١٣ .

(٦) المقرب ٨٧/١ .

(٧) همع الهوامع ، ١١٤/٢ ط بيروت .

(٨) الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٩) الآية ٩٠ من سورة النساء .

(١٠) الإنصاف ٢٣٣/١ .

ويجوز أن يكون الفعل الماضي صفة لنكرة نحو : (مررت برجل قعد)
(و(غلام قام) لذلك جاز وقوعه حالاً للمعرفة نحو : (مررت بالرجل قعد)
و(بالغلام قام) ومما يدل على وقوع الفعل الماضي مقام المستقبل قوله تعالى:
(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (١) أَي (يقول) : فإذا جاز أن يقام الفعل
الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال (٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وردّ رأى الكوفيين مبيناً أن الآية
يراد بها الدعاء (٣) ، وأنها وصف مقدر ، والموصوف محذوف تقديره :
(أو جاءوكم قوماً حصرت) ف(قوما) الحال و(حصرت) نعت لها . ويجوز
أن تكون(قد) مقدرة نحو : (قد حصرت) ، وأن حصر صدورهم كان موجوداً
وقت مجيئهم (٤) .

أمّا وقوع الفعل الماضي صفة فلا يلزم منه وقوعه حالاً ، لأن الماضي
يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال ، ويكون الوصف به ماضياً
خلاف الحال فإنه يكون مقارنة للفعل في أمرين :

الأول : تقدير الحال بالظرف نحو : (جاء زيد راكباً) ، أي حال ركوبه والعامل
في الظرف الفعل (جاء) ، والظرف مقارن للمظروف ، الحال كذلك
الثاني : أن الحال تشبه التمييز ، والتمييز لا يسبق المميز .

أمّا وقوع الفعل الماضي بمعنى المستقبل فأمر خارج عما يراد ، وأن موضع اللفظ
موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، وأمّا إذا كان الماضي ملحقاً
بالمستقبل فجائز ، لاشتراكهما في الفعلية ، والحال يكون اسماً ووقوع الفعل
موضع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل (٥) .

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة .

(٢) الإنصاف ١/٢٣٤ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، شرح ونشر السيد أحمد صقر ،
ص ٢٠٥/١ ، ط ٣ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . المقتضب ٤/١٢٤ .

(٤) التبيين ص ٣٨٩ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٩٠ .

وافق العكبري الفراء في قوله : "والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها ،.... أو جاءوكم حصرت صدورهم ... " (١) وذكر أن الجملة الفعلية إذا وقعت حالاً ، لا بد من دخول (قد) عليها ظاهرة أو مقدره ؛ لأن (قد) يقرب الفعل الماضي من الحال (٢) .
ووافقه أبو حيان :الذي قال قال : " أنه لا يقدر (قد) في الماضي لأنه جاء منه ما لا يحصي كثرة بغير قد" (٣) .

وقال في موضع آخر : " لا يحتاج إلي إضمار قد ، فقد كثر الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها " (٤) ، وقال في موضع آخر : "وقد يخلو الماضي من قد والضمير مثل قوله تعالى : (هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) (٥) والصحيح جواز ذلك بغير الواو ولا قد وهو قول الجمهور... " (٦) ، وقد تنفرد الواو في قوله تعالى :
(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) (٧) .

يرى الباحث أن وقوع الفعل الماضي حالاً يجوز أن يكون بغير (قد) كما قال الكوفيون لما جاء في القرآن في قوله تعالى : (هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) (٨) والقرآن خير شاهد لذلك ، ويبني القياس في العربية على الشواهد الكثيرة .

٨/ تقديم الحال (٩) على العامل (١٠) فيها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم الحال على الفعل العامل فيها نحو: (راكباً جاء زيداً) ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز ذلك إذا كان العامل ظاهراً ، ومضمراً

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤/١ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) البحر المحيط ٣١٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٣٥٥/٦ .

(٥) الآية ٦٥ من سورة يوسف .

(٦) ارتشاف الضرب ٣٧٠/٢ .

(٧) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٨) الآية ٦٥ من سورة يوسف .

(٩) الحال : هو الوصف ، الفضلة المنتصب ، للدلالة على هيئة ، نحو : (فرداً أذهب) فـ(فرداً) حال . شرح ابن عقيل ٦٢٥/١ وفي اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، ويقال حال ، وحالة فيذكر لفظه ويؤنث . المرجع السابق نفس الصفحة .

(١٠) العامل : هو الكلمة الملفوظة ، أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية ، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب . معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٦٠ .

(راكباً جئت) ، وحجتهم جواز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً كما ذكرت ،
وحجتهم نقلاً قول العرب : (شتى تؤوب الحلبه) فـ(شتى) حال مُقدمة على الفعل
العامل (تؤوب) مع الاسم الظاهر فدل على جوازه^(٣) .

أمّا القياس فالعامل متصرف ، وإذا تصرف العامل تصرف عمله ، وإذا تصرف
عمله وجاز تقديم معموله نحو : (عمرأ ضرب زيد) ، ويدل عليه شبه الحال
بالمفعول ، ويجوز تقديم المفعول على الفعل كذلك يجوز تقديم الحال عليه.

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع
الاسم الظاهر ، ويجوز مع المضمرة ، وحجتهم أن الحال يؤدي إلى تقديم المضمرة
على المظهر نحو : (راكباً جاء زيد) ففي (راكباً) ضمير زيد ، وقد تقدم عليه
وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز^(٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين مبيناً أن تقديم المضمرة على المظهر جائز
إذا كانت النية به التأخير كما في قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^(٣)
وفي قول الشاعر :-

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

فالهاء في (علاته) تعود إلى (هرم) لأنه في تقدير التقديم ، والتقدير فيه من يلق
هرماً على (علاته) فكان (هرماً) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير.
وجب أن يكون جائزاً ، ولا يجوز ذلك في الصفة التابعة للموصوف في الإعراب
نحو : (جاءني زيد الظريف) ، ولا يجوز (جاء الظريف زيد) لأن الحال صفة في
المعنى لا في اللفظ ، ويجوز تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالاً^(٤) .

وافق العكبري المبرد في قوله : " إذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها
وتأخيرها لتصرف العامل فيها ... فقلت : جاء زيد ركباً ، وراكباً جاء زيد"^(٥) .

(٣) الإنصاف ١/٣٣١

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) الآية ٦٧ من سورة طه

(٤) التبيين ص ٣٨٥ .

(٥) المقتضب ٤/٣٠٠ .

قال ابن السراج : " والبصريّون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً...." (١) .

قال ابن الشجري (٢) في المضمّر: " رجوع الضمير إلى معلوم قام قوى العَلْم به وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له فأضمروه اختصاراً وثقة بفهم السامع كقوله : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (٣) " (٤) .

خالف العكبري ابن الأنباري في عامل الحال إذا كان فيه معنى الفعل نحو : (هذا زيد قائماً) لم يجز تقديم الحال عليه نحو: (قائماً هذا زيد) لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه ، أمّا قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (٥) فالهاء في (نفسه) عائدة إلي موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم ، والهاء في التأخير جاز التقديم وهذا كثير في كلام العرب (٦) . ووافق من المتأخرين ابن يعيش (٧) ، وخالفه الصبان (٤) الذي قال : "فلا يجوز تقديم الحال على عاملها ... وندر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو : (سعيداً مستقراً عندك) ، فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ و لا يقاس عليه" (٩) .

يرى الباحث جواز تقديم الحال على عاملها سواء كان مظهراً في نحو قوله تعالى : (خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (١٠) أم مضمراً في نحو قوله تعالى :

(١) الأصول في النحو ، لأبي محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق عبد الحسين الفتيلي ، ٢١٥/١ ، مؤسسة الرسالة .

(٢) هو ابو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بابن الشجري ، كان فصيحا تام المعرفة باللغة العربية له كتاب كثير الفائدة (الأمالي الشجرية) ، توفي سنة ٥٤٢هـ — بغية الوعاة ٣٢٤/٢ .

(٣) الآية ٣٢ من سورة ص .

(٤) الأمالي الشجرية ٥٩/١

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه .

(٦) أسرار العربية ص ١٩٢ .

(٧) شرح المفصل ٥٧/٢ .

(٨) هو محمد بن علي الصبان المصري الشافعي الحنفي ، عالم أديب مشارك في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق ، ولد في القاهرة ، من مصنفاته (شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية) ، (حاشية الصبان على شرح الأشموني في النحو) ، توفي سنة ١٢٠٦هـ . معجم المؤلفين ٥١٦/٣ .

(٩) حاشية الصبان للشيخ محمد علي الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ، ١٨١/٢ ، ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م

(١٠) الآية ٧ من سورة القمر .

(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)^(١) أضمر القرآن ودل عليه ذكر الإنزال وقوله تعالى :
(فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ) (وَأَنْتُمْ حِينْتُمْ تَنْظُرُونَ)^(٢) أضمر النفس لدلالة ذكر
الحلوقوم والمراد بها الروح ، والإضمار أكثر^(٣) .

٩/ ناصب الظرف الواقع خبراً :-

لقد اختلفت آراء النحويين في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً نحو :
(زيد أمامك) ، فذهب البصريون فيه مذهبين :

المذهب الأول : ذهب معظم البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر وهو (استقر) نحو :
(زيد استقر أمامك) و(عمرو استقر وراءك) ، وحجتهم أن الظرف من أسماء الأمكنة أو
الأزمنة بمعنى (في) ، و (في) حرف جر وحروف الجر تربط الأسماء بالأفعال نحو:
(عجبت من زيد) ، و(نظرت إلى عمرو) أما نحو : (من زيد) و(إلى عمرو) ، فلم يجز حتى
يقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به ، فدل على أن التقدير في نحو : زيد أمامك و عمرو وراءك
وزيد استقر في أمامك وعمرو استقر في وراءك ، وعند حذف الحرف اتصل الفعل (استقر)
بالظرف فنصبه وهو مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف^(٤) .

المذهب الثاني : ذهب البعض الآخر إلى أنه منصوب بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير
الفعل ، لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر^(٥) .

والاسم هو الأصل ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى
من تقدير الفرع^(٦) ونُسب الرأي لسيبويه^(٧) .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ وحجتهم أن خبر
المبتدأ في المعنى هو المبتدأ نحو : (زيد قائم) ، و(عمرو منطلق) فـ(قائم) في المعنى هو

(١) الآية ١ من سورة القدر .

(٢) الآيتان ٨٣ ، ٨٤ من سورة الواقعة

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود
الألوسي البغدادي ، تصحيح وتعليق محمود شكري الألوسي ، ١٥٨/٢٧ ، ط٤ ، إدارة الطباعة المنيرية، دار
إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٤) الإنصاف ١/٢٢٦ .

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٦) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٧) شرح ابن عقيل ١/٢١١ .

(زيد) ، و(منطلق) في المعنى (عمرو). أما (زيد أمامك) و(عمرو خلفك) فلم يكن
يكن(أمامك) في المعنى زيد ولا (وراءك) في المعنى عمرو فلما خالف الأول نصب
على الخلاف للفرق بينهما^(١) .

ذهب العكبري مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن ناصب الظرف الفعل وبين أن
الفعل أولى بالعمل ، لأنه أصل ، وأنه مقدر في الصلة بالفعل نحو : (الذي خلفك زيد)
والصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل (استقر) مع الضمير يكون جملة ، أمّا إذا كان اسم
الفاعل (مستقراً) هو المقدر فيكون مفرداً نحو : (زيد الذي مستقر خلفك) لم يجز ، لأن
الصلة هنا تكون مفردة والضرورة تدعو أن تكون الصلة جملة ، ويتحقق ذلك بالفعل
(استقر) لا باسم الفاعل (مستقر) .

ومما يدل على فساد مذهب الكوفيين أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ ،
لأنه مخالف للخبر^(٢) . ووافقه من المتأخرين السيوطي^(٣) .

يرى الباحث أنه يجوز الوجهان موافقة لمذهب البصريين ، وأنهما منسوبان
لسيبويه إمام النحاة ، وقال ابن مالك :

واخبروا بظرف أو بحرف جر
ناوين معنى كائن أو استقر^(٤)

١٠ / الفصل بين (كم) وتمييزها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها ، فذهب البصريون إلى أنه
إذا فصل بين (كم) الخبرية والاسم بالظرف نحو (كم عندك رجل) ، وحرف الجر نحو : (كم
في الدار غلام؟) يجوز فيه النصب ، وحجتهم أن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر ، لأنها
بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما وبين الاسم بظرف أو حرف جر بطلت
الإضافة ، لأن الكلام يفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر ، ويجوز النصب
لمنع الفصل بينهما^(٥) . ومن ذلك قول الشاعر :

كم نالني منهمُ فضلاً على عدم
إذ لا أكاد من الإقتار احتَمِلُ^(٦)

(١) الإنصاف ٢٢٥/١ .

(٢) التبيين ص ٣٧٨ .

(٣) همع الهوامع ٢١/٢ ، ٢٢ ط الكويت .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٩٠/١ .

(٥) الإنصاف ٢٨٤/١ .

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وللقطامي في الكتاب ١٦٥/٢ ط. شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، خزانة
الأدب ١٢٢/٣ .

والشاهد فيه : (كم نالني منهم فضلاً) حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها (فضلاً) بالفعل (نالني منهم) ، فنصبه وجوباً في رأى البصريين^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الجر إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، وحجتهم نقلاً وقياساً . أما النقل فقول الشاعر :

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العلى وكريم بخله قد وضعة^(٢)

والشاهد فيه : (كم بجود مقرف) ، حيث جاء بـ (كم) الخبرية التي تدل على التكثر في محل رفع مبتدأ ، و(مقرف) تمييزاً لـ (كم) بالجر على الأصل لم يمنعها على الجر بالإضافة وجود فاصل وهو الجار والمجرور (بجود)^(٣) .

وأما القياس فجر الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من) نحو: (كم رجلٍ أكرمت) والتقدير فيه : كم من رجل أكرمت، وكذلك الظرف نحو : (كم عندك رجلاً) ، وحرف الجر نحو : (كم في الدار غلام؟)^(٤) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن فساد مذهب الكوفيين في شعرهم الذي استدلوا به .

أولاً :- أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب أو كلاهما قد روي ، فالرفع بالابتداء وما بعدها الخبر ، وهو (نال العلى) ، أو النصب وكلاهما قد روي فالرفع على أنه خبر عن (كم) ، والنصب على التمييز ، أما رواية الجر فشاذة ولا تكون أصلاً .

ثانياً :- البيت من ضرورة الشعر ، لأن الجر بـ(كم) لا يكون مع الفصل وأن الجر بـ(من) وتقديره من لا وجود ، لأن العامل (كم) بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده^(٥) .

وافق العكبري سيبويه في قوله : " إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ... فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول هذا ضارب بك زيدا ولا تقل هذا ضارب بك زيد ..."^(٦) .

(١) الإنصاف ٢٨٤/١ .

(٢) البيت للقطامي في الكتاب ١٦٥/٢ شرح وتحقيق عبد السلام هارون . ولعبد الله بن كريب في الحماسة البصرية ، تأليف صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق مختار الدين ، ١٠/٢ ط ٣٠ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، خزانة الأدب ١١٩/٣ .

(٣) خزانة الأدب ١١٩/٣ .

(٤) الإنصاف ٢٨٣/١ .

(٥) التبيين ص ٤٣١ .

(٦) الكتاب ٢٩٥/١ ط بولاق .

قال المبرد : "... فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التتوين لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلاً قد أتاني ، وكم عندك رجلاً لقيته ، ويختار النصب...^(١) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٢) والسيوطي^(٣) .

ترى الباحثة جواز الفصل بين المنصوب والمرفوع ، وأن تأخر المنصوب يكون منصوباً ، ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، لذلك لا تصبح كم (جارة) لعدم جواز الفصل بين الجار والمجرور .

١١ / إضافة النيف^(٤) العشرة إليها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في إضافة (النيف) إلى العشرة نحو (خمسة عشر)، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وحجتهم أن النيف وما بعده جعلاً اسماً واحداً ، ولا يجوز إضافة الاسم الواحد بعضه لبعض ، وتركيب الاسمين يدل على معنى واحد ، والإضافة تبطل ذلك المعنى في نحو قوله : (قبضت خمسة عشر) المقبوضة الخمسة دون العشرة من غير إضافة نحو : (قبضت خمسة عشر) فالمقبوضة خمسة وعشرة ، ويبين ذلك (قبضت مال زيد) فالمقبوض المال دون زيد وكذلك (ضربت غلام عمرو) فالضرب للغلام دون عمرو وهذا يدل على أن الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب ؛ لذلك لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة^(٥) .

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة النيف إلى (العشرة) ، وحجتهم أن النيف اسم مظهر كخيرته من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كالأسماء التي تجوز إضافتها ، ومن ذلك قول الشاعر :

(١) المقتضب ٦٠/٣ .

(٢) شرح المفصل ١٣١/٤ .

(٣) همع الهوامع ٢٥٥/١ ط بيروت .

(٤) النيف في اللغة الزائد على غيره . وفي الاصطلاح صدر العدد المركب نحو : ثلاثة عشر ، وتدل على

عدد مبهم من واحد إلى تسعة . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٤٦٦ .

(٥) الإنصاف ٢٨٩/١ .

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانٍ عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ^(١)

والشاهد فيه : (ثمان عشرة) حيث أضاف (ثماني) إلى (عشرة) ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيف إلى العشرة^(٢) .

يرى الفراء إضافة خمسة إلى عشرة جائز في الشعر نحو ، ما رأيت خمسة عشر قط خيراً منها ؛ لأن النية بها الأسماء وليس العدد^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وردّ مذهب الكوفيين مبيناً الآتي :

أولاً : - البيت الذي استشهد به الكوفيون لا يعرف قائله .

ثانياً : - النيف مع العشرة مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ، لأن التركيب يجعل الاسمين اسماً واحداً (خمس عشرة) .

أمّا الإضافة ، فالمضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ، والإضافة تنافي التركيب ، ويدل ذلك على أنه لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة ووافقه من المتأخرين الصبان^(٤) والسيوطي^(٥) .

١٢ - إضافة العدد المركب إلى مثله :-

لقد اختلفت آراء النحويين في إضافة العدد المركب إلى مثله نحو:

(ثالث عشر ثلاثة عشرة) ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز إضافته ، وحثهم أنه سُمع عند العرب ، والقياس ما ورد عنهم أنه أصل وجائز^(٦) .

(١) لم أعثر على ديوانه ولم يذكره سيبويه ، ورد في خزنة الأدب ، ١٠٥/٣ ، وفي كتاب الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ٤٦٣/٦ ، ط ١ مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م مزدوجاً مع بيت آخر هكذا :

عَلَّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِهْوَتِهِ وَقَدْ رَأَيْتَ هَزَجًا فِي مَشِيَّتِهِ
وَقَدْ جَلَا الشَّيْبُ عِذَارَ لِحِيَّتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

(٢) الإنصاف ١/٢٨٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/٣٤ .

(٤) حاشية الصبان ، ٧١/٤ .

(٥) همع الهوامع ٢/١٤٩ . ط بيروت .

(٦) الإنصاف ١/٣٠٠ .

وزهد الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال: (ثالث عشر ثلاثة عشر) وحثهم أنه لا يبنى من لفظ (ثلاثة عشر) فاعل ، ويبنى من لفظ أحدهما وهو العدد الأول (الثلاثة) ولا يبنى من العدد الثاني (العشر) والعشر مع ثالث لا وجه له^(١) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أنه يشتق أي يبنى من أحد الاسمين ، ويضاف إلى الاسم الآخر أي الثاني نحو : ثالث من ثلاثة عشر أي من الاسم الأول ثم تُضيف إلى عشر ليبيّن أن المعنى أحد ثلاثة عشر^(٢) . وافق العكبري كلا من الأخفش وقطرب والكسائي وعلّب في قولهم : "...يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد فيقولون: ثاني اثنين وثالث ثلاثة..."^(٣) .

يرى الباحث جواز إضافة ثالث عشر ثلاثة عشر إلى نفسها موافقة لرأي البصريين ، لما سمع عن العرب (ثالث عشر) ، و (ثلاثة عشر) وأنهم أفصح باللغة، إضافة إلى ذلك أنه مذهب الجمهور .

١٣/ تعريف العدد المركب :-

لقد اختلفت آراء النحويين في تعريف العدد المركب إلى مثله نحو : (خمسة عشر درهماً) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في (العشر) ولا في (الدرهم) وأجمعوا على أنه يجوز دخول الألف واللام في الاسم الأول نحو (الخمسة عشر درهماً) ، دون الثاني والثالث ، وحثهم أن الاسمين لمّا ركبا صارا اسما واحداً ، لذلك لا تدخل الألف واللام في نصفه ، وإنما تدخل على الأول لتعريف الجميع ، وعرفت العرب الاسم المركب في قول الشاعر :

(١) الإنصاف ١/٣٠٠ .

(٢) التبيين ص ٤٣٧ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٧٤ .

تَفَقَّا فَوْقَهُ الْقَلْعَ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِبَازَ بِهِ جُنُونًا^(١)

والشاهد فيه قوله : (جُنَّ الْخَازِبَازَ) حيث أدخل (ال) التعريف على الاسم المركب (خازباز) وتركه مبنياً على الكسر كما كان قبل دخول (ال) نحو (الخمسة عشر) فتدخل عليه الألف واللام وهو على حالة من البناء^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال الألف واللام في الثاني والثالث أيضاً نحو (الخمسة عشر الدرهم) ، وحجتهم أنه حُكي عن العرب أن الألف واللام جاءت زائدة في مواضع كثيرة نحو (الحارث) و(العباس) ومنها قول الشاعر :

خلص أم العمرو عن أسيرها^(٣)

الشاهد فيه قوله: (أم العمرو) حيث أدخل (ال) التعريف على العَلْم (عمرو) وهذا نادر^(٤) إلا للضرورة^(٥) .

وأيضاً النسر في قول الشاعر :

وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا * عَلَى فَنَّةِ الْعُزِّيِّ وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا^(٦)

الشاهد فيه : (النسر) حيث أضاف (ال) إلى العَلْم (نسر) وهذا نادر والدليل على أن الاسم الأصلي بدون (ال) ذكره في القرآن مع أسماء أصنام نوح بدونها في قوله تعالى : (وَلَا تَذَرْنِ وَدَّاءً وَلَا سَوْاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا)^(٧) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن الأشعار التي تنشد لهذا الوصف شاذة ولا يقاس عليها^(٨) .

(١) البيت لابن الأحمر ، لم أعثر على ديوانه ووجدته في خزانة الأدب ١٠٩/٣ ، وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ص ٤٤ ط٤ دار المعارف القاهرة .

(٢) الإنصاف ٢٩٢/١ .

(٣) البيت لأبي النجم العجلي شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد ٥٠٦/٤ . برواية (باعد) باعد أم العمر من أسيرها * حراس أبواب على قصورها

(٤) الإنصاف ٢٩٥/١

(٥) شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد ٥٠٦/٤

(٦) البيت بلا نسبة لم أعثر على ديوانه ، ولم يذكره سيبويه ووجدته في الإنصاف ٣١٨/١ ، ورواية (أما ودماء لا تزال كأنها) ، سر صناعة الإعراب ٣٦٠/١ .

(٧) الآية ٢٣ من سورة نوح .

(٨) التبيين ص ٤٣٥

وافق العكبري ابن جني في قوله : " فإن أردت تعريف شيء من العدد- وكان غير مضاف - جئت باللام في أوله فقلت : قبضت الأحد عشر درهما " .
وحصلت - عندي - الثلاث عشرة جاريةً واستوفيت العشرين درهما ... ولا يجوز العشرون الدرهم . ولا الخمسة عشر الدينار ؛ لأن المميز لا يكون إلا نكرة... (١) .

يرى الباحث جواز إضافة العدد المركب إلى مثله أي إلى ما هو مشتق منه لما جاء في التنزيل في قوله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) (٢) . وقوله تعالى (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ) (٣) ، وأيضا يضاف إلى ما دونه في قوله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) (٤)

١٤ / تقديم المستثنى مع " إلا " :

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو : (إلا زيدا قام القوم) ، (إلا زيدا ما قام القوم) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وحثهم أن حرف الاستثناء (إلا) أتى به وصلة للفعل وتقوية له ، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كـ(واو) مع نحو (وزيدا قمت) لم يجز وأن المستثنى يضارع البدل نحو : (ما جاءني أحد إلا زيد ، إلا زيدا) والبدل لا يتقدم على المبدل منه ، المستثنى كذلك (٥) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وحثهم أنه جاء عن العرب مقدا في نحو قول الشاعر :

خَلَا أَنْ الْعِتَاقُ مِنْ الْمَطَايَا * حَسِينٌ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شُوسٌ (٦)

(١) اللمع في العربية ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، ص ٢٣٠، ط٢ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٢) الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٧٣ من سورة المائدة

(٤) الآية ٧ من سورة المجادلة

(٥) الإنصاف ١/٢٥٣

(٦) البيت لأبي زبيد لم أعثر على ديوانه ، ووجدته في الشعر والشعراء لأبي قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ١/٣٠١ ، دار المعارف مصر .

الشاهد فيه : "خلا" حيث تقدم المستثنى في أول الكلام وهذا دليل على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام^(١) .

وافق العكبري سيبويه والمحققين ، في المنصوب بعد (إلا) في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة (إلا) في نحو : قام القوم إلا زيدا و(إلا) هي التي علقت زيدا بquam فتجرى مجرى واو " مع " وحروف الجر والفعل في هذه المواضع هي التي تعمل ولكن بواسطة الحرف كذلك الاستثناء بواسطة "إلا"^(٢) . وإلى ذلك ذهب الكسائي^(٣) .

خالف العكبري المبرد فيما ذهب إليه في قوله : "... فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : باعني زيدا . واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل " (٤) ، وهذا يعني أن المستثنى منصوبا بـ (استثنى) الذي دلت عليه (إلا) وذكر في موضع آخر في قوله تعالى : (فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)^(٥) . نصب هذا على معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك . وإلى ذلك ذهب الزجاج^(٦) . وزاد عليه ابن يعيش بقوله : "...وظائفة من الكوفيين " (٧) .

يرى الباحث الصواب ما ذهب إليه العكبري ؛ لأنه رأي إمام النحاة ، ومذهب المحققين .

١٥ / نداء المحلى بـ(ال) :

لقد اختلفت آراء النحويين في نداء الاسم المحلى بـ(ال) في نحو :
(يا الرجل) ، و(يا الغلام) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وحجتهم أن الألف واللام تفيد التعريف و(يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ؛ لذلك لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى نحو :

(١) الإنصاف ٢٥٥/١

(٢) التبيين ص ٤٠٢

(٣) الإنصاف ٢٤٣/١

(٤) المقتضب ٣٩٠/٤

(٥) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة

(٦) الإنصاف ٢٤٣/١

(٧) شرح المفصل ٧٦/٢

(يا زيد) ، وكذلك لا يجوز تعريف النداء وتعريف الألف واللام ؛ لأن تعريف النداء بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس كذلك^(١) .

وذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام ، وحجتهم سماعا وقياسا ، وأما السماع فقول الشاعر :

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا * إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِيَانِ شَرًّا^(٢)

والشاهد فيه: (فيا الغلامان) حيث أجاز النداء مباشرة لما هو محلى بألف ولام والأكثر أن تفصل بينهما بـ(أيها) أو (أيتها)^(٣) .

وقول الشاعر :

بِحُبِّكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي * وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

والشاهد فيه : (يا التي) حيث دخلت (يا) على (التي) ودخول حرف النداء على ما فيه (ال) لا يجوز عادة ، ودخولها هنا ضرورة^(٤) .

وأما القياس فإن الألف واللام للتعريف فجاز دخول " يا " عليه نحو: (يا الله) وأن (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة ، مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة ، والتعريف بحرف النداء في نحو : (يا رجلا كلمني) فهو منادى نكرة منصوب ولا يجوز أن يكون التعريف بحرف النداء وإنما يكون التعريف بالقصد وباجتماع الألف واللام نحو : يا رجل (يا) والقصد^(٥) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وردّ مذهب الكوفيين مبينا أولاً : الشعر شاذ لا يحتج به ، ولا يكون إلا في الضرورة .

ثانيا : أما قولهم (يا الله) فلا يصح الاستشهاد به ؛ لأن الألف واللام ليست للتعريف ، وأن اسم الله معرفة بنفسه ؛ لانفراده والألف واللام زائدة^(٦) .

(١) الإنصاف ٣١٤/١

(٢) لم أعثر على ديوانه ولم يذكر سيبويه ووجدته بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠ ، المقتضب ٢٤٣/٤ .

(٣) الإنصاف ٣١٣/١

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥) التبيين ص ٤٤٦

(٦) المرجع السابق ص ٤٤٧

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا^(١)

الشاهد فيه : حيث جاء (لسوائكا) حيث جاء " سواء " مجرورة بحرف الجر (اللام) مما يدل علي أنها تستعمل ظرفا وغير ظرف^(٢) .

ومما يدل علي ظرفيتها قوله تعالى : (فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ)^(٣) .
وقوله : (فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)^(٤) . وسواء بمعنى مكان ومكان يكون ظرفا وغير ظرف ، وسواء " كذلك "^(٥) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين المواضع التي جاءت فيها سواء غير ظرف ليدل علي أصلها الظرفية نحو : عندا ظرف ، وقد خرجت عن الظرفية بـ(من) في قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ)^(٦) .

و(لسوائكا) أي لمكان غير مكانك ، وقد استعملت (سوى) بمعنى "غير" وليس ذلك أصلها ، وكذلك " إلا " استعملت بمعنى (غير) في قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)^(٧) غير الله .

أما (قام القوم سوى زيد) أي مكان زيد فالمعنى بدل زيد ، وأن أصل (سوى) ظرف (غير) تكون صفة والأصل في (إلا) الوصف أي صفة^(٨) .

وافق العكبري سيبويه في أنها ظرفية في معنى الاستثناء حيث قال : " وما أتاني القوم سواك فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء "^(٩) .

وفي موضع آخر قال : " ومن ذلك أيضا هذا سواك ، وهذا رجل سواك فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسما إلا في الشعر "^(١٠)

(١) لم أعثر على قائله، ووجنته في الكتاب ٣٢/١ شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، معجم البلدان للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي ٤/١٩٠ دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

(٢) الإنصاف ١/٢٧٣

(٣) الآية ٥٥ من سورة الصافات .

(٤) الآية ١ من سورة الممتحنة .

(٥) التبيين ص ٤٢١

(٦) الآية ١٦ من سورة محمد

(٧) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

(٨) التبيين ص ٤٢٢

(٩) الكتاب ١/٣٧٧ طبولاق

(١٠) المرجع السابق ١/٢٠٢

ومنه قول الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ * إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(١)

الشاهد فيه: (من سوائنا) خرجت سواء عن الظرفية وهذا من ضرورات الشعر عند سيبويه^(٢).

قال المبرد: "ومما لا يكون إلا ظرفا ويقبح أن يكون اسما سوى وسواء ممدودة بمعنى "سوى" ... وإذا قلت: عندي رجل سوى زيد فمعناه عندي رجل مكان زيد..."^(٣)، وإلى ذلك ذهب ابن السراج^(٤). ووافقه من المتأخرين ابن يعيش يؤكد أنها تأتي ظرفية فيقول: "جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك"^(٥)، وإلى ذلك ذهب السيوطي^(٦).

وقال الأزهري^(٧): في كتابه (التصريح) نقلا عن العكبري "تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا"^(٨). وزاد عليه ابن الناظم وهذا أعدل المذاهب^(٩).

يرى الباحث بعد عرض المذهبين وأدلتهم (سوى) تكون ظرفية واسمية وتستعمل كـ(غير) قليلا، والأرجح ما ذهب إليه العكبري موافقا للبصريين لقوة أدلتهم وحججهم، ومن ذلك قول الله تعالى (فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ)^(١٠).

(١) البيت للمرار بن سلامة العجلي في خزنة الأدب ٤٣٨/٣.

(٢) الإنصاف ٢٧٣/١

(٣) المقتضب ٣٤٩/٤

(٤) أصول النحو ٢٨٧/١

(٥) شرح المفصل ٨٣/٢

(٦) همع الهوامع ٢٠١/١ ط بيروت

(٧) خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد بن أحمد الأزهري، ولد سنة ٨٣٨هـ، نحوي، لغوي، له مصنفات كثيرة منها: (المقدمة الأزرية في علم العربية)، و(التوضيح) وهو شرح لأوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، توفي سنة ٩٠٥هـ. معجم المؤلفين ٦٦٨/١.

(٨) شرح التصريح علي التوضيح للشيخ العلامة خالد بن عبد الله الأزهري عن ألفية ابن مالك، ٣٦٢/٢، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار الفكر.

(٩) شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى علي ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف د. أميل بديع يعقوب، ٤٤/٢، ط ١، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١٠) الآية ٥٥ من سورة الصافات

١٧/ تقديم التمييز^(١) على العامل فيه :-

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم التمييز ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديمه إذا كان العامل متصرفا نحو : (طاب زيد نفسا) .

وغير متصرف نحو : (عشرون درهما) وحجتهم أنه الفاعل في المعنى نحو : (تصيب زيد عرقا) ، و (تفقأ الكبش لحما) ؛ لأن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشحم وإذا كان الفاعل لفظا لم يجز نحو : (عندي درهما عشرون)^(٢) . أمّا (جاء زيد راكبا) فـ(زيد) هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى صار (راكبا) بمنزلة المفعول به المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كـ(المفعول) نحو : عمر ضرب زيد بخلاف التمييز^(٣) .

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه إذا كان متصرفا ، وحجتهم سماعا وقياسا ، أمّا السماع فقول الشاعر :

أَتَهَجَّرُ سَلْمِي بِالْفَرَّاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَّاقِ تَطِيبُ؟

الشاهد فيه: "نفسا" حيث وردت تمييزا متقدما على عامله "تطيب" ، والأصل (تطيب نفسا) وقد جوزّه بعضهم ، وعدّه بعضهم ضرورة^(٤) .

وأما القياس فالعامل متصرف إذا كان فعلا متصرفا كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل نحو : (زيدا ضرب عمرو) ، وبذلك يجوز تقديم الحال على عامله ، ولايجوز عند البصريين لوجود مانع وهو الإضمار قبل الذكر لا العامل^(٥) . وإلى ذلك ذهب الكسائي^(٦) والمازني^(٧) والمبرد^(٨) وابن السراج^(٩) والجرمي^(١٠) .

(١) التمييز اسم نكرة ، فضلة يوضح كلمة مبهمة ، أو يفصل معني مجملا ، وحكمه النصب ويقال له التبيين والتفسير . أصول النحو ٢٢٢/١ ، التطبيق النحوي د. عبد الراجحي ، ص ٢٧٢ ، دار النهضة العربية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) التبيين ص ٣٩٤ .

(٣) الإنصاف ٣١٥/٢

(٤) المرجع السابق ٣١٤/٢

(٥) التبيين ص ٣٩٦

(٦) همع الهوامع ٧١/٤ ط الكويت

(٧) أصول النحو ٢٢٣/١

(٨) المقتضب ٣٦/٣

(٩) أصول النحو ٢٢٣/١

(١٠) همع الهوامع ٢٥٢/١ ، ط بيروت .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن الصواب في البيت (وما كان نفسا بالفراق تطيب) ، بيّن أن (نفسا) اسم كان ونُصب على أنه خبرها أي وما كان حبيبها نفسا أي إنسانا تطيب بالفراق^(١) .

وافق العكبري سيبويه الذي يرى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفا نحو : (نفسا طاب زيد) ، أم غير متصرف نحو : (ولا عندي درهما عشرون)^(٢) . ووافقه من المتأخرين كل من ابن يعيش^(٣) والسيوطي^(٤) .

يرى الباحث أنه لا يجوز تقديمه لما جاء في قوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٥) . فـ(عيونا) تمييز أي فجرنا عيون الأرض فنقله من المفعولية إلى التمييز ، كما ينقل من الفاعلية^(٦) ، والقرآن خير شاهد .

١٨ / دخول لام التوكيد على خبر (لكن) :

لقد اختلفت آراء النحويين في دخول لام الابتداء في خبر (لكن) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر "لكن" ، وحثهم أن اللام إما أن تكون لتوكيد أو قسم ، ولا يجوز دخول اللام في خبر (لكن) ؛ لأنها إن كانت لام توكيد تتفق معنى مع (إن) وأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأنه غير مراد^(٧) .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠١/١

(٢) الكتاب ١٠٥/١ ط بولاق .

(٣) شرح المفصل ٧٤/٢

(٤) همع الهوامع ٢٥٢/١ ط بيروت

(٥) الآية ١٢ من سورة القمر

(٦) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د.

أحمد محمد الخراط ، ١٣٢/١٠ ، ط ١ دار القلم ، دمشق ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٧) التبيين ص ٣٥٤

و(لكنّ) لا تتفق مع (إنّ) في المعنى خلاف لام القسم التي تتفق مع (إنّ) وأنها تقع جواب قسم ، كما تقع اللام جواب قسم ، ولا تقع (لكنّ) في جواب قسم لذلك لا تدخل اللام في خبرها^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنّ) كما يجوز في خبر (إنّ) ، وحببتهم نقلاً وقياساً . أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها نحو قول الشاعر :

يلومونني في حب ليلي عواذلي * ولكنني من حبها لعميد^(٢)

والشاهد فيه : "لعميد" حيث دخلت لام الابتداء على خبر (لكنّ) ؛ لأن معناها (إنّ) وهو جائز عند الكوفيين^(٣) .

وأما القياس فالأصل في (لكنّ) إن زيدت عليها (لا) والكاف ، عوضاً عن الهمزة ، واللام للنفي فصارت حرفاً واحداً كما في قول العرب " كم مالك " أصلها (ما) زيدت عليها الكاف ولما كثر بها الكلام حذف الألف وسكنت ميمها^(٤) . وكذلك زيادة الكاف وحذف الهمزة في نحو : (ما قام زيد لكن جعفرأً منطلقاً)^(٥) . ومما يدل على أصلها (إنّ) جواز العطف على موضعها ، كما يجوز على موضع (إنّ) وكما يجوز دخول اللام في خبر (إنّ) كذلك يجوز دخولها في خبر " لكنّ "^(٦) .

ذهب العكبري مذهب البصريين مبيناً أن ما ذكره الكوفيون في الشعر لا حجة فيه ، وزيادة اللام للضرورة الشعرية لإقامة الوزن . أما التركيب فبعيد لأن "لكنّ" لا تؤكد فيها ، و(أنّ) للتوكيد^(٧) . وأما المركب وإن تغير حكمه فلا بد من بقاء المعنى فيه نحو: " لولا زيد لأنتيتك " و (لن) غير مركبة ، وإن كانت مركبة

(١) الإنصاف ١/١٩٦

(٢) لم أعر على ديوانه وعلى قائله ، ووجدته في شرح ابن عقيل ١/٣٦٣ .

(٣) الإنصاف ١/١٩٤

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥

(٥) الإنصاف ١/١٩٦

(٦) التبيين ص ٣٥٧

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة .

فمعنى النفي باق والتوكيد غير باق^(١) . وقولهم : " الكاف زائدة والهمزة محذوفة ولا باقية على النفي " فلا قياس في ذلك . أمّا العطف فشاركت فيه (إنّ) ، لأن الابتداء لم يبطل وإنما يبطل التوكيد فاستوائهما في العطف كان لاستوائهما في الابتداء ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام^(٢) .

وافق العكبري الزجاجي في قوله "... أن اللام تدخل في خبر إنّ على الخبر ، وعلى صلة الخبر ، إذا كانت مقدمة قبل الخبر ، فإن أخرجتها بعد الخبر لم تدخل إلا على الخبر ..."^(٣) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٤) والمرادي^(٥) .
يؤيد الباحث رأي من يرى دخول اللام على خبر (إنّ) جائز كذلك دخول اللام في خبر (لكنّ) قياساً عليها ؛ لأنها من إحدى أخواتها وإن كان ذلك شاذاً.

١٩ / المنصوب بـ(كان) :

لقد اختلفت آراء النحويين في المنصوب بـ(كان) ، فذهب البصريون إلى أنه غير منصوب على الحال ، وحجتهم أن أحكام الحال منتفية عن المنصوب بـ(كان) فينتفي كونه حالاً ، وأحكام الحال كثيرة منها :-

(١) يجوز حذفها ويبقى الكلام تاماً في نحو : (جاء زيد راكباً) جاء زيد الكلام تام ، أما نحو (كان زيد) في الناقصة فلم يكن كلاماً تاماً^(٦).

(٢) الحال وصف هيئة الفاعل نحو: (جاء القائد منتصراً) والمفعول نحو: (شربت الماء صافياً) وقت وقوع الفعل .

(٣) الأصل في الحال أن يكون نكرة نحو : (جاء القائد منتصراً).

والمنصوب بـ(كان) ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة ، ولا يصح فيه البديل ولا الوصف ولا التوكيد .

(١) التبيين ص ٣٥٨

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) كتاب اللامات ص ١٥٩

(٤) شرح المفصل ٦٤/٨

(٥) الجني الداني ص ٦١٩

(٦) التبيين ص ٢٩٦

٤) الحال صفة ، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ولا يكون ذلك في المنصوب بـ(كان) نحو: (زيد أباك) وهذا ليس مشتقاً .

٥) المنصوب بـ(كان) يتقدم على اسمها وعليها والحال لا يتقدم على صاحب الحال ، ولا على العامل فيها عند الكوفيين ، ويجوز ذلك في خبر كان وهذا يبين فساد مذهبهم^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) منصوب على الحال على قولين :

القول الأول : أنه مشبه بالمفعول على مذهب البصريين ، ولا يصح ذلك لأن المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وأن المفعول يكون منفصلاً ومتصلاً ، وخبر كان الجيد يكون منفصلاً^(٢) ، والمفعول يصح أن يقال فيه فعلتُ به وخبر (كان) لا يصح فيه ذلك^(٣) .

المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل وخبر كان ليس كذلك كما في نحو: (كان زيد قائماً) أما (كان قائم) فلم يجز ومعمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه نحو : (زيدا عمرو ضرب) فـ(زيدا) منصوب بضرب ولا يجوز نحو : (زيد قائماً) و(زيد كان)^(٤) .

القول الثاني : أنهم ينصبون خبر (كان) على الحال.

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن أنّ ما ذكره الكوفيون ليس مفعولاً به ويجوز أن يكون تشبيهاً بالمفعول كما ذكر سابقاً ، وأن خبر (كان) ليس حالاً ، ولا استثناءً ، ولا تمييزاً ، وأن التمييز نحو: (عندي عشرون درهما) مشبه بالمفعول به وليس بـ(الحال) أما الخبر متصلاً أو منفصلاً فالأمران جائزان نحو : (كنته) و(كنت إياه) ومنه قول الشاعر :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبْهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي * رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا لِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ * أَخٌ أَرْضَعْتَهُ أُمَّهَا بِلِبَانِهَا^(٥)

(١) التبيين ص ٢٩٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٩ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة

(٤) المرجع السابق ص ٣٠٠

(٥) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ، صنعة أبي سعيد الحسن السكّري تحقيق الشيخ محمد حسن آل يس ، ص ١٦٢ ، ٣٠٦ ، ط ١ ، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

الشاهد فيه : (يكنها أو تكنه) حيث جاء بخبر "تكن" ضميراً متصلاً .
والقياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً^(١) . أما خبر (كان) فلا يمكن أن يقام مقام
الفاعل وكذلك الحال لا يقام مقام الفاعل ويجوز أن يتقدم خبر (كان) عليها وعلى اسمها
كما يتقدم المفعول به ، ولا يجوز تقديم خبر (كان) على المبتدأ للفصل بين العامل
والمعمول نحو : (كان الحمى تأخذ زيدا) إذا نصب زيدا بـ(تأخذ) والحمى اسم كان
وتأخذ الخبر ويجوز إذا جعل في (كان) ضمير الشأن ؛ لأن اسم (كان) تقدم على
معمول الخبر من غير فصل^(٢) .

وافق العكبري أبا على الفارسي في قوله: "... من ذهب إلى أن خبر كان والمفعول
الثاني من ظننت أحوال فاسد ؛ لأنه قد يقع مضمرًا في نحو كنته وظننته إياه " ^(٣) .
ووافقه من المتأخرين كل من الزبيدي^(٤) والسيوطي^(٥) .

٢٠ / حاشا بين الفعلية والحرفية :

لقد اختلفت آراء النحويين في القول عن (حاشا) في الاستثناء ، فذهب البصريون إلى
أنه حرف جر ؛ وحجتهم سماعاً وقياساً . أما السماع فقول الشاعر :

حاشى أبي ثوبان إن أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم

والشاهد فيه : (حاشى أبي ثوبان) حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجروراً بـ(حاشا)
وقد ورد البيت بنصب الاسم بعدها في المفضليات (حاشا أبا ثوبان)^(٦) وهذا لا ينفي
كونها تجر الاسم بعدها أحياناً^(٧) .

أمّا القياس فلا يجوز دخول (ما) عليه نحو : (ما حاشى زيدا) كما يقال :
(ما خلا زيدا) ويدل هذا على أنها حرف ، ولو كان فعلاً لكان له فاعل، ومما
يدل على أنه حرف جر تعدّيه على الفعل نحو : (قام القوم حاشى زيد) فتعدى
الفعل (قام) بـ(حاشا).

(١) الإنصاف ٢/٣٠٩

(٢) التبيين ص ٣٠١

(٣) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٧٩ .

(٤) ائتلاف النصره ص ١٢٢

(٥) همع الهوامع ١/١١١ ط. بيروت .

(٦) المفضليات ، ص ٣٦٧

(٧) الإنصاف ١/٢٦٠

ذهب الكوفيون إلى أن (حاشي) في الاستثناء فعل ماضي ، وحجتهم انه فعل يتصرف ، والدليل على تصرفه (حاشيته) ، و (أحاشيه) و هذا حكم الفعل .
ومنه قول الشاعر :

ولا أحاشي من الأقسام من أحد^(١) .

وأن لام الجر تتعلق به في نحو قوله تعالى : (حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا)^(٢) وحرف الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف ، والحرف يتعلق بالحرف وحذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين في تصرف (ليس) ليس دليلا على فاعليتها ، وإن الحرف يتصرف منه فعل نحو : (بسمل) إذا قال : بسم الله و(هَلَل) إذا قال : لا إله إلا الله وهو كثير^(٤) . أمّا قولهم : يوصل بحرف الجر فليس كذلك ، ودليله (حاشي زيد) ، و(حاشاي) ، ولو كان حرف الجر فصلا لما جاز حذفه فعلم أن اللام زائدة وزيادة الحروف كثيرة منها قوله تعالى : (أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ)^(٥) أي ردفكم^(٦) . والحذف والزيادة في نحو : (رُبَّ) في (رُبّ). أمّا قولهم : حذف الألف من (حاشا) (حاشي) ، و(حشا لله) فقد أنكرت هذه القراءة من إمام القراء أبي عمرو^(٧) ، والحروف يدخلها الحذف كما في (رُبّ)

(١) البيت للناطقة الذبياني: صدره ولا أري فاعلا في الناس يشبهه. وأكثر روايات البيت : (وما أحاشي).

خزانة الأدب ٤٤/٢ ، مجالس ثعلب ص ٥٠٤

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٣) الإنصاف ٢٥٩/١

(٤) معاني الحروف ص ١١٨ ، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ص ١١٨ ، ط ٣ ، دار الشروق جدة ، ١٩٨٤ م .

(٥) الآية ٧٢ من سورة النمل

(٦) التبيين ص ٤١٣

(٧) أبو عمرو ابن العلاء ولد سنة ٧٠ هـ ، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٥٤ هـ ، نزهة الألباء ص ٢٤ .

طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ .

وغيرها وتكون (حاشا) استثناءً في مواضع ، وغير استثناء في مواضع أخرى في نحو: (حاشا زيدا أن يسرق) ، وليس هنا ما يستثنى منه ، بل هو بمعنى زيد بعيد من السرقة ، وإذا لزمنا الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلا كما في (إلا) يلزمها الاستثناء وهي حرف^(١) .

وافق العكبري سيبويه في قوله : " ... وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء ... " ^(٢) . وخالف المبرد الذي يري أنه يكون فعلا وحرفا واستدل على فعلية (حاشا) بتصرفها نحو: (حاشيتُ) ، و (حاشى) من لفظ (حاشا) . وأما حرفيتها فتكون في الاستثناء حرفا، وفي غيره فعلا لما جاء عن سيبويه^(٣) . ووافقه من المتأخرين كل من ابن منظور^(٤) وأبي حيان^(٥) . والمرادي^(٦) وابن هشام^(٧) والأشموني^(٨) الذي قال: "الجر بحاشا وهو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ، ولم يجيزوا النصب والصحيح جوازه " ^(٩) .

يرى الباحث أن (حاشا) فعل وحرف ، والراجح إنه حرف ، لما جاء عن أكثر النحاة على رأسهم سيبويه .

(١) التبیین ص ٤١٥ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ ط بولاق .

(٣) المقتضب ٣٩٢/٤

(٤) ابن منظور هو محمد بن جلال الدين مكرم بن نجيب الدين أبو الحسن علي ابن أحمد الأنصاري المعروف بابن منظور ، ولد سنة ٦٣٠هـ . أديب لغويّ ، من مصنفاته (مختصر تاريخ ابن عساكر) ، لسان العرب ، توفي سنة ٧١١ هـ . هدية العارفين ١٤٢/٢ شذرات الذهب ١٦٨/٦ .

(٥) البحر المحيط ٣٠٠/٥ .

(٦) الجني الداني ص ٥٥٨ .

(٧) مغني اللبيب، جمال بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٣١/١ ، إحياء الكتب العربية .

(٨) هو علي الأشموني نور الدين ، أبو الحسن ، فقيه ، أصولي ، مقرئ ، نحوي ، شرح ألفية ابن مالك ، نظم جمع الجوامع ، توفي سنة ٩٢٩هـ . معجم المؤلفين ٤٠٧/٢ .

(٩) شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٦٥/٢

المطلب الثالث : المجرورات

المجرورات لغة : جمع مجرور وهو اسم مفعول من جرّ الشيء جذبه وسحبه .
المجرورات اصطلاحاً : هي الأسماء المعربة التي تكون في حالة الجر وهي:
أولاً : المجرور بالحرف نحو : قوله تعالى : (إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ)^(١) .
ثانياً : المجرور بالإضافة : نحو قوله تعالى : (إِنْ لَللَّهِ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)^(٢)
ثالثاً : المجرور بالمجاورة نحو : هذا جحر ضب خرب
وتسمى الأسماء المجرورة المخفوضات^(٣)

١/ المضاف إلى ياء المتكلم :-

لقد اختلفت آراء النحويين في المضاف إلى ياء المتكلم ، فذهب بعض إلى أنه ليس في الكلام كلمة معربة ولا مبنية^(٤) ، وحجتهم أن المعرب هو الذي يختلف آخره لاختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديراً والمبني ما لزم آخره حركة أو سكوناً ، وهذان ضدان لا واسطة بينهما ؛ لأن الاختلاف وعدمه يقتسمان نفيًا وإثباتًا ، وما بينهما ليس بمثبت ولا منفي ويدل على ذلك كثرة البياض والسواد والحمرة ولكل منها حقيقة في نفسه^(٥)

وذهب البعض الآخر إلى عدم وجود المعرب والمبني في المضاف إلى ياء المتكلم في نحو غلامي ، وداري^(٦) ، وحجتهم أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب ، ولو كان معرباً لظهرت فيه حركة الإعراب ؛ لأنه يقبل الحركة ، وليس بمبني ، إذ لا علة للبناء هنا لذلك لقب بالخصي ؛ لأنه معدوم الذكورية ، ولم يثبت له صفة الأنثوية فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم ، وأنه قبل الإضافة معرب فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له صفة البناء^(٧) .

(١) الآية ٨١ من سورة ص ، الآية ٣٧ من الحجر .

(٢) الآية ٩٥ من سورة الأنعام

(٣) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٣٦٨ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١

(٥) التبيين ص ١٥٠

(٦) الخصائص ٣٥٦/٢

(٧) التبيين ص ١٥١

بيّن العكبري أن المضاف إلى ياء المتكلم أحياناً معرب وظهور الحركة فيه مستتقلة كما تستقل على الياء في المنقوص ، وأحياناً مبني وضعّف الجرجاني هذا الرأي^(١) وعلّة بنائه أن حركته تابعة للياء وتعذرت أن تكون دالة على الإعراب لشبهه بالحرف ؛ لأنه أصل قبل الإضافة وبعد الإضافة صار تابعاً للمضمر الذي هو فرع كـ " حركة الساكن لالتقاء الساكنين ، وحركة التقاء الساكنين حركة بناء وإذا وجدت في المعرب كانت بناء نحو (لم يسدْ) .

أمّا تسميته خصياً فخطأ ؛ لأن الخصي زال عنه بعض أعضائه وحقيقة الذكورية وحكمها باقيان ، ولا يجوز أن يقال ليس بذكر ولا أنثى ، وما أرادوه يسمى خنثى^(٢) مشكلاً ، لأن الخنثى ليس بذكر ولا أنثى^(٣) .. ووافقه ابن يعيش في ذلك^(٤) .

٢ / (كم) الخبرية تجر ما بعدها :-

لقد اختلفت آراء النحويين في جر " كم " الخبرية لما بعدها فذهب البصريون إلى أنها تجر ما بعدها بإضافتها إليه ، وحجتهم أن " كم " اسم لعدد كثير ، وأنها في تقدير مائة أو ألف نحو: (كم عالم رأيتُ!) ويكون تمييزها مفرداً مجروراً أو جمعاً مجروراً بإضافة (كم) إليه أو بحرف الجر (من) نحو كم نقودٍ أنفقت، أو (كم من نقودٍ أنفقت)^(٥) .

يرى العكبري ظهور " من " لا يمنع عمل الاسم ، نحو : عندي ثوب من خزّ فالجر هنا بـ" من " أمّا عندي ثوب خزّ فالعمل للثوب ، والإعراب غير لازم كما في "لن " فإنها تضاف في قوله تعالى (من لَدُنْ حَكِيمِ خَبِيرٍ)^(٦) وتكون مبنية بعد الإضافة لأن علة البناء موجودة في الحالتين كذلك " كم "^(٧) .

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق وتصحيح ، د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ص ٤١٣ ، دار الجيل - بيروت.

(٢) الخنثى في اللغة : من لم تظهر فيه علامة الذكورة أو الأنوثة بشكل واضح . وفي الاصطلاح المضاف إلى ياء المتكلم . الخليل ، معجم مصطلحات النحو العربي ، ص ٢٢٠ .

(٣) التبيين ص ١٥٢

(٤) شرح المفصل ٣/٣١

(٥) همع الهوامع ١/٢٥٥ ط بيروت.

(٦) الآية ١ من سورة هود .

(٧) التبيين ص ٤٢٧

ذهب الكوفيون إلى أن ما بعد كم يجر بـ (من) مقدر^(١) ، وحجتهم الأصل في (من) ظهورها بعد " كم " وأنها زائدة ، لذلك كان العمل لها .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، ويرى ظهور (مِنْ) لا يمنع الجر بالإضافة^(٢) . ووافق الفراء في أنها تجر ما بعدها ، وخالفه في أنها تنصب كما جاء في قوله : " ... فإذا ألقيت "من" كان في الاسم النكرة النصب والخفض فمن ذلك قول العرب كم رجل كريم قد رأيت ، كم جيشاً جراراً قد هزمت..."^(٣) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش الذي قال: " ... وهو ضعيف لأن المجرور داخل فيها قبله فهما في موضع اسم واحد ولا يحسن حذف بعض الاسم فأعرفه"^(٤) ووافقه الصبان^(٥) .

ترى الباحثة أن رأي البصريين و العكبري صواب ، لموافقة الفراء إمام الكوفيين لهم غير أنه زاد عليهم النصب .

٣/ وقوع (إلا) بمعنى الواو :-

لقد اختلفت آراء النحويين في وقوع (إلا) بمعنى الواو ، فذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو وحجتهم أنها للاستثناء والواو تشرك ما بعدها بما قبلها^(٦) .

ذهب الكوفيون إلى أنها تكون بمعنى الواو ، وحجتهم لما جاء في قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا)^(٧) أي : ولا الذين ظلموا ونسب هذا الرأي إلى الفراء والأخفش وأبي عبيدة^(٨) .

(١) الإنصاف ١/٢٨٣ ، شرح المفصل ٤/١٣٤

(٢) التبيين ص ٤٢٦

(٣) معاني القرآن ١/١٦٨

(٤) شرح المفصل ٤/١٣٤

(٥) حاشية الصبان بشرح الأشموني ٤/٧٩

(٦) التبيين ص ٤٠٣

(٧) الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٨) هو معمر بن المثنى التيمي ولد سنة ١١٠هـ قدم إلى بغداد أيام الرشيد ، وقرأ عليه بعض كتبه ، له مصنفات كثيرة منها : (مجاز القرآن) ، (كتاب غريب القرآن) ، (كتاب غريب الحديث) ، (الحدود) ، توفي سنة ٢١٠هـ . إنباه الرواة ٣/٢٦٧-٢٨٧ ، بغية الوعاة ٢/٢٩٤ - ٢٦٥ .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن ما ذكره الكوفيون من الآيات لا دلالة على أن (إلا) بمعنى الواو . أمّا قوله تعالى : (إلا الذين ظلموا منهم) فهو استثناء منقطع^(١) على رأي الجمهور بمعنى (لكن) ، والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة .

وافق العكبري كلاً من سيبويه^(٢) والأخفش الذي قال : " إلا بمعنى (لكن) في قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا)"^(٣) ^(٤) قال الزمخشري : " استثناء من الناس ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم ..."^(٥)

خالف العكبري الفراء في قوله : " قال بعض النحويين : إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو ، كأنه قال : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) ولا الذين ظلموا فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية . إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهناك تصير بمنزلة الواو ، كقولك : لي على فلان ألف عشرة إلا مائة تريد : (إلا) الثانية أن ترجع على الألف^(٦) . قال أبو عبيدة : " موضع إلا هاهنا ليس بموضع استثناء إنما هو

(١) الاستثناء المنقطع وهو الإخراج بإلا أو غير أو بيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم ، شرح ألفية

ابن مالك لابن الناظم ص ٢٨٨ .

(٢) الكتاب ٣٦٦/١ ، ط بولاق .

(٣) الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/١

(٥) الكشف ٣٢٢/١

(٦) معاني القرآن للفراء ٨٩/١

موضع واو الموالاة ومجازها لئلا يكون للناس عليكم حجة للذين ظلموا^(٧) .
ووافقه من المتأخرين المرادي^(٨) وابن هشام^(٩) .

توافق الباحثة العكبري أن (إلا) بمعنى (لكن) ، والقرآن خير شاهد
على ذلك في نحو قوله تعالى : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)^(١)
إلا بمعنى (لكن) : أي لكن من رحم وقوله تعالى : (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا
إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)^(٢) والشاهد أن : (إلا) بمعنى (لكن) أي ولكن قوم يونس
وقوله تعالى : (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي
الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ)^(٣) والشاهد أن : (إلا) بمعنى لكن أي ولكن قليلاً
ممن أنجينا منهم وفي قوله تعالى : (إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ)^(٤) ، وهنا للاستثناء
منقطع والشاهد : (إلا) بمعنى (لكن) أي لكن عباد الله المخلصين^(٥) .

٤ / (ليس) بين الفعلية والحرفية :-

لقد اختلفت آراء النحويين في " ليس " بين الفعلية والحرفية ، فذهب بعض
إلى أنها فعل ، وحجتهم أنه لفظ يتحمل الضمائر وتصريفها نحو : (لست) ،
و (لست) و (لست) و (ليسا) و (ليسوا) ، وتتصل به تاء التأنيث الساكنة كما تتصل
بالأفعال المتصرفة ، قياساً على " عسى " والحروف لا تتصل بها هذه الضمائر
والأسماء كذلك^(٦) . وذهب البعض الآخر إلى أنها حرف ، وحجتهم سماعاً وقياساً

(٧) الجني الداني ص ٥١٨

(٨) مغني اللبيب ٧٦/١

(١) الآية ٤٣ من سورة هود

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس

(٣) الآية ١١٦ من سورة هود

(٤) الآية ٤٠ من سورة الصافات

(٥) صفة التفاسير ، محمد على الصابون ، ٣٢/٢ ، ط٤ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م

(٦) التبيين ص ٣٠٩

أما السماع ما حُكي عن سيبويه من قول العرب (ليس الطيب إلا المسك)^(٧) فرفع
المسك والطيب ، ولم يرفع ليس لوجود إلا الناقضة للنفي ، وحكم (ما) كذلك^(٨) .
وإلي ذلك ذهب الفارسي^(٩)

(٧) الكتاب ٢٨/١ ط بولاق

(٨) التبيين ص ٣١١

(٩) اللباب ١٦٥/١

وأما القياس فمن الأوجه الآتية :

الوجه الأول : الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان و"ليس" لا تدل على واحد منهما كـ " ما " النافية^(١) .

الوجه الثاني : إذا كانت فعلاً ثلاثياً تكون على أمثلة الفعل نحو : **فَعَلَ** و**فَعَلَ** فَعِلَ ، وينتصب جوابها كما ينتصب جواب " ما " النافية نحو :

(ليس زيدٌ بزائرك فتكرمه) ، (ما زيدٌ بزائرك فتكرمه) . ولا تدخل (قد) على ليس وهذا من أدل علامات الأفعال^(٢) .

ذهب العكبري مذهب الفريق الأول وبيّن رأيه في قول العرب: أنه شاذ لا يثبت بمثله أصل ، وأن في "ليس" ضمير الشأن . والتقدير ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك ، ثم ردّ رأي الفريق الثاني مبيناً امتناع كونها صلة لـ(ما) المصدرية لأنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدر^(٣) . وأما عدم تصرفها فلا يمنع كونها فعلاً ، وبيّن ذلك في فعل التعجب أنه لا يتصرف و(عسى) و (حبذا) لا تدخل عليها (قد) وهي أفعال^(٤) ، وإلى ذلك ذهب ابن يعيش^(٥) وأبو حيان^(٦) .

(١) التبيين ص ٣١١

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٣١٣

(٤) المرجع السابق ص ٣١٤

(٥) شرح المفصل ١١١/٧

(٦) البحر المحيط ٥١/٨

المطلب الرابع : مسائل الإعراب والبناء :-

١/ حقيقة الإعراب :-

لقد اختلفت آراء النحويين في حقيقة الإعراب ، فذهب بعض إلى أنه معنى يدل اللفظ عليه وحجتهم من الأوجه الآتية :-

الوجه الأول : أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها معنى لا لفظاً نحو : هذا زيد ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

الوجه الثاني : إن الإعراب أحيانا حركة ، وأحيانا يدل عليه الحرف كما في حروف المد في الأسماء الستة والتنثنية والجمع وهذا دليل على المعنى (١) .

الوجه الثالث : الحركات تضاف إلى الإعراب نحو : حركات الإعراب ضمة إعراب ، وإضافة الشيء إلي نفسه ممتعة (٢) ، والحركات في المثني ليست إعراباً (٣) . وذهب البعض الآخر إلى أن الإعراب لفظ دال على الفاعل والمفعول ، وحجتهم الأصل في الإعراب الحركة لأنها ناشئة عن العامل نحو : (قام زيد) فالفعل عامل والضمة حادثة عن الفعل والعمل نتيجة العامل ، والعمل هو الحركة.

ذهب العكبري المذهب الثاني ، ويرى أن الإعراب يفرق بين المعاني العارضة والمفعولية (٤) .

وافق العكبري ابن الخشاب في قوله : " إنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتت... وهي قولهم : ما أحسن زيدا ، وما (أحسن زيدا) ، وما أحسن زيد . صيغة الكلام واحدة ومعانيه مختلفة فإذا نصبت زيدا وفتحت النون من أحسن كان الكلام تعجبا ، وإذا رفعت النون وجررت (زيدا) كان الكلام استفهاما عن الشيء الذي هو أحسن ما في زيد... " (٥) . ومما يدل على أن الإعراب لفظ الحركة نحو : (ضرب زيد غلام عمرو) إذا ضم واحداً (الفاعل) وفتح ثانياً (مفعول) ، وكسر ثالثاً ، مضاف إليه فحصل الفرق بالألفاظ لا عن طريق المعنى.

(١) التبيين ص ١٦٧

(٢) الإنصاف ٢/٣٨٩

(٣) التبيين ص ١٦٨

(٤) المرتجل في شرح الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ص ٣٤، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٤ .

وقد يدرك المعنى بغير لفظ . ويدل ذلك على أن الإعراب لفظ الحركة ، وما أعرب بالحروف حاصل من اللفظ أيضاً ؛ لأن الحرف لفظاً والحركة لفظاً^(١) . وأما الحركة في المبني فلا تمنع أن تكون إعراباً في المعرب وحركة الإعراب ناشئة عن عامل ، وحركة البناء ليست ناشئة عن عامل^(٢) .

وافق العكبري ابن قتيبة^(٣) الذي قال : " ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها وحلية لنظامها وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ..."^(٤) . ويرى الزجاجي أن حركات الإعراب جاءت لتفرق المعاني بعضها عن بعض في نحو ضرب زيد عمراً برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وفي نحو: (ضرب زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه^(٥) وقال ابن فارس^(٦) : " من العلوم الجائلة التي اقتصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام..."^(٧)

(١) التبيين ص ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري الإمام النحوي اللغوي ، ولد سنة ٢١٣هـ ، روي عنه ابنه أحمد ، وابن درستويه من له مصنفات منها : (غريب القرآن) ، و (غريب الحديث) ، و (أدب الكاتب) ، توفي ٢٧٦ شذرات الذهب . ١٦٩/٢ - ١٧٠ ، معجم المؤلفين ٢/٢٩٧ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٤ .

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ٦٩ .

(٦) هو أبو الحسين بن فارس بن زكريا الغزويني الرازي ، من أئمة اللغة والأدب ، ولد سنة ٣٢٩هـ ، قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب بن عباد وغيرهما ، من مصنفته (مقاييس اللغة) ، سنة أجزاء ، (الصاحبي في علم العربية) ، (جامع التأويل في تفسير القرآن) ، له شعر حسن ، توفي سنة ٣٩٥هـ . الأعلام للزركلي ١/١٩٣ .

(٧) الصاحبي لابن الحسين أحمد فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ص ٧٦ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢/ علة الإعراب :

لقد اختلفت آراء النحويين في علة الإعراب ودخوله في الكلام ، فذهب بعضهم إلي أنه دخل الكلام ليفرق بين المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة وغير ذلك وحثهم أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني نحو : (ضرب زيد عمرو) ، (كلم أخوك أبوك) لم يعرف الفاعل من المفعول ، ولو لم تكن الصيغة بها حركة لم يعلم معناه ؛ لأنها قد تكون صيغة تعجب أو استفهام أو نفي^(١) . وقد يحصل الفرق بلزوم الرتبة ، نحو تقديم الفاعل على المفعول . يرى العكبري لزوم الرتبة لا يصح للأوجه الآتية :-

الوجه الأول : يضيق على المتكلم النظم وتقديم المفعول على الفاعل وغيره .

الوجه الثاني : لا يصح التقديم والتأخير في كثير من المواضع ، لئلا يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً في نحو : (ضرب غلامه زيداً) لم يصح تقديم الفاعل .

الوجه الثالث : قد يحصل الفرق بالإعراب^(٢) .

وذهب البعض الآخر منهم قطرب إلى أن الإعراب دخل تخفيفاً على اللسان، وحثهم أن الفعل المضارع معرب ، ولا يحصل بإعرابه فرق والأسماء كذلك ، وأن الفاعلية والمفعولية تكون بالمعنى كما في الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ، ومعانيها مدركة . أعربت العرب الكلام ، لثقل السكون ، ومما يدل على صحة ذلك اتفاق الإعراب مع اختلاف المعنى واختلافه باتفاق المعنى نحو : (هل زيد قائم؟) مثل (زيد قائم) في اللفظ مع اختلاف (زيد قائم) مثل (إن زيداً قائم) في المعنى^(٣)

يرى العكبري أن إعراب الفعل المضارع يفرق بين المعاني ، وأيضاً إعرابه لشبهه بالأسماء . وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى والعكس فلا يلزم؛ لأن هذه الأشياء فروع عارضة على الأصول المعثلة لنوع من الشبه .

(١) التبيين ص ١٥٧

(٢) المرجع السابق ص ١٥٨

(٣) المرجع السابق ص ١٥٩

أما قولهم : أنهم أعربوا لتقل السكون فلا يصح لوجهين :
الوجه الأول : السكون أخف من الحركة ؛ لذلك كان المبني والمجزوم ساكنين^(١) .
الوجه الثاني : أما لو كان الإعراب لتقل السكون فجاز للمتكلم أن يحرك ويسكن
ما يشاء ، ويدل هذا على فساد مذهبهم^(٢) .

وافق العكبري ابن جني الذي قال : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا
تري انك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيد أبوه ، علمت برفع أحدهما
ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما
من صاحبه ..."^(٣).

وقال الزجاجي مبيناً عن العرب: " ... هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا
في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلي تقديمه ،
وتكون الحركات دالة على المعاني"^(٤) .

٣/ علة جعل الإعراب آخر الكلمة :-

لقد اختلفت آراء النحويين في علة وجود الإعراب آخر الكلمة على وجوه
فذهب بعض إلى أنه كان آخر الكلمة ؛ لأنه دال على معنى عارض في الكلمة
فيجب أن يستوفي الصيغة الموضوعية لمعناها اللازم ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض
كـ(تاء التأنيث وحرف النسب)^(٥) . وذهب بعض إلى أنه جعل أخيراً ، لأن
الإعراب يثبت في الوصل دون الوقف ، وذهب قطرب إلى جعله أخيراً لتعذر
جعله وسطاً حيث قال : " ... ، إذ لو كانت وسطاً لاختلطت الأبنية وربما أفضي
إلى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بساكن وكل ذلك خطأ لا يوجد مثله فيما إذا
جعل أخيراً"^(٦) وحجتهم أن الإعراب لا ينبغي أن يكون أخيراً ؛ لأنه دال على

(١) التبيين ص ١٦٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ .

(٣) الخصائص ٣٦/١

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠

(٥) التبيين ص ١٦١

(٦) المرجع السابق ص ١٦١ .

معنى في الكلمة فوجب أن يكون في أصلها كالتصغير والجمع والتعريف والاستفهام وغير ذلك^(٧) .

يرى العكبري أن الآراء التي ذكرت كلها صحيحة ، والأرجح الرأي الأول وما نقض من تصغير وجمع لا يصح لوجهين ، لأن التصغير والجمع من قبيل المعاني التي يقصد إثباتها في نفس السامع فيجب أن يبدأ بها^(١) .

وافق العكبري الزجاجي في قوله : " قال آخرون : الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني ، فوجب أن يكون تابعا للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثاب بعدها "^(٢) ، وفي موضع آخر ذكر رأياً للمبرد وأيده لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا ابتداء إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم بينائيه وحركاته . ووافق من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : " أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الإعراب آخراً "^(٣) ، وإلي ذلك ذهب السيوطي^(٤) .

ترى الباحثة ما أورده الزجاجي عن المبرد وأيده فيه هو الصواب وهو ضرورة الابتداء بمتحرك واختلاف أوساط الأسماء يمنع أن يكون الإعراب أولاً ووسطاً فجعل آخراً ، ويمكن النطق بالإعراب ، ولو جعل أولاً لا يمكن النطق به في أول حرف إلا في نهايته .

(٧) المرجع السابق ص ١٦٣

(١) التبيين ص ١٦٢

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٦

(٣) شرح المفصل ١ / ٥١

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٨٤

٤ / الإعراب أصل في الأسماء :

لقد اختلفت آراء النحويين في الإعراب أنه أصل في الأسماء ، فذهب البصريون إلى أن المعرب في الأصل هو الاسم وفعل المضارع محمول عليه وحثهم أن الإعراب أتى به لمعنى لا يكون إلا في الاسم كالتصغير وغيره فإنه من خواص الاسم .

وأنه يفرق بين المعاني نحو الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه وتصح هذه المعاني في الأسماء ولا تصح في الأفعال، لذلك أنها ليست أصلاً ، بل هي فرع محمول على الأسماء^(١) .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن المضارع أصل في الإعراب ، وحثهم أن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فهو أصل كإعراب الأسماء^(٢) .

يرى العكبري إعراب الفعل لا يتوقف بفهم المعنى وإنما يحصل فيه بالحركة التي يقتضيها المعنى ، لا بعدم الحركة في نحو : (أريد أن أزورك فيمنعني البواب) إذا سكنت العين لفهم المعنى وإذا نصبت صعب ذلك من جهة العطف في نحو يضرب زيد في الضم ، أما الفتح والكسر والسكون فيدل على الحدث والزمان (وأيضاً لا يسعني شيء ويعجز عنك شيء) بالفتح جواب ، وبالضم عطف ودون ذلك بفهم المعنى وكذلك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، ويدل كل ذلك على حصول أمر عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلا بد من تفريق بعضها عن بعض فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى آخر له^(٣) .

(١) أسرار العربية ص ٢٤

(٢) التبيين ص ١٥٤

(٣) المرجع السابق ص ١٥٥

وافق العكبري ابن الأنباري في قوله : "الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ..."(٤) .

وافق العكبري ابن الشجري الذي قال : " لا يجوز الجمع بين إعرابين كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين ، ... وأنهم قد استعملوا الإتياع في الصحيح من قولهم امرؤ وابنم فقالوا رأيت امرءا أو مررت بأمرئ وهذا امرؤ ..."(٥)

(٤) أسرار العربية ص ٢٤

(٥) الأمالي الشجرية ٤٠/٢

٥ / إعراب الأسماء الستة :-

لقد اختلفت آراء النحويين في إعراب الأسماء الستة (أبوك واخوك وحموك وفوك وذو مال)^(١) فذهب البصريون إلى أنها معربة بالحروف وحثهم أن الإعراب دخل الكلام لإزالة اللبس ، وأنه فرق بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية ويحصل ذلك بإعراب واحد من جهة واحدة ، وإلى ذلك ذهب قطرب ، والزجاجي^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحروف والحركات فالحركات تكون إعرابا في حالة الأفراد نحو : الضمة (هذا أبُ لك) والفتحة (رأيت أبا لك) ، والكسرة : (مررت بأب لك) وحثهم استئصال الإعراب على الواو ، فاسقطوا الواو وأوقعوه على الياء فكانت الضمة علامة الرفع والفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر وأما الحروف فتجري مجرى الحركات في كونها إعراباً لتغييرها في حالة الرفع والنصب والجر ، وتدل على أن الضمة والواو علامة الرفع ، والفتحة والألف علامة النصب والكسرة والياء علامة الجر فدل ذلك على أنها معربة من مكانين^(٣) . ومنهم من يجعل الحروف فيها إعراباً بأنفسها ، فالواو كالضمة والألف كالفتحة ، والياء كالكسرة ، وذهب الجرمي إلى أن إعرابها بالنقل والقلب في حالتي النصب والجر^(٤) . واستحسنه بعضهم ومال إليه ، وذهب المازني والزجاج إلى أن الحروف فيها إشباع الحركات التي قبلها وهو ضعيف ، لأن هذا لا يستعمل إلا ضرورة^(٥) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين في النقاط التالية :

أولاً : الإعراب حاصل عن عامل ، والعامل الواحد لا يعمل عملين في موضوع واحد .
ثانياً : الإعراب يفرق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد .

(١) اسقط الاسم السادس " هنوك "

(٢) همع الهوامع ٣٨/١ ط. بيروت ، همع الهوامع ١٢٣/١ ط. الكويت .

(٣) الإنصاف ٢٨/١

(٤) همع الهوامع ١٢٥/١ ، ط. الكويت

(٥) الإنصاف ١٢٥/١

ثالثاً : قد تكون الكلمة كلها علامات الإعراب في نحو : (فوك) و(ذو مال) فضمة الفاء والذال والواو بعدها هو كل الكلمة . ولا يصح قياس الإعراب في نحو: (هذا امرؤ) و (رأيت امرأاً) و (مررت بامرئ) فالراء والهمزة تختلف حركتها ، لأن حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وليست إعراباً والحركة قبل حروف المد تابعة لها وليست إعراباً^(١) .

ووافق العكبري الفارسي الذي يرى أن هذه الحروف لامات الكلمة لذلك هي حروف إعراب ، وأنها دالة على الإعراب^(٢) . وقال ابن الخشاب " إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب لأن الحركات هي الأصل فيه ، والحروف قائمة مقامها فيه ، ..."^(٣) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٤) . والسيوطي^(٥) .

٦/ إعراب الاسم المنقوص :

لقد اختلفت آراء النحويين في إعراب الاسم المنقوص نحو : (يقضي القاضي على الظالم) ، فذهب بعض إلى أن إعرابه مقدر في حالتي الرفع والجر وحثتهم أن الإعراب والحركات حادثة عن عامل ، والسكون في الأسماء غير حادثة عن عامل لذلك لم يكن إعراباً وإنما الإعراب الحركة منع من ظهورها الثقل على الواو والياء بعد الكسرة في نحو: القاضي (ياؤه أصلية) و(الداعي ياؤه منقلبة عن واو) وعند الجمع القاضون والداعون والداعيون والأصل فيهما القاضيون والداعون حذف ضمة الياء للاستتقال ثم

(١) التبيين ص ٢٠٠

(٢) المرجع السابق ص ١٩٤

(٣) المرتجل ص ٥٤

(٤) شرح المفصل ٥١/١

(٥) همع الهوامع ١٢٣/١ ط الكويت

حذفت الياء لالتقاء الساكنين^(٦) . لذلك قدرت الحركة في ألف المقصور في نحو (عصا) والفرق بينهما أن ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن وحركة الألف في العصا مستحيل والممكن لا يقدر تقدير المستحيل^(٧) وذهب البعض الآخر إلى أنه ليس بمقدر ، وسكون الياء رفع وجر ، وحجتهم أنه يمكن ضم الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن وحركة الألف مستحيلة في (العصا) كذلك يجعل السكون في الممكن كالحركة إذا كانت ممكنة خلافا لـ (الألف) فإن حركتها في اللفظ مستحيلة ، لأنها ليست قائمة مقام الحركة^(٨) .

يرى العكبري أنه لا فرق بين الموضعين ، لأن ما يستقل عندهم في حكم المستحيل .

٧/ المثني وجمع المذكر السالم معربان :-

لقد اختلفت آراء النحويين في إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، فذهب بعض إلى أنهما معربان ، وحجتهم أن المعرب ما اختلف آخره لاختلاف العامل ؛ لذلك كانا معربين^(٩) ، وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان في موضع آخر وذكر أنهما معربان بالحروف^(١٠) ، وحجته أن المثني وجمع المذكر السالم يتضمننا واو العطف لذلك كان الاسم مبنيًا به نحو خمسة عشر ونحوه^(١١) .

يرى العكبري أن هذين الاسمين غير مركبين لأن التركيب يجعل الاسمين لفظًا واحدًا نحو : (خمسـة عشر) والمثني صيغته غير صيغة الاسمين المفردين نحو : (زيد زيد) ، والقياس (الزيدان والزيدين) فلم يبق فيه غير لفظ واحد ، وزيد عليه الحروف للمعاني ؛ لذلك لم يتضمن واو العطف ، أمّا المثني فيغني عن عطف الاسم الثاني على الأول ولفظ المعطوف والمعطوف عليه باقٍ يدل عليه اختلاف آخرهما بحسب اختلاف العامل ، وما يتضمن معنى الواو ليس كذلك^(١٢) .

(٦) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى تحقيق محمد باسل عيون السود، ٥١١/٢ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ط/١ ، الكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

(٧) التبيين ص ١٨٣

(٨) التبيين ص ٨٣

(٩) المرجع السابق ص ٢٠١

(١٠) همع الهوامع ١٦١/١ ط ، الكويت

(١١) الكافية في النحو تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي ، ١٧٣/٢ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(١٢) التبيين ص ٢٠٢

ذهب العكبري مذهب البصريين ووافق الأهدل^(٦) في قوله : " والمثنى والمجموع
معربين بالأحرف الثلاثة هي نفس الإعراب ، وهذا مذهب جماعة من البصريين ، ..."^(٧) .
ووافقه من المتأخرين أبو حيان وابن هشام^(٨) .

توافق الباحثة العكبري فيما ذهب إليه ، لأن مذهب البصريين الأصح والأقوى عند
المحققين ، وأنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من النحاة .

٨ / أيهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء :-

لقد اختلفت آراء النحويين في أن حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو
حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات
الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل في حركات الإعراب
أن تكون للأسماء وهي الأصل ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف
وهي الفرع .

ذهب آخرون إلى أن حركات البناء أصل ، وحركات الإعراب فرع عليها ،
وحجتهم أن حركات البناء لا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب يتغير حالها ، وما لا
يتغير أولى أن يكون أصلاً مما يتغير^(١) . وذهب بعض إلى أن حركات البناء سابقة
لحركات الإعراب^(٢) ، وحجتهم أن حركات البناء لازمة وأصل لحركات الإعراب
وسابق عليها ، لأنها منتقلة . وذهب البعض الآخر إلى أنهما متطابقان لا يسبق بعضهما
البعض ، وحجتهم أن واضع اللغة حكيم فيعلم من الإبتداء ما يحرك للإعراب ، وما
يحرك لغيره ، فيجب أن تتساقق ولا تتسابق^(٣) .

يرى العكبري أن حركات الإعراب سابقة البناء موافقاً لمن قال : ذلك ورأيه في
المذهبيين الآخرين أن الأصل والفرع لا يؤخذ من اللزوم والانتقال بل يؤخذ من إفادة
المعاني ، وقد يقع اللبس في الأسماء من جهة الفاعلية والمفعولية ، فكان الإعراب
مقارناً لها حتى لا يقع اللبس ويزال بعد وقوعه ، والبناء بعيد عن ذلك . أمّا رأيه في
المذهب الأخير " السابق " فلا يراد به السابق بالزمان ؛ بل يراد به السابق بالرتبة

(٦) هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي ، ولد سنة ١٢٤١هـ ، فقيه محدث نحوي ، له مصنفات منها :
(حاشية على الجامع الصحيح للبخاري) ، (شرح الخصائص الصغرى للسيوطي) ، (الكواكب الدرية) . توفي ١٢٩٨هـ . هدية
العارفين ٣٨٠/٢ . معجم المؤلفين ٧١/٣ .

(٧) الكواكب الدرية ، شرح الشيخ محمد بن احمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية ، تأليف الشيخ محمد بن
محمد الرعي الشهير بالحطاب ، ٤٠/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٨) المرجع السابق ٤٠/١

والإعراب سابق بالرتبة ، وأما البناء فيجوز أن يكون متأخراً عن الإعراب ، وأن يكون مقارناً له في الوضع^(٤) وإلى ذلك ذهب السيوطي^(٥) .

ترى الباحثة بعد خلاف هذه الآراء الثلاثة ، وتفسير كل رأي ، وعلته والصواب هو الرأي الأول لأن حركات الإعراب دالة على معاني حادثة بعلة مخالفة لحركات البناء .

٩/ فعل الأمر بين البناء والإعراب :-

لقد اختلفت آراء النحويين في فعل الأمر هل هو مبني أم معرب؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني^(١) نحو " قم " و " اضرب " وحثتهم أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى وقد يشبه الاسم فلم يكن معرباً كالحرف ، والإعراب معنى زائد ولا يثبت إلا إذا دلّ على معنى وفعل الأمر لا يلزمه معاني يفرق الإعراب بينها لذلك لا يحتاج إلى الإعراب .

ذهب الكوفيون إلى أنه معرب بالجزم^(٢) ، وحثتهم أنه معرب كما أعرب الفعل المضارع ، وحرف المضارع في نحو : (لتقم) ، و(لتضرب) محذوف في الأمر لفظاً للعلم به والتقدير قم وأضرب ، ودليل ذلك حذف اللام في قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقَدَّرَ نَفْسُ كُلِّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالاً^(٣) .

والشاهد فيه " تقد " يريد " لتقد " ، أضر لأم الأمر ، وهذا من أقبح الضرورات^(٤) ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين مبيناً أن فعل الأمر لم يوجد فيه علة إعراب ؛ لأن العلة إما أصل أو شبه وكلاهما لم يوجد . وقولهم : "أنه معرب كإعراب الفعل المضارع وحرف المضارع محذوف ... غير صحيح؛

(١) أسرار العربية ص ٢٠ .

(٢) التبيين ص ١٧١

(٣) المرجع السابق ص ١٧٢

(٤) المرجع السابق ص ١٧٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ١/١٦٣ .

(١) المقتضب ٢/١٣١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٤٩١ .

(٣) لم أعثر على قائله وديوانه وجدته في الكتاب ٨/٣ . شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، خزانة الأدب

٦٢٩/٣

(٤) الإنصاف ٢/٦٤ .

لأن الحذف لا يغيّر الصيغة بل تبقى الكلمة على حالها في نحو : (أرم) فحذفت الياء والحذف لا يغير فيها ، والمضارع في نحو : (يضرب زيد) حذفت الياء وصارت الجملة (أضرب زيد) بدلا من ضرب زيد^(٥) .

أمّا حروف الجر والجزم فلا تعمل عند حذفها ، وحذف اللام هنا لم يبق عملها ، وأيضا حذف حرف المضارع وتغيير الصيغة . وما استدلوا به من شعر فهو على الخبر لا على الأمر ، وحذف الياء من آخر الفعل ضرورة والأصل (تقدي) لم يأت في موضع حذف اللام وترك المضارع مع تغيير صيغته إلا هنا^(٦) .

وافق العكبري كلا من الزمخشري الذي قال : " وهو مبني عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خُلفٌ من القول "^(١) .

قال ابن الشجري : " وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية وهو قول منافٍ للقياس وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم فحرف الجر أقوى من حرف الجزم كما أن الاسم أقوى من الفعل وحرف الجر لا يسوغ أعماله مقدرا إلا على سبيل الشذوذ وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر "^(٢) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٣) .

يرى الباحث أن فعل الأمر مبني ؛ لأن البناء من خواص الأفعال والإعراب من خواص الأسماء .

١٠ / " غير " بين البناء والإعراب :-

لقد اختلفت آراء النحويين في بناء (غير) ، فذهب البصريون إلى جواز بنائها إذا أضيف إلي غير متمكن^(٤) ، ولم يجز بناؤها بإضافتها إلى المتمكن^(٥)

(٥) التبيين ص ١٧٩

(٦) المرجع السابق ص ١٨٠

(١) المفصل في العربية ص ٢٥٧

(٢) الأمالي الشجرية ١١٢/٢

(٣) شرح المفصل ٦١/٧

(٤) غير المتمكن هو المبني ، أو الاسم المبني . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٩٨ .

(٥) المتمكن هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشبه الحرف . التعريفات للرجاني ص ٣٥ . معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص ٢١٣ .

وحجتهم الإضافة إلى غير متمكن تجوز في المضاف البناء في نحو قوله تعالى: (وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمئِذٍ آمِنُونَ)^(٦) فبني (يوم) على الفتح وأضيف إلى (إذ) وهو اسم غير متمكن ، وأما الإضافة إلي المتمكن فلا تجوز في المضاف البناء ؛ لأنه باق على أصله في الإعراب^(٧) . وذهب الكوفيون إلى جواز بنائها على الفتح مطلقا في نحو : (ما نفعتي غير قيام زيد) ، و (وما نفعتي غير أن قام زيد) وحجتهم أن " غير " قامت مقام حرف الاستثناء " إلا " والحرف مبني وإذا وقع الاسم موقع الحرف المبني بني كالمنادي المفرد لوقوعه موقع المضمرة أو الخطاب^(٨) . في قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ * حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٩)

والشاهد فيه قوله : (غير) جاءت مبنية على الفتح في محل رفع فاعل لوقوعها موقع " إلا "^(١٠) . ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين في المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه " إلا " كما في قوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمئِذٍ آمِنُونَ)^(١١) ، ولا يصح التعليل بوقوع الاسم موقع الحرف " إلا " وأنه لا يوجب البناء وبين ذلك في نحو : (أخذت بعضَ المالِ) معرب ، أمّا (أخذت من المالِ) صحيح المعنى . وأمّا الشعر (غير أن نطقت) فلم يكن بناء (غير) لما ذكر الكوفيون بل لإضافتها إلى غير متمكن^(١٢) . ووافقه ابن يعيش^(١٣) . وابن هشام^(١٤) .

١١ / بناء اسم " لا " النافية للجنس :-

لقد اختلفت آراء النحويين في اسم (لا) المفرد النكرة معرب أم مبني ، فذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح ، وحجتهم في بنائه في نحو : (لا رجلَ في الدارِ) والتقدير فيه : (لا من رجلٍ في الدارِ) ؛ لأنه جواب من قال : (هل من رجل في الدار؟) وعند

(٦) الآية ٨٩ من سورة النمل

(٧) الإنصاف ٢٦٧/١

(٨) التبيين ص ٤١٨

(٩) البيت لأبي قيس الأسلت لم أعثر علي ديوانه ووجدته في الكتاب ٣٢٩/٢ شرح وتحقيق عبد السلام هارون هارون ، خزانة الأدب ١٥٢/٣ .

(١٠) الإنصاف ٢٦٦/١

(١١) الآية ٨٩ من سورة النمل

(١٢) التبيين ص ٤١٨

(١٣) شرح المفصل ٨٠/٣

(١٤) مغني اللبيب ١٧١/١

حذف الحرف تضمن المعنى فبني على الفتح ؛ لأنه أخف الحركات^(٧) . و (لا) مركبة مع الاسم ، والتركييب يوجب البناء نحو : (خمسة عشر) ، وإذا فصل بينها وبين الاسم أعرب كما في قوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ)^(٨) . ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها نحو : (لا رجل في الدار) وحجتهم أن الاسم اكتفي بها من الفعل والتقدير فيه : (لا أجد رجلاً في الدار) ، وبيّن ذلك في نحو (إن قمت قمت) وإن لا تقم فلا أقوم فاكتفوا بـ(لا) من العامل لذلك نصبوا النكرة بها ، وحذفوا التتوين بناءً على الإضافة^(٩) .

وإلى ذلك ذهب الزجاج والسيرافي^(١) . ومنهم من ذهب إلى أن (لا) تكون بمعنى (غير) نحو : (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وغير جاهل فـ(غير) هنا بمعنى (ليس) في نحو : (قام القوم ليس زيدا) وفي المعنى قام القوم غير زيد فلما اشتبهت الكلمات الثلاث (لا) ، و(ليس) ، و (غير) فـ(غير) تجر و(ليس) تنصب فكان حملها على (ليس) أولى ، لأنها غير جارة وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب^(٢) . ومنهم من ذهب إلى أن لا عملت النصب ، لأنها نقيضة (إن) ؛ لأن (لا) للنفي و(إن) للإثبات وأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، وأن (لا) فرعا على (إن) في العمل، و(إن) تنصب مع التتوين ، و(لا) تنصب من غير تتوين وبيّن ذلك الفرع عن الأصل^(٣) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، مبيناً أن النكرة لا يجب أن تكون معربة في كل موضع ، وأنها في هذا الموضع مفتوحة غير منونة ، وفي مواضع تفتح وتتون وتضم ، وتتون ، وتنصب في مواضع وتتون^(٤) . وكل ذلك على حسب التقدير والفتح بغير تتوين بناء ، ولو كان إعراباً لنون كما ينون في بقية المواضع

(٧) الإنصاف ١/٣٤٢

(٨) الآية ٤٧ من سورة الصافات

(٩) الإنصاف ١/٣٤٢

(١) اللباب ١/٢٢٧ ، الجني الداني ص ٢٩١

(٢) التبيين ص ٣٦٥

(٣) الإنصاف ١/٣٤٢

(٤) التبيين ص ٣٦٦

، وأما قولهم : " أن (لا) بمعنى غير وغير بمعنى (ليس) فغير صحيح، ولو كانت كما ذكروا لم ينتصب الاسم بعدها ، وليس في الاستثناء بمعنى غير ووقوعه له معنى ، لأن التقدير فيه : (ليس بعضهم زيدا) . وأما حمل (لا) على (إنّ) فهو صحيح ، وإذا حملت في الإعراب على إن لنون اسمها كما ينون اسم (إن) ، وإنما هي محمولة في موضع إعراب الاسم على (إنّ) ، ولولا علة الإعراب لكان الاسم منصوبا منونا كما في المضاف والمشابه له^(٥) .

خالف العكبري سيبويه الذي يرى أن الاسم بعد (لا) معرب ومنصوب بلا تنوين^(٦) . ووافق الرماني في قوله : " ... تنصب الاسم ، وترفع الخبر بمنزلة (إنّ) لأنها نقيضتها ... من قولهم : لا أحد أفضل منك إلا أنها مبيّنة مع بعدها وذلك أنها جواب لمن قال : هل من أحد ؟ فكان الجواب أن يكون وفق السؤال ، فكان يجب أن يقال : لا من أحد ..."^(١) . وقال ابن الشجري " ... فالفتحة في نحو : (لا رجل في الدار) في قول البصريين بناء يشبه الإعراب وهي قول الكوفيين إعراب والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وذلك لعدم التنوين فتنزل لا رجل منزلة خمسة عشر"^(٢) . ووافقه من المتأخرين المرادي الذي قال : " ... لا تعمل إلا في نكرة ، فإن كان مفردا بني معها على الفتح تشبيها بـ(خمسَة عشر)"^(٣) وابن هشام^(٤) .

يرى الباحث أن اسم (لا) مبني على الفتح ؛ لما جاء في التنزيل لقوله تعالى : (يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ)^(٥) . حيث جاءت (لا) نافية للجنس مقام اسمها

(٥) المرجع السابق ص ٣٦٧

(٦) الكتاب ٣٤٥/١ ، ط. بولاق

(١) معاني الحروف ، ص ٨١ .

(٢) الأمالي الشجرية ٢٢٢/٢

(٣) الجني الداني ص ٢٩٠

(٤) مغني اللبيب ٢٦٢/١

(٥) الآية ١٣ من سورة الأحزاب

مبني على الفتح ولكم خبرها^(٦) ، وفي قوله تعالى : (لا رَيْبَ فِيهِ)^(٧) ، والقرآن خير شاهد.

١٢ / (لا^(٨)) إذا دخلت على المثني هل يكون معرباً أم مبنيًا ؟

لقد اختلفت آراء النحويين في دخول (لا) على المثني يكون معرباً أم مبنيًا ، فذهب الخليل والجمهور إلى أن دخول (لا) على المثني يكون مبنيًا ، وحجتهم وجود علة البناء في المفرد بعد التنثية فبني المثني في النداء نحو : (لا غلامين لك) والتقدير : (لا من غلامين) فحذفت (من) وتضمن الكلام معناها ، ففي النداء (يا زيدُ اقبل)^(٩) . ذهب المبرد إلى أن الاسم المثني بعد (لا) يكون معرباً ، وحجته من وجهين :

الوجه الأول : أن اللفظ مركب في نحو : (خمسة عشر) والاسم الثاني لا يثنى ولا يجمع

الوجه الثاني : أن المثني في تقدير المعطوف في نحو : (قام الزيدان) وتقديره : قام زيد وزيد ، وظهور العطف يمنع البناء وإن كان مقدرًا^(١) .

وقال في كتابه (المقتضب) : " ... ليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون ، لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ... " ^(٢) .

خالف العكبري المبرد مبنيًا فساد الوجه الأول في تركيب اللفظ في نحو : (حزموت) ، وفي التنثية (حزموتان) ، و(حزموتون) وامتناع تنثية العشرة في (خمسة عشر) لعلة أخرى ، وأنها عبارة عن خمسة وعشرة ، فإذا ثني طرف بقي الطرف الآخر على حاله ، لذلك لا تصح التنثية فيه . وأمّا تقدير العطف فيتعلق بالمعنى

(٦) إعراب القرآن وبيانه ، تأليف محي الدين الدرويش ، ٦٠٧/٧ ، ط ٣ ، اليمامة للنشر والتوزيع

دمشق ، دار ابن كثير للطباعة والنشر ، دمشق - بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٧) الآية ٢ من سورة البقرة

(٨) لا النافية للجنس .

(٩) التبيين ص ٣٧

(١) التبيين ص ٣٧١

(٢) المقتضب ٣٦٦/٤

، واللفظ خلفه والاسم المعطوف محذوف وحرف العطف، ومكانهما صيغة أخرى حكمها حكم المفرد غير المعطوف كما في النداء في نحو : (يا زيدا وعمرا أقبل) ، والاسم المنادي فيه حرف عطف ؛ لذلك نُصب ؛ وإذا كان مثني بني نحو : (يا زيدان) . وأما الياء في (غلامين) حرف إعراب وعلامة النصب ، فالاسم منصوب بها وأنها حرف إعراب وتدل على الحركة (الفتحة) لا على فتحة الإعراب في نحو : (يا زيدان) ، الألف حرف إعراب وعلامة الضم^(٣) .

وواقفه ابن هشام الذي يرى أن (لا رجلين) ، و(لا قائمين) لا يكونان معربين على مذهب المبرد ، ولو صحّ هذا للزم الإعراب في نحو : (يا زيدان) ، و (يا زيدون) ، والكسرة في نحو : (لا مسلمات) والصواب الفتح ؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب^(٤)

خالف العكبري السيرافي والزجاج اللذين زعما أن اسم (لا) غير العامل معرب ، وإن ترك تنوينه للتخفيف^(٥) .

١٣ / حقيقة حروف التنثية والجمع :

لقد اختلفت آراء النحويين في حرف الإعراب في التنثية والجمع ، فذهب سيبويه إلى أن الألف ، والواو ، والياء حروف إعراب^(٦) ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب الفراء ومن تبعه إلى أنها هي الإعراب^(٦) . وافق العكبري سيبويه^(٢) ، وبيّن أن الياء في التنثية والجمع ليست منقلبة عن حرف بخلاف الأسماء الستة . أمّا إذا كان الانقلاب تنقلّ الحرف من حال إلى حال لا انقلاب تصريفي فلا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب ، ويكون الانتقال مبنيا على الإعراب المقدر^(٣) . ومما يدل على أنها حروف إعراب ثبوت

(٣) التبيين ص ٣٧٢

(٤) مغني اللبيب ١/٢٦٣

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة

(٦) أسرار العربية ص ٥١

(٦) أسرار العربية ص ٥١

(١) المرجع السابق نفس الصفحة

(٢) الكتاب ١/٧ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون

(٣) التبيين ص ٢٠٨

تاء التأنيث قبلها نحو : (جاريتان) ، و(مسلمتان) ، والسبب في ذلك أن التأنيث معنى يفتقر إلى الدلالة عليه ، فلو حذف في التثنية والجمع لبطل ذلك، فوجب أن يحافظ على المعنيين جميعاً^(٤) .

يرى الباحث أن العكبري مصيب فيما ذهب إليه ، لأن هذه الحروف هي التي يثنى ويجمع بها ، لذلك كانت حروف إعراب ، والإعراب في آخر الكلمة وتقع هذه الحروف في آخر الكلمة .

١٤ / تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع :

لقد اختلفت آراء النحويين في تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب مقدر عليها ، وذهب الفارسي إلى أن الإعراب غير مقدر عليها ، وحجته أنها أفادت معنى غير الإعراب وهو التثنية والجمع .

وافق العكبري الفارسي ، وبين أن الحروف في التثنية والجمع لم تتعذر حتى يقدر عليها الإعراب بل زيدت حروف إعراب ودالة على الإعراب^(٥) .

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥) المرجع السابق ص ٢١٠ .

المطلب الرابع : مسائل العوامل :-

العوامل جمع عامل ، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ، ومنه قيل الذي يستخرج الزكاة عامل^(١).

أما العامل في العربية فهو اسم فاعل من عمل عملاً ، فَعَلَ فِعْلاً ، وعمل في الشيء أحدث فيه أثراً ، أي نوعاً من الإعراب نحو جاء زيد (رفع) ، رأيت زيدا (نصب) ، مررت بزيد (جر)^(٢) .

وفي الاصطلاح : هو المؤثر الذي يظهر أثره في آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو سكون^(٣) نحو قوله تعالى : (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ)^(٤) فالفعل (أقبل) هو عامل الرفع في كلمة (بعضهم)^(٥) .
والمسائل التي تتعلق بالعوامل :

١/ الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول :

لقد اختلفت آراء النحويين في عامل النصب في المفعول به نحو : (ضرب زيدُ عمراً) ، فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل وحده في الفاعل والمفعول ، وعللوا مذهبهم بأن الفعل عمل في المفعول ، وله تأثير في العمل ، ولا تأثير للفاعل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ؛ لذلك لا عمل لها .
وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول النصب ، الفعل والفاعل .
ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو الفاعل نحو : (ظننت زيدا قائماً) نصب زيد بالتاء وقائماً بالظن . ومنهم من ذهب إلى أن الفعل عامل في الفاعل والفاعل عامل

(١) لسان العرب ، مادة (عمل) .

(٢) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٦٨

(٣) العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ، شرح خالد الأزهرى الجرجاوي ، تحقيق د. البدر اوي ظهران ، ص ٨٣ ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، شرح كافيية بن الحاجب ٦٥/١ ، كتاب التعريفات لابي الحسين على بن محمد بن علي الحسين الجرجاني ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود ، ص ١٤٨ ، ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٤) الآية ٢٧ من سورة الصافات

(٥) الخليل . معجم مصطلحات النحو العربي ص ٢٦٨ .

في المفعول ، وأيضا منهم من ذهب إلى أن كلا منهما معمول معناه، وعللوا مذهبهم ، أن المفعول لا يكون إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً ، وأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ومما يدل على ذلك ، بعض الأوجه الآتية:-

١/ تسكين لام الفعل إذا اتصلت به ضمير الفاعل نحو ضربت ، دخلت ، خرجت
٢/ إذا كان الفاعل مؤنثاً لا بد للفعل من علامة تأنيث تلحقه نحو : قامت هند ، فألحقوا التاء بالفعل ، وهي علامة تأنيث الفاعل ، والفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم .

٣/ أنهم قالوا : (حبذا) فركبوا (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصارت (حبذا) بمنزلة شيء واحد وأجري على الواحد والاثنتين والثلاثة والمذكر والمؤنث مجرى واحد في نحو : (حبذا زيد) . و (حبذا الزيدان)^(١) .

وذهب هشام بن معاوية^(٢) إلى أن الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول ، وذهب بعض آخر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

ذهب العكبري مذهب البصريين مبيناً رأيه أن الفعل والفاعل لا يجب أن يكونا كالشيء الواحد في كل وجه ، قد يقع المفعول بين الفعل والفاعل نحو : (ضرب زيدا عمرو) ويجوز أن يفصل بينهما بالظرف نحو : (إن في الدار زيدا) ، لو كان الفعل والفاعل شيئاً واحداً لم يجز الفصل بينهما. أمّا من ذهب إلى أن العامل فيهما المعنى ، والمعنى حاصل من حدوث الفعل فإنه موافق للبصريين وإن كان غير ذلك لم يجز للآتي

١/ الاسم لا يكون فاعلاً ، أو مفعولاً إلا بنسبة الفعل إليه .
٢/ إذا نصب الاسم في نحو : (مات زيد) لوجود معنى المفعولية . وألا يرفع المبني للمجهول نحو (ضرب زيد) لعدم معنى الفاعلية ، وعند رفعه مع وجود

(١) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، ١/٢٢٠ ، ط ١ ، دمشق ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

(٢) هشام بن معاوية هو هشام بن معاوية الضرير ، ويكنى أبا عبد الله ، صاحب الكسائي ، وله مصنفات منها كتاب (المختصر) ، كتاب (القياس) ، توفي ٢٠٩هـ . كتاب الفهرست للنديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالورّاق ، تحقيق رضا ، ص ٧٦ ، ط ٣ ، دار الميسرة ، ١٩٨٨م ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ص ١٤٧ .

معنى المفعولية ، وكذلك في نحو (مات زيدٌ) مع عدم الفاعلية دل على فساد مذهبهم^(١) . ومما يدل على فساد مذهب الكوفيين النصب بـ(أن) مع الفصل بينهما وبين اسمها بالظرف نحو : (أن في الدار زيدا) نصب بـ(أن) وفصل بينها وبين اسمها بالظرف ، وعامل النصب الحرف (أن) وحده ، والحروف أضعف عملا عن الأفعال ، لذلك عمل الفعل الذي هو أصل^(٢) .
وافق العكبري كلا من الكسائي^(٣) وابن الأنباري^(٤) . ووافقه من المتأخرين السيوطي^(٥) .

يرى الباحث أن الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول ؛ لأن الفعل أصل يعمل في الفاعل وبهما (الفعل والفاعل) يتم عمل المفعول .

٢ / العامل في خبر (إن) :-

لقد اختلفت آراء النحويين في رافع خبر (إن) وأخواتها نحو : (إنّ زيدا قائم)، ذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ترفع الخبر ، وعللوا مذهبهم إن هذه الحروف ترفع الخبر لمشابتها للفعل لفظاً ومعنى ، في وزنها على الفعل ، وأنها مبنية على الفتح ، وتدخل عليها نون الوقاية نحو (إنني) (كأنني) كما تدخل على الفعل نحو : (أعطاني وأكرمني) وكذلك بها معنى الفعل : نحو (إن) و(أنّ) حقت أو أكدت ، و(كأن) شبّهت ، و(لكنّ) استدركت ، و(ليت) تمنيت ، و(لعلّ) ترجيت ويدل ذلك على أنها شبّهت الفعل ؛ لذلك عملت عمله ، كما قال الزجاجي: في كتابه (مجالس العلماء) "ذهب الخليل إلى أن تنصب الاسم وترفع الخبر لأنها عملت عمل الفعل ، وبذلك يكون الأول كالمفعول والثاني كالفاعل"^(٦) . أمّا الفعل فله مرفوع ومنصوب وهذه الأحرف لا بد لها من مرفوع مشبها بالفاعل ، ومنصوب مشبها بالمفعول.

(١) التبيين ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) آمالي الزجاجي ص ٥١

(٤) أسرار العربية ص ٨٥

(٥) همع الهوامع ١/١٦٥، ط بيروت .

(٦) مجالس العلماء ، ص ١٣٣ .

وأما تقديم منصوبها على مرفوعها فيدل على أنها حروف شابته الأفعال وليست أفعالاً ، وعدم تصرفها لا يدل على حرفيتها ، لوجود ما يشابهها من أفعال لا تتصرف نحو : (نعم) (بئس) (عسى) وفعل التعجب و(حبذا).

ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وأنه يرتفع بالمبتدأ ؛ وذلك لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله ، والفرع أضعف من الأصل ، لذلك لا يعمل في الخبر وإذا عمل الفرع أدى ذلك إلى التشابه بين الأصل والفرع وإلى ذلك ذهب الكسائي^(١) ، ووافقهم السهيلي^(٢) مبيناً أنها أضعف من الأفعال فلم يجوز أن تعمل عملهن^(٣) . ومما يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل إذا ابتدئ به كما قال الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيراً * إني إذن أهلك أو أطيراً^(٤)

الشاهد فيه : (إني إذن أهلك) نصب الفعل المضارع (أهلك) بعد (إذن) مع انها ليست مصدرية بل مسبوقه بـ(إني) وقيل إنها ضرورة ، وقيل : خبر (إن) محذوف ، و(إن) واقعة في صدر جملة مستأنفة^(٥).

ذهب العكبري مذهب البصريين مبيناً رأيه في عمل (إن) في الخبر أنها فرع في العمل ولا يبطل فرعيتها عملها في الخبر ، إلا أن الفرع أضعف من الأصل، وله تأثير بين ذلك في تقديم المنصوب على المرفوع والمصدر وعمله عمل الفعل، ولا يجوز تقديم معموله عليه ، وكذلك أسماء الأفعال نحو : (نزال) و(تراك) أضعف من نفس الفعل وهذا يمنع تقديم منصوبها . أما ما استدل به الكوفيون من شعر فوصفه العكبري بأنه شاذّ ، ولا يثبت له أصل^(٦) .

(١) مجالس العلماء ، ص ١٣٢ .

(٢) السهيلي : هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن بن رضوان السهيلي إمام في اللغة والنحو ، والحديث ، من مصنفاته (نتائج الفكر) ، (الروض الأنف في شرح السيرة) ، توفي عام ٥٨١ هـ . بغية الوعاة ٨١/٢ - ٨٢ ، إنباه الرواة ١٦٢/٢ - ١٦٤ .

(٣) همع الهوامع ١٥٥/٢ ط بيروت

(٤) لم أعثر على ديوانه ووجدته بلا نسبة في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، شرح وكتب هوامشه الاستاذ عبد أ. علي مهنا ، ٤١٧/٢ ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٥) الإنصاف ١/١٦٨ .

(٦) التبيين ص ٣٣٨

وافقه من المتأخرين المرادي الذي قال : " إنَّ حرف توكيد يرفع الخبر نحو :
" إن زيدا ذاهبٌ " خلافا للكوفيين " (١) . وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر
بها وبـ(أخواتها) غير الفراء الذي أجازَه في (ليت) خاصة (٢) .

ويبدو للباحث أن (إنّ) ترفع الخبر كما قال البصريون : وذلك لما جاء عن
العرب أنه لا يمكن أن يعمل الفعل في الفاعل دون المفعول به ومن ذلك لا يمكن
أن تعمل (إن) في المبتدأ دون الخبر .

٣/ عامل النصب في المفعول معه :

لقد اختلفت آراء النحويين في عامل النصب في المفعول معه نحو :
(سرت والشاطيء) ، ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط
الواو وعللوا مذهبهم بإقامة الواو مقام " مع " لما كثر في كلامهم ، فقوى الفعل
بالواو ، وتعدى إلى الاسم ونصبه في نحو : (استوى الماء والخشبة) ، وقوى
بالهمزة في نحو : (أخرجت زيدا) وبالتضعيف في نحو : (خرّجت المتاع) ،
وبحرف الجر في نحو : (خرجت به) . وفي الاستثناء الفعل هو العامل بتوسط
(إلا) نحو : (قام القوم إلا زيدا) (٣) .

ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف وحجتهم لا يحسن تكرار
الفعل في نحو : (استوى الماء والخشبة) ليصير (استوى الماء واستوت الخشبة) ،
ويحسن في نحو : (جاء زيد وعمرو) خالف الثاني الأول ، فانتصب على
الخلاف (٤) . وذهب الأخفش من البصريين إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب
(مع) نحو : (جنّت معه) وحجته أن الواو قامت مقام (مع) لذلك ينتصب
انتصابها كـ(غير) في الاستثناء في نحو : (قام القوم غير زيد) نصبت (غير)
بالفعل الذي قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل (٥) . وذهب الزجاج من البصريين إلى

(١) الجني الداني ص ٣٩٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٤

(٣) الإنصاف ١/٢٢٩

(٤) أسرار العربية ص ١٨٣ .

(٥) شرح المفصل ٢/٤٨

أنه منصوب بـ(عامل) مُقدر أي بفعل محذوف تقديره (ولا مس الخشبة) في قوله: (استوي الماء ولا مس الخشبة) وحبته أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو (١) . وذهب الجرجاني إلى أن عامل النصب الواو نفسها في نحو (استوى الماء والخشبة) (٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين في قولهم: " إنه منصوب على الخلاف " وبين ذلك بالأمثلة في نحو: (ما قام زيد لكن عمرو) ، (وما مررت بزيد لكن بكر) وإنه لا يجوز ذلك لمخالفة المعنيين ، وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، وكذلك (قام زيد لا عمرو) فالأول مخالف للثاني ، والنصب غير جائز ، وهذا يدل على أن الخلاف معنى والمعاني لا تعمل في المفعولات(٣) . وخالف الأخفش مبيناً أن (مع) ظرف والمفعول معه في نحو : (استوى الماء والخشبة) ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف(٤) . أمّا ما ذهب إليه الزجاج فغير جائز ، وأن الفعل يعمل في المفعول بتوسط الواو من غيرها ، ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ؛ لأنه يكون منصوبا بفعل محذوف نحو : (ما شانك وزيدا) أي وتلامس(٥) . وكذلك خالف الجرجاني كما قال ابن عقيل(٦) شارح الألفية عن ابن مالك(٧) : (في شرح الألفية) : " ... كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر ... " (٨)

(١) أسرار العربية ص ١٨٣

(٢) الجنى الداني ص ١٥٥

(٣) التبيين ص ٣٨٢

(٤) شرح المفصل ٤٩/٢

(٥) التبيين ص ٣٨١

(٦) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل (بهاء الدين بن محمد) ولد سنة ٦٩٨هـ ، نحوي فقيه ومفسر ، له مصنفات منها : (شرح الألفية لابن مالك) ، (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وسماه المساعد وكلاهما في النحو ، توفي سنة ٧٦٩هـ ، هدية العارفين ٤٦٧/١ ، معجم المؤلفين ٢٥١/٢ .

(٧) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين أبو عبد نزيل دمشق ، إمام النحاة وحافظ اللغة ولد سنة ٦٠٠ أو ٦٠١ هـ إماما في القراءات وعللها ، وأما النحو أو التصريف فكان فيهما بحرا مصنفاته ، (الكافية الشافية) ، (الألفية) ، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وغيرها . بغية الوعاة . ١٣٧-١٣٠/١ .

(٨) شرح ابن عقيل ٥٩٠/١

وافق العكبري كلا من سيبويه الذي قال : " أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى مع وهي والواو يتقاربان فإنهما جميعا يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف في اللفظ ..."(١)

قال أبو علي " الاسم ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الذي قبله بتوسط الحرف نحو استوى الماء والخشبة" (٢) . وإلي ذلك ذهب ابن الخشاب(٣) .

ووافقه من المتأخرين كل من ابن يعيش الذي قال: " والصواب ما ذهب إليه سيبويه مع أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن مع ..."(٤).

قال الرضي(٥) " وأعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو "(٦) . قال المرادي : " ... الصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو ، من فعل أو شبهه بواسطة الواو "(٧)

وقال السيوطي : " في ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الصحيح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه..."(٨) .

يرى الباحث أن ما ذهب إليه العكبري موافق لكل آراء أهل النحو المتقدمين والمتأخرين لما استدلوا به من آراء تثبت ذلك .

٤/ العامل في المنادى :

لقد اختلفت آراء النحويين في العامل في المنادى نحو : (يا زيدُ) ، (يا رجلُ) ، فذهب سيبويه إلى أن المنادى مبني وموضعه نصب(٩) ، وعلل مذهبه مبينا أن المنادى منصوب بـ(يا) نيابة عن الفعل المحذوف ، وهو (أدعو) و(أنادي) ، وأن الـ (يا) تشبه الفعل في تمام الكلام بها وبالاسم ، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك ،

(١) الكتاب ١٥٠/١ ط بولاق .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩/١

(٣) المرتجل ص ١٨٤ .

(٤) شرح المفصل ٤٩/٢

(٥) الرضي : هو محمد بن الحسن الأسترأبادي رضي الدين ، لقب بنجم الأئمة ، نحوي ، صرفي ، منطقي وهو من أهل أستر أباذ له مصنفات منها (شرح كافية ابن الحاجب في النحو) ، (شرح شافية ابن الحاجب في التصريف) ، توفي سنة ٦٨٦ هـ ، وقيل ٦٨٤ . بغية الوعاة ٥٦٧/١ ، شذرات الذهب ٣٩٥/٥ .

(٦) شرح الكافية ١٩٥/١

(٧) الجنى الداني ص ١٥٥

(٨) همع الهوامع ٢١٩/١ ط. بيروت

(٩) الكتاب ١٤٧/١-٣٠٣ ط. بولاق

وأنهم أمالوها ، والإمالة من أحكام الفعل وأنهم اوصلوا بها حرف الجر في نحو :
 (يا لزيد) وهذا شأن الفعل ، وأنهم نصبوا بها الحال نحو : (يا زيدُ راكباً)^(١) . ومن
 هذا الشبه الذي بين الـ (يا) والفعل نصبت النكرة غير المقصودة نحو :
 (يا رجلاً) ، والمضاف في نحو : (يا عبدَ الله) ، و(يا ضارباً زيداً) وإلى ذلك
 ذهب المبرد وابن السراج . وذهب بعض النحويين إلى أن العامل مرفوع بنفس
 (يا) ، وعن هذا قال المرادي في كتابه (الجنى الداني) : نقلًا عن الكوفيين
 " أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً "^(٢)

وذهب آخرون إلى أن المنادى نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنيابة "يا"
 عنه وعللوا مذهبهم أن الأصل للأفعال العمل ، والحرف يشير إلى ذلك الفعل كما في
 أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف، والعامل لا
 يظهر ؛ لأنه لو ظهر صار خبراً والمقصود التنبيه لا الإخبار ^(٣) .

وافق العكبري سيبويه وبين أن الـ (يا) فيها معنى الفعل والتنبيه فصارت كالفعل
 والزيادة ، لذلك لا يقدر بعدها فعل لأنه يؤدي إلى التكرار نحو : (يا زيدُ) أدعو
 زيدا ، حذف (أدعو) ونابت (يا) منابه^(٤) . ووافق من المتأخرين ابن يعيش قائلاً:
 "وكان أبو العباس المبرد يقول : "الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل قال : ولذلك
 جازت إمالتها... "^(٥) . قال السيوطي " ... ويقدر العامل بأنادي أو ادعوا هذا
 مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي وهو القصد ، وقيل
 أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو ، كأف بمعنى أتضجر ، ... "^(٦) .

يوافق الباحث البصريين الرأي في المنادى ؛ لأنه مفعول به في المعنى
 والمفعول به حكمه النصب ، وناصبه فعل مضمّر نابت (يا) منابه.

(١) التبيين ص ٣٤٣

(٢) الجنى الداني ٣٥٥

(٣) التبيين ص ٤٤٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٥٨/١

(٥) شرح المفصل ٢٧٧/١

(٦) همع الهوامع ١٧١/١ ط. بيروت .

هـ / العامل في الاستثناء^(١) :

لقد اختلفت آراء النحويين في عامل النصب في المستثنى نحو :
(قام القوم إلا زيدا) ، فذهب البصريون إلى أن عامل النصب هو الفعل أو معنى
الفعل بتوسط "إلا" كما في المثال السابق . وعللوا مذهبهم أن الفعل قوي بـ(إلا)
فتعدى إلى المستثنى كما تعدى حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو:
(استوى الماء والخشبة) نصب الاسم الذي يلي الواو بواسطتها ، وقوي بها الفعل
أمّا الكوفيون فاختلف مذهبهم في عامل النصب في المستثنى ذهب بعض
إلى أن عامل النصب " إلا " ، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين ، وذهب
الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن " إلا " مركبة من " إن " و " لا " خفت "إن"
وأدغمت في " لا " فنصب بها إيجابا ، وعطف بها في النفي ، وذهب الكسائي إلي
أنه منصوب تشبيها بالمفعول^(٢).

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين ، ومن معهم مبينا أن النصب
عمل ، ولا بد للعمل من عامل لفظي مفردا أو مركبا ، ولا يكون العامل معنويا .
أمّا عن عمل " إلا " بمعنى استثنى فلا يجوز لآتي :-

١/ الشيء لا يعمل في نفسه ؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى نحو : (قام القوم) استثنى
غير زيد فـ(زيد) داخل في القيام وغيره غير داخل فيه، والمعنى عكس ذلك

٢/ أن المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى .

٣/ أن تقدير (استثنى) ليس أولى من تقدير (تخلف) فيرتفع المستثنى أبدا^(٣)

أما مذهب الفراء أنها مركبة ، فلا يجوز أن يكون العامل مركبا من " إن " و " لا "
لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : التركيب يخالف الأصل ، ولا يكون إلا بدليل ظاهر .

الوجه الثاني : لم يبق حكم المركب ، لأن (إنّ) لا تنصب وبعدها حرف نفي (لا)
نحو : (إن لا زيد قائم) لم يجز ذلك ، و (لا) لا تعطف على هذا المعنى ؛ لأنها

(١) هو إخراج بعض من كل بمعنى " إلا " نحو جاعني القوم إلا زيدا أسرار العربية ص ٢٠١ .

(٢) الإنصاف ١/٢٤٣

(٣) التبيين ص ٤٠١

دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة ، وإن جعلت حرف عطف فسد المعنى ؛ لأن حرف العطف يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب أي في شيئين ، و (إلا) ليست كذلك .

الوجه الثالث : التركيب يغير معنى المفردين مثل (كأنّ) في التشبيه و (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره^(١) . أما مذهب الكسائي فيرجع معناه لمذهب البصريين .

رجّح العكبري (قام القوم إلا زيدا) في معناه ؛ لوجود (إلا) التي ربطت زيدا بـ(قام) فتجرى مجرى واو (مع)^(٢) وحروف الجر ، وعمل الفعل بواسطة الحرف وكذلك يصبح عمل (إلا) إذا كان معناه موجودا نحو : (القوم أخوانك إلا زيدا) والمعنى القوم يناسبونك إلا زيدا^(٣)

خالف العكبري ابن جني ، وابن يعيش في قولهما : " أن (إلا) في الاستثناء "هي الناصبة لأنها نابت عن استثنى ... " ^(٤) . ووافقه من المتأخرين المرادي^(٥) والسيوطي^(٦) .

يوافق الباحث العكبري الرأي في عامل النصب في الاستثناء هو الفعل بواسطة " إلا " ؛ لأنه مذهب أكثر النحاة .

٦/ ما طعامك أكل إلا زيد :

لقد اختلفت آراء النحويين في تقديم معمول الفعل في نحو : (ما طعامك أكل إلا زيد) ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز نصب (طعامك) بـ (أكل) وعللوا مذهبهم بأن (زيد) مرفوع بالفعل (أكل) وهو فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما في (عمرا ضرب زيد) وكذلك بقية الأفعال^(٧) ، وإلى

(١) التبيين ص ٤٠١ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٢

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة

(٤) الخصائص ٢/٢٧٦

(٥) الجني الداني ص ٥١٦

(٦) همع الهوامع ١/٢٢٤ ط بيروت

(٧) الإنصاف ١/١٦٤

ذلك ذهب ثعلب من الكوفيين . ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز " (ما طعامك أكل إلا زيد) ، وعللوا مذهبهم ، أن الأصل في (زيد) ألا يكون فاعلا وإنما الفاعل محذوف قبل (إلا) وتقديره : (أحد) فتصير (ما أكل أحد طعامك إلا زيد) ودليل ذلك (ما خرج إلا هند) ، و(ما ذهب إلا دعد) وإن لم يثبتوا علامة التأنيث والفاعل مؤنث حقيقي ، وعدم ثبوت هذه العلامة يدل أن المحذوف (أحد) في الفعل . وإن (إلا) استثناء ، والاستثناء يكون من الجملة ، ويقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه ، فتقديره ، (ما أكل أحد طعامك إلا زيد)^(١) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وخالف الكوفيين مبينا أن المقدر في اللفظ يبقى حكمه عند الحذف ، وعندما حذف (أحد) لم يبق حكمه كما في رفع زيد بـ(أكل) وأيضا رفعه عند حذف (إلا) نحو: ما قام إلا زيدا فـ(زيد) فاعل ، وما قام زيد فاعل. أمّا (ما أكل أحد طعامك إلا زيد) فإنه قدر عن طريق المعنى .

وفي نحو : (تصبب زيد عرقا) أن عرقا في المعنى فاعل ، وفي اللفظ غير فاعل فبذلك لم تثبت علامة التأنيث في نحو : (ما خرج إلا هند) ، و(ما ذهب إلا دعد) أمّا إذا كان التقدير (أحد) فلا يمنع تقديم المعمول في نحو : (ما طعامك أكل أحد إلا زيد) ، وكذلك (ما خرج إلا هند) ، فإثبات التاء فيه أحسن وحذفها محمول على المعنى ، وهند (فاعل) بالمعنى لا بالإعراب ، ودليل ذلك الفصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا) في نحو : (حضر القاضي اليوم امرأة) والتأنيث حقيقي ، والفعل يجوز ذلك ، ونظير ذلك العطف على الضمير المرفوع إذا فصل بينهما بـ(لا) لم يلزمه توكيده كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)^(٢) . فـ(لا) في هذا المعنى كـ(إلا)^(٣)

يبدو للباحث من ذلك تصرف الفعل هو الذي له العمل في الاسم من نصب أو رفع أو غيره ، وإذا حذف الفعل لا بد من شيء يدل على حذفه ، وهذا يتنافى مع قول الكوفيين .

(١) التبيين ص ٤٠١ .

(٢) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام

(٣) التبيين ص ٣٣٢

٧/ العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور :

لقد اختلفت آراء النحويين في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور نحو: (أمامك زيدُ) ، و (في الدار زيد) ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، والظرف لا يرفعه ، وعللوا مذهبهم بالآتي :

أولاً : الظرف جامد لا يعمل .

ثانياً : إذا عمل الظرف لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم نحو : (في داره زيدُ).

ثالثاً : (في الدار زيد قائم) باتفاق النحاة أن زيد مبتدأ ، وقائم خبره ، والخبر مرفوع بالابتداء عند البصريين ، وبالمبتدأ عند الكوفيين ، ويدل هذا أن الظرف لا عمل له^(١) .

رابعاً: إذا عمل الظرف في الاسم من حيث قيامه مقام الفعل في نحو : (اليوم زيد) لجاز ذلك ، والتقدير : (استقر اليوم زيد) .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرفوع بالظرف إذا تقدم عليه يسمونه الظرف (المحل) ، ومنهم من يسميه الصفة ، وإلى ذلك ذهب الأخفش والمبرد من البصريين ، وعللوا مذهبهم بالفعل المحذوف (حل) أنه الأصل في (أمامك زيد) (حل أمامك زيد) ، حذف هذا الفعل واكتفى بالظرف منه ، فارتفع به الاسم كما يرتفع بالفعل . وإذا وقع الظرف صفة للموصوف في نحو : (مررت برجل صالح في الدار) أو كان حالاً لذي حال نحو : (مررت بزيد في الدار أبوه)^(٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وزاد عليهم تعلق الظرف بالفعل لا يجب أن يكون الفعل قبله ، ويجوز أن يكون الفعل بعد الاسم مقدراً قبل الظرف كما في (في الدار زيد قائم) و(بك زيد مأخوذ) ، وما يتعلق به الظرف بعد الاسم لم يغير معنى الكلام . و أما اعتماد الظرف عند الكوفيين فجائز إعماله ؛ لأنه أشبه الفعل ، والفعل لا يكون بدون اسم ، وإذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل^(٣) . ووافقته

(١) الإنصاف ٥٦/١

(٢) المرجع السابق ٥٥/١

(٣) التبيين ص ٢٣٥

من المتأخرين ابن هشام الذي قال : " ... ما في الدار زيد ، وما عندك مال ، والأصل ما استقر في الدار زيد ، ما استقر عندك مال فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابن مالك ، ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا ، والأول أولى لسلامته فجاز التقديم والتأخير " (١) . وقال السيوطي : "... فإن لم يعتمدا على شيء مما ذكر نحو في الدار أو عندك زيد فالابتدائية واجبة خلافا للأخفش والكوفية ... " (٢) . ومن ذلك يبدو للباحث أن الظرف والجار والمجرور إذا لم يعتمدا يجوز فيهما التقديم والتأخير نحو : (أمامك زيد) ، أو (في الدار زيد) فالظرف والجار والمجرور خبر مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخرا ؛ وذلك لإجماع الجمهور على هذا الرأي .

٨ / التنازع (٣) في العمل :

لقد اختلفت آراء النحويين في أولى العاملين في التنازع في العمل في نحو : (ضربتني وضربت زيدا) ، فذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني وعللوا مذهبهم نقلا وقياسا ، أما النقل فقد جاء في قوله تعالى : (أَتُونِي أَوْرُغٌ عَلَيْهِ قِطْرًا) (٤) . فأعملوا الفعل الثاني وهو (افرغ) ولو اعمل الفعل الأول لقال : (افرغه عليه) ، وكذلك في قوله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ) (٥) فأعمل الثاني وهو (اقرأوا) ، ولو أعمل الأول لقال : (اقرؤوه)

ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول نقلا وقياسا ، أما النقل فجاء عن العرب في أشعارهم في قول الشاعر :

وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلُ آلَ لَيْلِي * سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعْبَ الْغُرَابِ (٦)

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، وضع حواشيه وفهارسه أميل بديع يعقوب ، صفحة ٣٥٧ ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
(٢) همع الهوامع ١٠٧/٢ ط بيروت .

(٣) هو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد ، نحو : (ضربت وأكرمت زيدا) . شرح ابن عقيل

٥٤٥/١

(٤) الآية ٩٦ من سورة الكهف

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة

(٦) لم أعثر على قائله وعلى ديوانه ، ووجدته في الإنصاف ٨٩/١

الشاهد فيه قوله : (سمعت نعب الغرابا) حيث تتازع الفعلان وهما (سمعت ونعب) العاملان معمولا واحدا (الغرابا) ، الأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الأول (سمعت) . و أمّا القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل للابتداء به ، وقوته ، ويؤيد ذلك أنه إذا عمل الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، وهذا لا يجوز في كلامهم^(١) ذهب العكبري مذهب البصريين ، وجوز الإضمار قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره كما في قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)^(٢) يعني الشمس ولم تذكر في الآية ، وأيضا في قوله تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)^(٣) يعني الدنيا ، وفي نحو : (نعم رجلا زيد) ، فالفاعل مضمّر ويوجد ما يفسره ، وإعمال الفعل الثاني لمعموله أولى لمجاورته وقربه منه لما جاء عن العرب في نحو : (جحر ضب خرباً) فأجروا خرب على ضب وهو صفة للجحر^(٤) .

وافق العكبري الصيمري في إعمال الفعل الثاني نحو : (قام وقعد زيد) الذي قال : " ... إن شئت رفعت زيد بقعد ، وإن شئت بقام ، والأجود أن ترفعه بقعد ويكون في قام ضمير فاعل لأن الفعل لا يخلو من فاعل ظاهر أو مضمّر ، فإن تثبت أو جمعت ظهر الضمير فقلت : قاما و قعد الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون ، رفعت الزيدان والزيدون بقعد فلذلك وحدته ، وتبين الضمير المستتر في قام ، ولا يجوز غير ذلك عند البصريين " ^(٥) . ووافق الكسائي في إعمال الفعل الثاني ، وخالفه في أنه لا يضمّر في الفعل الأول فاعلا ، لأنه لا يرى الإضمار قبل الذكر .

(١) الانصاف ١ / ٩٠ .

(٢) الآية ٣٢ من سورة ص

(٣) الآية ٢٦ من سورة الرحمن .

(٤) الخصائص ١ / ١٩١

(٥) التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٨

يبدو للباحثة أنه يجوز إعمال الفعلين الأول قليل والثاني كثير لما جاء في التنزيل في قوله تعالى : (أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١) . وقوله تعالى : (هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ)^(٢) . والقرآن خير شاهد .

(١) الآية ٩٦ من سورة الكهف

(٢) الآية ١٩ من الحاقة .

المبحث الثاني: المسائل الصرفية :

بما أن علم الصرف من العلوم العربية المهمة فقد ذكر المؤلف مجموعة من المسائل الصرفية في كتابه (التبيين) ، وذلك من باب معالجته لبعض القضايا في الكتاب منها :

١/ حقيقة الصرف :-

لقد اختلفت آراء النحويين في حقيقة الصرف ، فذهب بعضهم إلى أنه التنوين^(١) وحده ، وحثهم في ذلك أنه مطابق لاشتقاق اسم الصرف وهو الصوت الضعيف ، أي النون الساكنة في آخر الكلمة فيه غنة ، ومن حجتهم أيضا أن الاسم الممنوع من الصرف يكون مجرورا مع الألف واللام نحو قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)^(٢) ، وأن يكون مجرورا بالإضافة مع وجود العلة المانعة للصرف في نحو قوله تعالى : (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(٣) والتقدير في أحسن قوام التقويم ، فحذف المضاف ويجوز أن تكون (في) زائدة أي قومناه أحسن تقويم^(٤) ويجوز أيضا في الضرورة في اضطرار تنوين المرفوع والمنصوب كما في قول الشاعر :

سلام الله يا مطرٌ عليها * وليس عليك يا مطر السلام^(٥)

الشاهد فيه قوله : (يامطرٌ) ، والقياس (يا مطرٌ) بالبناء على الضم ؛ لأنه منادى مفرد علم ، والشاعر نونه اضطرارا لإقامة الوزن^(٦) . يستدل به النحاة على تنوين المنادى المبني على الضم ، وسيبويه والخليل والمازني نونوه على

(١) التنوين في اللغة مصدر نون الكلمة ، الحق بها نونا . وفي الاصطلاح نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطأ ولا وقفا ، ولغير توكيد نحو : (ولدٌ وولدًا) . نتائج الفكر في النحو لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق محمد ابراهيم البنا ، ص ١٠٩ ، دار الاعتصام .

(٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٤ من سورة التين

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٤٦٨ ، شرح قطر الندي وبل الصدى ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ص ٥٢ .

(٥) البيت للأحوص في ديوانه، تحقيق عادل سليمان جمال ، ص ١٨٩ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف المكتبة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

(٦) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/٨٥١

لفظه مرفوعاً^(١) . وذهب بعض النحويين إلي أن الصرف هو الجر والتتوين ، وحثهم في ذلك أن الصرف من التصريف وهو التقلب ، وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف . والممنوع من الصرف في عرف النحويين لا يدخله الجر مع التتوين.^(٢)

ذهب العكبري مذهب الذين بينوا أن الصرف هو التتوين وحده ، ورجّح اشتقاق الصرف هو الصوت الضعيف الذي يلحق آخر الاسم . وأن تقلب الكلمة في الإعراب وليس في الصرف ، ولو كان صرفاً لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً . أمّا تقلب الفعل بالاشتقاق والإعراب فلا يسمى صرفاً ، وإنما يسمى تصرفاً وتصريفاً ، والأشهر في عرف النحويين ليس تحديداً للصرف ، وإنما هو حكم الممنوع من الصرف^(٣)

٢ / اشتقاق^(٤) الاسم :

لقد اختلفت آراء النحويين في اشتقاق الاسم ، فذهب البصريون إلي أنه مشتق من سمو وهو العلو ؛ لأنه سما على الفعل والحرف وتصغيره (سُمِّي) وأصله (سُمِيُو) قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء^(٥) . والأصل فيه الوزن (سمو) علي (فَعْل) بكسر الفاء وسكون العين حذفت لام الكلمة الواو ، وجعلت الهمزة عوضاً عنها ووزنه (إِفْعُ) لحذف اللام منه . ذهب الكوفيون إلي أنه مشتق من الوسم وهو العلامة وحثهم الاسم (وسم) علي المسمى ، وتصغيره (أُسِم) بقلب الواو همزة أو (وسيم) بحذف الفاء (الواو) في (وسم) وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه (إَعْلُ)^(٦)

(١) ديوان الأحوص الأنصاري ص ١٨٩

(٢) التبيين ص ١٦٥

(٣) المرجع السابق ص ١٦٦

(٤) الاشتقاق لغة : مصدر اشتق الشيء ، أخذ شقه ، وفي الاصطلاح : أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعني نحو ضرب ، ضارب . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٧٨

(٥) التبيين ص ١٣٣

(٦) الإنصاف ١/١٧

ذهب العكبري مذهب البصريين في اشتقاق الاسم من السمو ومطابقته للمعني وان الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلي من الفعل والحرف ، يخبر به وعنه . وافق العكبري الكوفيين في اشتقاقه معنى من الوسم وهي العلامة . أمّا لفظا فبين أنه لا يجوز من الأوجه الآتية :

الوجه الأول : الهمزة في أوله همزة تعويض وتقع تعويضا عن لام الكلمة الواو لا عن فاء الكلمة في نحو (ابن) أصلها (بنو) حذفت لام الكلمة وعوض عنها الهمزة في أول الكلمة فصارت (ابن) .

الوجه الثاني : (أسميته) لو كان مشتقا من الوسم لقليل : (وسمته) والصحيح (أسميت) .
الوجه الثالث : تصغيره (سمي) لو اشتق من الوسم فتصغيره (وسيم) والتصغير يرد الأشياء إلي أصلها في نحو : (زنة) وزينة ، و(عدة) وعيدة ، والصحيح (سُمِي) دلّ على اشتقاقه من السمو لا الوسم .

الوجه الرابع : جمعه (أسماء) ولو كان مشتقا من الوسم لقليل : (أوسام) و(أواسيم) والصحيح (أسماء) من السمو .

الوجه الخامس : جاء عن العرب قلب الواو ألفا (اسم) ، و(سمي) علي مثال (عَلِيّ) ، والأصل (سُمُو) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألف فصارت (سُمِي) (١) .

وافق العكبري ابن الشجري (٢) ، وزاد عليه أن الاسم فيه لغات أعلاها (اسم) لمجيء التنزيل به ، (سِم) بكسر السين ، و(سُم) بضم السين و(سُما) بضم السين ، و(أسم) بضم الهمزة وهذا قليل ومقصود كـ(هدى) ووافقته من المتأخرين القرطبي (٣) الذي قال : "... والأول أصح ؛ لأنه يقال في التصغير سمي وفي الجمع أسماء ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فلا يقال : وسيم

(١) الإنصاف ٢١/١

(٢) الأمالي الشجرية ٦٦/٢

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصاري الخزرجي ، شمس الدين أبو عبد الله القرطبي ، له مصنفات كثيرة منها : (الجامع لأحكام القرآن) ، (شرح النقصي) ، توفي سنة ٦٧١ هـ . هدية العارفين ١٢٩/٢ ، معجم المؤلفين ٥٢/٣ .

ولا أوسام...^(٧) وأبو حيان^(٢) وابن يعيش الذي قال: " وقال الزجاج : جُعِل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم..."^(٣)

يبدو للباحث أن الاسم جاء فيه عدة لغات كما ذكرت اسم ، وسم ، وسما واسم أعلى مرتبه وأنه من العلو ودليل اشتقاقه من سمو ، وجاء به التنزيل في نحو قوله تعالى : (سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)^(٤) ، والعرب إذا حذفَت من الآخر عوضت عنه في الأول في نحو: (ابن) اصلها بنو فحذفت الواو لام الكلمة وعوض عنها همزة فصارت ابن كذلك (اسم) من سمو ، والعرب أهل اللغة .

٣/ أصل الاشتقاق :

لقد اختلفت آراء النحويين في اشتقاق الفعل والمصدر وأيهما أصل في الاشتقاق نحو : (ضرب ضربا) ، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، وحجتهم في ذلك الآتي :-

- ١) المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل غير ذلك بل زمانه معين .
- ٢) المصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث والزمان .
- ٣) المصدر اسم ، ولا يلزمه فعل ، بينما الفعل لا بد له من اسم .
- ٤) المصدر يتضمن معنى الفعل ، والفعل لا يتضمن معنى المصدر^(٥)
- ٥) المصدر أصل وله مثال واحد نحو : (الضرب) و (القتل) ، والفعل فرع وله أمثلة مختلفة كالآنية من الفضة تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية^(٦)
- ٦) ومما يدل على أصلية المصدر ، وأنه ليس مشتقاً من الفعل في نحو: (أكرم إكراما) بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لحذفت الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل نحو : (مُكْرِم) واسم المفعول في نحو: (مُكْرَم) لَمَّا كانا

^(٧) الجامع لأحكام القرآن ، ١٠١/١ .

^(٢) البحر المحيط ١٤/١

^(٣) شرح المفصل ٢٣/١

^(٤) الآية ١ من سورة الأعلى

^(٥) الإنصاف ٢١٩/١

^(٦) ائتلاف النصره ص ١١٢

مشتقين منه^(١) . أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل ،
وحجتهم ما يأتي :

(١) يعتل المصدر لاعتلال الفعل نحو : (قمت قياما) ، ويصح لصحة الفعل
نحو : (قاوم قواما) ؛ بذلك دل على أنه فرع عليه .

(٢) ومما يدل على أن المصدر فرع على الفعل رتبة العامل قبل المعمول نحو
: (ضربت ضربا) ونُصب (ضربا) بـ(ضربت) بذلك أصبح المصدر فرعاً
على الفعل .

(٣) يذكر المصدر تأكيداً للفعل نحو : (رأيت زيدا زيدا) ، وكذلك مما يؤكد أن
المصدر مشتق من الفعل الأفعال : (نعم) ، (بنس) ، (عسى) ، (ليس) ، وفعل
التعجب ، و(حبذا) ليس لها مصدر ، ويدل كل ذلك أنه فرع ولا يوجد فرع
بدون أصل^(٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن فساد رأي الكوفيين وأن المصدر
مشتق من (صدرتُ عن الشيء) إذا وليته صدرك وجعلته وراءك ومن ذلك
(المورد والمصدر) ، وأنه صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله طلباً للتجانس^(٣) . وهذا لا
يدل على أنه أصل أو فرع في نحو : (يَعدُّ) الأصل فيه (يَوعِدُّ) فحذفت الواو
لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأيضا (أَعِدُّ) و (نَعِدُّ) و (تَعِدُّ) ، والأصل فيها
(أوعِدُّ) و (نوعِدُّ) و (توعِدُّ) فحذفت الواو حملا على (يَعدُّ) ، ولا يدل ذلك على
أنها مشتقة من (يَعدُّ) بل يدل هذا على تشاكل واحد حتى لا تختلف طرق
تصارييف الكلمة . أمّا عن عمل الفعل في المصدر فلا يدل على أنه أصل ،
والحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، وأنها ليست أصل فكذلك الفعل ، وتأكيد
المصدر يدل على أنه فرع على الفعل في نحو : (رأيت زيدا زيدا) ، فزيداً

(١) الإنصاف ٢١٩/١

(٢) المرجع السابق ٢١٨/١

(٣) التجانس في اللغة : المجانسة والتجنيس ويقال : هذا يجانس هذا أي يشاكله ، وفي الاصطلاح : التماثل في
الشكل ، والصرفيون يستعملونه في بحوثهم قاصدين به التناسب بين الحركات والحروف . لسان العرب
٣٨٣/٢ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٥٦ .

الثاني لم يكن فرعاً على الأول ، كذلك المصدر لم يكن فرعاً على الفعل^(١) وإلى ذلك ذهب الزجاج الذي قال : " ... الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل ، و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ... " ^(٢) وكذلك ابن الأنباري^(٣) . ووافقته من المتأخرين ابن القيم^(٤) الذي قال : " فإذا ثبت اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالاً على معنى في الاسم ... " ^(٥) . وقال أيضاً : " الحدث على ثلاثة أضرب ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه وتختلف أبنية دلالاته على اختلاف أحوال الحدث ، وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد فيشتق منه الفعل ... " ^(٦) .

ويبدو للباحث أن المصدر أقوى وأصل على الفعل ، وأنه يعمل في شيء واحد لذلك اشتق منه الفعل، والفرع جزء من الأصل .

٤ / اللهم :

لقد اختلفت آراء النحويين في الميم المشددة في كلمة (اللهم) ، فذهب البصريون إلى أنها عوض عن (يا) في أول الاسم الذي للتنبيه في النداء ، وحجتهم إجماعهم على جوازها في النداء ، ولا يجوز في غير النداء ؛ ودليل ذلك أن الميم عوض من (يا) والعوض لا يقوم مقام المعوض ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر . وذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة ليست عوضاً عن (يا) وأصل الكلمة (يا الله أمنا بخير) ولما كثرت في كلام العرب صارت (اللهم) بتخفيف الميم في بعض اللغات^(٧) ، وحجتهم أن هذه الميم ليست عوضاً ، وأنهم يجمعون بين الـ(يا) والميم .

(١) التبيين ص ١٤٧

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٥٦

(٣) أسرار العربية ص ٦٩ .

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، ولد سنة ٦٩١ هـ له مصنفات منها : (زاد المعاد في هدى خير العباد) ، (كتاب الروح) ، و (الطب النبوي) ، توفي سنة ٧٥١ هـ . الأعلام ٥٦/٦

(٥) بدائع الفوائد للعلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية ، ٢٨/١ ، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .

(٦) المرجع السابق ٢٩/١

(٧) معاني القرآن للفراء ٢٠٤/١

كما في قول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ أَلَمًا * أقول يا اللهم يا اللهم^(١)

والشاهد فيه : (يا اللهم) جمع بين (يا) والميم المشددة التي تأتي عوضا وذلك لضرورة نادرة^(٢) .

وقال آخر :

وما عليك أن تقولي كلما * سبحت واسترجعت يا اللهم^(٣)

أردد علينا شيخنا مسلما

والشاهد فيه : (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف النداء والميم التي هي عوضا عنها ، وزاد أيضا ميمًا زائدة وذلك نادر إن لم يكن شاذًا والأصل ألا يجمع بين العوض والمعوض^(٤) . أمّا ما احتج به من القياس فكثير في كلامهم (هلمّ) والأصل هل ألم ، (ويلمّه) و الأصل ويل أمه فحذفوا الهمزة تخفيفا وادغموا الميم في الميم كما قالوا (هلمّ) ، (ويلمّه)^(٥) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن رأيه في أدلة الكوفيين الشعرية ، وأنه لا يحتج بمثل هذه الأبيات ، لأنه لا يعرف لها قائل ، وأنها من مواضع الضرورة كما في (اللهم) بزيادة الميم والجمع بين حرف النداء والميم . أمّا الحذف الذي ذكره فإنه خالف الأصل ، ولو كان هذا الحذف كما يقولون لجاز استعمال (اللهم) في المكارم نحو قولهم : " اللهم أهلكه ولا تهلكنا " ؛ لأنه لا يكون تناقضا لقوله تعالى : (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ انزِلْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)^(٦) . وأيضا في نحو : (ما قام زيد) هو نفي ولا يصح أن يكون أنفي قيام زيد ، وأدوات الاستفهام أيضا لا تقوم مقام الأفعال ولا تقوم الأفعال مقامها^(٧) .

(١) البيت لأبي خراش ، شرح أشعار الهذليين ، ١٣٤٦/٣ .

(٢) الإنصاف ٣١٨/١

(٣) لم أعثر على قائله ، ووجدته في المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) المرجع السابق ٣١٩/١

(٥) التبيين ص ٤١٥

(٦) الآية ٣٢ من سورة الأنفال

(٧) التبيين ص ٤٥٢

وافق العكبري المبرد^(١) وابن الشجري^(٢) وابن جني^(٣) في رأيهم أن الميم المشددة في آخر (اللهم) عوض من (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء، وكذلك ابن الأنباري^(٤) .

قال الزمخشري : في كتابه (الكشاف) " الميم في اللهم عوض من (يا) ولذلك لا يجتمعان "^(٥) . واتفق معه من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : " فأما قولهم اللهم فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في يا زيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع (يا) مع ميم إلا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله و يكون ضرورة... "^(٦) . وإلى ذلك ذهب ابن عصفور^(٧) .

يرى الباحث أن ما استدلل به الكوفيون يتعارض في المعنى مع قوله تعالى: (اللهم إن كان هو الحق ... اللهم في هذه الآية منادى مفرد حذف منه (يا) وعوض عنها الميم المشددة ، والقرآن خير شاهد .

٥ / الوقف^(٨) علي المنقوص^(٩) :

لقد اختلفت آراء النحويين في الوقف علي المنقوص رفعا وجرا وهل يوقف عليه بالياء أو بحذفها ؟ ، فذهب بعض إلي حذف الياء نحو : (هذا قاضٍ) و(مررت بقاضٍ) في الوصل من أجل التتوين ، وإذا حذف وصلا وجب حذفها

(٥) المقتضب ٢٣٩/٤

(٦) الأمالي الشجرية ١٠٣/٢

(٧) الخصائص ١٦٥/١

(٨) أسرار العربية ص ٢٣٣

(١) الكشاف ١٨٢/١

(٢) شرح المفصل ١٦ / ٢

(٣) المقرب ٢٨٣/١

(٤) الوقف في اللغة : خلاف الجلوس ، وقف بالمكان وقفا ووقوفا ، فهو واقف والجمع وقف ووقوف ، ويقال : وقفت الدابة تقف ووقفا . ووقف الدابة جعلها تقف . لسان ٣٥٩/٩ وفي الاصطلاح : ما كان اختياريا لا اضطراريا ، أي ما يقصد لذاته من أجل الاستراحة بعد تمام الجملة ويكون في الاسم والفعل والحرف . معجم المصطلحات النحوية الصرفية ص ٢٤٥

(٥) المنقوص في اللغة : النقص والنقصان . وفي الاصطلاح : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي وليس منه فعل مثل يرمي ولا اسم مثل الذي . المرجع السابق ص ٢٢٨ .

وقفا ، وذلك لأن الوقف عارض لا يغير حكم الأصل . وذهب البعض الآخر إلي إثبات الياء ، وعللوا مذهبهم أن موجب الحذف التقاء الساكنين (الياء والتتوين) فحذفت الياء ودلت عليها الكسرة التي قبلها بذلك ثبتت الياء لزوال موجب حذفها كما في الجازم إذا دخل حذف الألف من نحو : (لم يخف) والأصل يخاف ، (لم يقوم) والأصل لم يقم فلو حذف الجازم ثبتت هذه الحروف^(١) .

ذهب العكبري مذهب الذين حذفوا الياء مرجحا ما ذهبوا إليه أن الوقف عارض والعارض لا يغير حكم الأصل ، ووافق ابن الخشاب في قوله : " فإن وقفت على المنقوص منكرًا كان لك في الوقف عليه في حالتي الرفع والجر مذهبان ، أجودهما حذف التتوين وإسكان الحرف الذي بقي بعد الحذف اللاحق للياء مكسورا ، فإذا حذفته كسرتة للوقف سكن وقلت في الوقف : هذا قاض ومررت بقاض ، والياء كما ترى محذوفة في الوقف كما حذف في الوصل"^(٢) . ووافقه ابن يعيش^(٣) . ومن النحويين من يري إثبات الياء أكثر ، ومن هؤلاء ابن الحاجب حيث قال : " وحذف الياء في نحو القاضي وغلامي حُرِّكت أو سَكَّنت ، وإثباتها أكثر ..."^(٤) . وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري^(٥) .

وقال ابن عصفور : "... وإن كان غير منون فالوقف عليه بإثبات الياء نحو : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، ورأيت القاضي ..."^(٦) . وقال ابن الناظم^(٧) : "... وإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز فيه إثبات الياء وحذفها ، والإثبات أجود..."^(٨) .

(١) شرح القوائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ، ص ٢٨١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣م

(٢) المرتجل ص ٤١

(٣) شرح المفصل ٧٥/٩

(٤) شرح الشافية ٣٠١/٢

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الحسن الأنباري ، ولد سنة ٢٧١هـ ، أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظا ، له مصنفات منها : (الكافي في النحو) ، (شرح القوائد السبع الطوال) ، (غريب الحديث) ، توفي سنة ٣٢٨هـ . معجم المؤلفين ٥٩٧/٣ .

(٦) المقرب ٢٩/٢

(٧) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (بدر الدين ، أبو عبد الله بن ناظم الألفية) ، نحوي له مصنفات منها شرح الألفية لوالده في النحو ، توفي سنة ٦٨٦هـ . هدية العارفين ١٣٥/٢ .

(٨) شرح الألفية ص ٨٠٩

يرى الباحث جواز الوجهين ، والأرجح حذف الياء لوصفها عند سيبويه بأنها الكلام الجيد ، وأن الوقف استراحة ورد الياء يوجب ثقل الكلمة .

٦/ الوقف على المقصور^(١) المنون :

لقد اختلفت آراء النحويين في الوقف على الألف في المقصور المنون واصلها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب سيبويه إلى أن هذه الألف في الرفع والجر لام الكلمة لا بدل في نحو : (هذا فتى) ، و (مررت بفتى)^(٢) . أمّا الألف في النصب فإنها بدل من التتوين في نحو : (رأيت فتى) فالألف مبدلة من التتوين ، وإلى ذلك ذهب ابن مالك^(٣) . وبين سيبويه أن الألف لام الكلمة يقف عليها في الرفع نحو : (هذا زيد) والجر في نحو : (مررت بزيد) فالوقف على الدال من غير إبدال كذلك المعتل^(٤) في نحو : (هذا فتى) و (مررت بفتى) .

المذهب الثاني : ذهب الفراء إلى أن هذه الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التتوين (الرفع ، النصب ، الجر) ولام الكلمة محذوفة وصلا ، ووقفا . وإلى ذلك ذهب الأخفش^(٥) ومن معه . وحجتهم لا يجتمع ألفان (لام الكلمة والألف المبدلة من التتوين) ولا بد من حذف أحدهما وحذفت لام الكلمة لأنها الأولى والأولى بالحذف ، وأنها أصلية وألف التتوين غير أصلية ، ولأن قبل التتوين فتحة لفظا فصارت (فتى) في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في نحو : (رأيت زيدا) ، وعلى هذا المذهب أتت الإمالة في نحو قوله تعالى : (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)^(٦) .

(١) المقصور في اللغة هو ما اسقط آخره واسكن نحو فاعلات حذفت نونه وأسكنت تأؤه فبقي فاعلات فنقل إلي فاعلا ، لسان العرب ٩٦/٥ . وفي الاصطلاح هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو (الفتى) و(العصا) ، (جاء الفتى) . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٨٤ .

(٢) التبيين ص ١٨٦

(٣) همع الهوامع ٢٠٥/٢ ط بيروت

(٤) هو الاسم المختوم بحرف علة (ساكن ومسبوق بمتحرك) أو بهمزة قبلها ألف زائدة نحو الهدى الهادى . أرسطو - سماء . الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص ٦٩ .

(٥) كتاب ظاهرة التتوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ص ٧٢ ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي الرياض ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

(٦) الآية ١٠ من سورة طه

والأصل لا تمال الألف المبدلة من التنوين ، وقد قرأها بعض القراء (أو أجد علي النار هدي) فلا توجد لها إمالة أخرى لذلك كتبت (هدى) ، يدل ذلك أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة^(١) . ويجوز أن تقع اللام رويًا كما في قول الشاعر :

ورب ضيف طرق الحي سرى * صادف زاداً وحديثاً ما اشتهي
إن الحديث طرف من القرى

والشاهد فيه : (سرى) حيث جاءت الألف رويًا في النصب فألف (سرى) لام الكلمة وليست بدلا من نون التنوين للوقف^(١) .

المذهب الثالث : وذهب بعض إلى أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة لا بدل ، وحجتهم في ذلك حذف التنوين رفعا ونصبا وجرا بذلك تعود الألف في الأحوال الثلاثة^(٢) .

وافق العكبري سيبويه مبينا أن المقصور كـ(الاسم) الصحيح المنون وحمل المقصور علي الصحيح أولى وهذا مذهب معظم النحويين . ووافق ابن الخشاب في قوله : " وذهب سيبويه وبقية النحويين إلي مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو أن الألف في الاسم في حال الوقف في الرفع والجر هي الأصلية ، وفي النصب هي المبدلة من التنوين ... " ^(٣)

يرى الباحث أن كليهما صحيح ، وذلك لقياس معظم النحويين المقصور بالصحيح ، وأن المذهب الآخر أتت عليه الإمالة ، والأرجح رأي معظم النحويين .
٨/ ترخيم^(٤) المضاف :

لقد اختلفت آراء النحويين في ترخيم المضاف ، فذهب البصريون إلي أنه لا يجوز وحجتهم في ذلك لأنه لم تتوافر به شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم

(٦) التبيين ص ١٩٠

(١) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٢٩٤/٣

(٢) همع الهوامع ٢٠٥/٢ ط بيروت

(٣) المرتجل ص ٤٩

(٤) الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت . شرح الألفية ٢/٢٨٧ ، والترخيم في الاصطلاح : حذف بعض الكلمة علي وجه مخصوص حاشية الصبان علي شرح الأشموني ، ١٧١/٣ .

منادى وعلما مفردا زائدا على ثلاثة أحرف ، والترخيم لضرورة الشعر جائز^(١) . ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويكون في آخر الاسم المضاف إليه نحو : (يا آل عام) في (يا آل عامر) ، و(يا آل مال) في (يا آل مالك)^(٢) . وحببتهم في جوازه لما جاء عن العرب كثيرا في أشعارهم في نحو : قول الشاعر :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا * أواصرنا والرحم بالغيب تذكر^(٣)

فيه قوله : (آل عكرم) رخم المضاف إليه بحذف آخره والأصل (آل عكرمة) وهذا دليل على جواز ترخيم المضاف إليه بحذف آخره والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد ، وعد البصريون ذلك شاذاً^(٤) .
وقال آخر :

أبا عرؤ لا تبعد فكل ابن حرّة * سيذعوه داعي ميتة فيجيب^(٥)

الشاهد فيه : (أبا عرو) والأصل (أبا عروة) حذف عجز المضاف إليه المنادى للترخيم ، وهو جائز عند الكوفيين ، وغير جائز عند البصريين ترخيم المنادى المركب^(٦) .

وأما القياس فالمضاف إليه كـ (زيادة) في المضاف ، وحذف الزيادة من المفرد جائز في نحو : (زيدون) ترخم (يا زيدُ أقبِل) و(يا طائفي) في (طائفية) . ذهب العكبري مذهب البصريين ، مبينا حذف (التاء) في الأبيات التي استشهد بها الكوفيون من ضرورة الشعر ، ولا حجة فيها . وأجاز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر كما في قول الشاعر :

أودى ابن جلهم عباد بصرمته * إن ابن جلهم أمسى حية الوادي^(٧)

(١) التبصرة والتذكرة ، ٣٧٢/١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٣/١ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣١ ، صادر ، بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .

برواية خذوا حظكم يا آل عكرمة وأذكروا * أواصرنا والرحم بالغيب تذكر .

(٤) الإنصاف ٣٢٤/١

(٥) لم أعثر على ديوانه ووجدته بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٨٧/٤ شواهد المقاصد النحوية .

(٦) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٨٧/١

(٧) البيت للأسود بن يعفر ، لم أعثر على ديوانه ووجدته في الكتاب ٢٧٢/٢ ط بولاق .

الشاهد فيه : (جلهم) حيث رَحِمَ (جلهمة) وتركه علي لفظه مفتوحا كما قبل الترخيم ، هذا إذا كان الاسم اسما لأبيه (جلهم) ، أما إذا كان اسما لأمه (جلهم) فلا ترخيم فيه ولا شاهد^(١) .

وافق العكبري النحويين فيما ذهبوا إليه ومن هؤلاء ابن الشجري^(٢) غير أنه يري أن الترخيم في غير النداء علي لغة الذين قالوا : "يا حارُ" بالضم ؛ وذلك لأنهم يجعلون الاسم تام ، ولا يريدون المحذوف واختلفوا في الترخيم علي لغة (ياحار) بالفتح ، فأجازه سيبويه واستدل بما استدل به الكوفيون بالأبيات السابقة . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش حيث قال : " لا يجوز ترخيم المضاف وما ورد عن العرب إنما هو المفرد نحو (يا حار) و(يا عام) ، وجوزه الفراء ومن كان علي مذهبه ... " ^(٣) .

تري الباحثة أنه لا يجوز ترخيم المضاف موافقة لرأي البصريين وما أتى به الكوفيون من أدلة شعرية لا يجوز إلا لضرورة ، أما الكلمات فلم تكن إلا للنسب .
٩/ ترخيم الثلاثي :

لقد اختلفت آراء النحويين في ترخيم الثلاثي نحو (حجر) ، فذهب البصريون إلي أنه لا يجوز سواء كان ثانيه متحركا أو ساكنا ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين وحثهم إجماعهم علي انه حذف دخل الاسم المنادي إذا كثرت حروفه طلبا للتخفيف ، وإذا كان العكس لا يحذف منه شيء ؛ وذلك لخفة الثلاثي^(٤) .

ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا نحو : (عنف) (يا عن) ، و (كتف) و (ياكت) ، وذهب بعض منهم إلي أن الترخيم يجوز في الأسماء مطلقا^(٥) ، وحثهم أن الترخيم دخل الكلام تخفيفا ، بذلك يجوز أن يكون مطلقا ، وكذلك ما كان علي ثلاثة أحرف وسطه متحركا له في الأسماء ما يماثله نحو: (يد) و (دم) والأصل (يدي) ، و (دمو) . وفي الاسم المنقوص

(١) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢٤٤/١

(٢) الأمالي الشجرية ١٢٩/١ .

(٣) شرح المفصل ٢٠/٢

(٤) الإنصاف ٣٣٢/١

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٧/١

يجوز حذف يائه في الوقف ثلاثيا نحو : (عم) و (شج) والأصل (عمي) (وشجي) أو أكثر نحو : (قاص) والأصل (قاضي) ، أما إذا سكن ما قبل يائه نحو : (ظبي) فالياء لا تحذف في الوقف ، لسكون ما قبلها^(١).

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن التخفيف فيما كان مستثقالا والثلاثي لا ثقل فيه ، وما أوتي به من الأسماء ما هو على حرفين نحو: (يد) و(دم) ليس بأصل ؛ لأنهم حذفوا الياء والواو ولاستثقال الحركات عليها ، وأنها استثقلت على حرف العلة والترخيم للاسم الذي كثرت حروفه فلا ينطبق علي هذه الأسماء ولا يقاس عليه .

أما الاسم المنقوص فحذفت ياءه ، لأن قبل الياء كسرة ، و الياء مستثقلة ، وحركتها مستثقلة ، وكثرة المستثقلات توجب الحذف في الوقف^(٢) .

ووافقه من المتأخرين الأشموني^(٣) والأزهري^(٤) واستدل هؤلاء بمذهب الجمهور أنه لا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو : (زيد) أم تحرك نحو : (حَكَمَ) ، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري الذي قال : " لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لأنه على غاية الخفة ولا يحتمل الحذف "^(٥) .

يرى الباحث أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لأنه إذا حذف آخره صار بمنزلة الحرف مثل : (من) و(عن) أمّا المنقوص فحذفت ياءه لالتقاء الساكنين (الياء والتنوين) والكسرة دليل على حذف الياء .

(١) التبيين ص ٤٥٧

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) شرح الأشموني ، ٦٨/٣ .

(٤) شرح التصريح علي التوضيح ١٨٥/٢

(٥) أسرار العربية ص ٢٣٦

١٠/ ترخيم الرباعي :

لقد اختلفت آراء النحويين في ترخيم الرباعي نحو : (قمطر) ، فذهب البصريون إلى ترخيمه بحذف الحرف الأخير (قمط) ، وحثهم إجماعهم في أن حركة المرخم باقية بعد دخول الترخيم من ضم نحو : (برثن) يا (برث) أو فتح نحو : (جعفر) يا (جعف) أو كسر نحو : (مالك) يا (مال) ، والساكن كذلك يبقى عليه ما بقي علي المتحرك^(٥) . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي قبل آخره ساكن يكون ترخيمه بحرفين بحذف آخره وحذف الساكن قبله نحو : (قمطر) ترخم (قم) ، وحثهم أن الحرف الأخير إذا حذف من الرباعي بقي آخره ساكناً ، وإذا لم يحذف الساكن الثالث فإنه يشابه الحروف وهذا لا يجوز^(٦) .

ذهب العكبري مذهب البصريين وزاد عليهم أن الاسم بعد ترخيمه يبقى علي وزن معين لا علاقة له بالأسماء ، وذلك بين في حذف التاء من الحارث فوزنه على (فاع) والحذف هنا والبناء عارضان ، وإذا رخم الاسم جاز أن يحرك نحو : (قمط) بذلك لا يشابه الحروف^(١) .

وافق العكبري ابن الأنباري الذي استدل بحذف الحرف الأخير إذا كان متحركاً نحو : (سفرجل) (سفرج) ، أو ساكناً نحو : (قمطر) (قمط)^(٢) . ووافقه من المتأخرين الزبيدي^(٣) والسيوطي^(٤) .

يرى الباحث أن ما ذهب إليه العكبري صحيح باتفاق النحاة الذين سبقوه والترخيم يكون بحذف الحرف الأخير في الرباعي حتى لا يصبح الاسم مشبهاً بالحرف .

(٥) الإنصاف ١/٣٣٥

(٦) أسرار العربية ص ٢٤٢

(١) التبيين ص ٤٥٩

(٢) أسرار العربية ص ٢٤٢

(٣) إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . ص ٤٩ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/٢٥٧

(٥) البيت لنافع سعد الطائي لم اعثر على ديوانه ووجدته في لسان العرب ١١/٦٠٧ ، وبلا نسبة في شرح

المفصل ٨/٨٧ .

١١ / زيادة اللام الأولى في (علّ) :

لقد اختلفت آراء النحويين في لام (علّ) الأولى زائدة أم أصلية في نحو :
(علّ زيدا يقوم) ، فذهب البصريّون إلى أنها زائدة وحجتهم أنها استعملت
كثيرا في نحو:

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا * يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أْتَقَدِّمًا^(١)

الشاهد فيه : (علّ) حذفت اللام الأولى من (علّ) دليلا على أن الأصل هو (علّ)
وأنّ اللام زائدة^(٢) .

في البيت السابق جاءت (علّ) بغير لام فيدل هذا على أن هذه اللام
زائدة وأنها على ثلاثة أحرف، وأنها إحدى أخوات (إنّ) عملت النصب والرفع
لشبه الفعل . والأصل في هذه الأدوات المشبهة بالفعل (أنّ) مثل (مدّ) على ثلاثة
أحرف، و(ليت) مثل (ليس) ، و(لكنّ) أصلها (كنّ) ركبت معها (لا) كما ركبت
(لو) مع (لا) فصارت (لكنّ) و(كأنّ) أصلها (أنّ) أدخلت عليها كاف التشبيه
و(علّ) أصلها (علّ) زيدت عليها اللام^(٣) .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن اللام الأولى أصلية وحجتهم أن (علّ)
حرف والحروف كلها أصلية ، لذلك اللام أصلية . وحروف الزيادة تختص
بالأسماء والأفعال ، والحروف لا يدخلها حرف من حروف الزيادة (سألتمونيها)
يدل ذلك على أصلية اللام كالألف في (ما) و(لا) و(يا) أنها أصلية والحروف لا
تدخلها زيادة^(٤) .

ذهب العكبري مذهب الكوفيين ولم يصرح به ، وبيّن أن (علّ) و(علّ)
لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف في نحو :
(نصحت لك وشكرت لك) واللام معدية للفعل في لغة ومحذوفة في اللغة الأخرى

(١) البيت لنافع سعد الطائي لم أعر على ديوانه ووجدته في لسان العرب ٦٠٧/١١ ، وبلا نسبة في شرح

المفصل ٨/٨٧ .

(٢) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٨٢٢/٢

(٣) التبيين ص ٣٥٩

(٤) الإنصاف ١/٢٠١

وكل منها أصل في لغة ويدل على ذلك تعدد اللغات في (لعلّ) و(علّ) ، و(عنّ) و(غنّ) و(لغنّ) ، والغين لا تكون بدلاً من العين^(١) .

وافق العكبري المبرد^(٢) ، ووافق المرادي واستدل هؤلاء أنّ (لعلّ) حرف بسيط ولامه الأولى أصلية ، وهو حرف مركب وقيل : اللام الأولى زائدة لمجرد التوكيد بدليل (علّ) و(لعلّ) وإلى ذلك ذهب ابن يعيش الذي قال: " الكوفيون يزعمون أن اللام أصل وأنهما لغتان وإن الذي يقول (لعلّ) غير الذي يقول (علّ) ... " ^(٣)

يبدو للباحثة أن العكبري وافق الكوفيين ولم يصرح بذلك، والأصح والأرجح قوله : أن (لعلّ) فيها لغتان (لعلّ) و(علّ) .

(١) معاني الحروف للرماني ص ١٢٤

(٢) المقتضب ٧٣/٣

(٣) شرح المفصل ٨٨/٨

المبحث الثالث: موقفه من القراءات القرآنية :

القراءات جمع قراءة وهي في اللغة مصدر قرأ ، يقال : قرأ فلان يقرأ قراءة وقرآنًا بمعنى تلا فهو قارئ^(١) . وفي الاصطلاح : اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف ، أو كفيئتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرهما^(٢) . تشكل القراءات القرآنية قاعدة عريضة في الدرس النحوي ، ألفت كثير من الكتب في توجيه القراءات وبيان وجوهها النحوية ، ومن هذه الكتب كتاب (المحتسب) لابن جني ، الذي عني فيه بتخريج القراءات الشاذة وكتاب (الكشف عن وجوه القراءات وعللها) ، والكتب في هذا المجال كثيرة ومتنوعة . وأهم ما يميز القراءات القرآنية أن الأئمة نقلوها بأمانة تامة فريدة ، ويعد هذا ضبطاً ونزاهة ، ولا يوجد نص عربي أو غير عربي يمثل هذا الضبط ، غير القرآن الكريم وصدق تبارك وتعالى في قوله : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٣) . لم تكن القراءة اجتهادا ، وإنما هي توقيفية، ومصدرها الثقة العدل ، لا يجرؤ بتغيير وجه من وجوهها ، وهي سنة متبعة^(٤) . لذلك اهتم العلماء ببحث القراءات بحثا نحويا ولغويا ، لأن القرآن هو أول مصادر الاستشهاد والاحتجاج لبلاغته وعلو مكانته . لذا نجد العكبري قد استشهد بآيات من الذكر الحكيم وقراءاته المتواترة^(٥) ، والشاذة^(٦) منها ، وذكر إعرابها ، وبين أوجه القراءة فيها نحويا . ومن النماذج التي ذكرها العكبري هي :

(١) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، تأليف د. محمد سالم محيسن ، ٤٥/١ ، ط ٣ ، مكتبة دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

(٢) البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ٣١٨/١ ، ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٤) الإتيان في علوم القرآن ، تأليف شيخ الإسلام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ٧٥/١ ، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣

(٥) القراءة المتواترة : هي كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت إحدى المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، وتواتر نقلها . القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ٦٧ .

(٦) القراءة الشاذة : هي القراءة المخالفة للرسم . القراءات القرآنية ص ٦٨ .

أولاً : موقفه من القراءات المتواترة : ومن النماذج التي ذكرها للقراءات والتي استشهد بها :

١- كلمة (يَوْمٌ) من قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٨) قرأها نافع^(٩) بالنصب ، وقرأها الباقر بالرفع^(١٠) . ذهب البصريون إلى أن الظرف يبني إذا أضيف إلى فعل مبني ، وإن أضيف إلى فعل معرب لم يبن^(١١) .
وذهب الكوفيون إلى أن (يَوْمٌ) منصوب في محل رفع خبر (هذا) و (هذا) إشارة إلى (اليوم) وفتح كلمة (يَوْمٌ) فتحة بناء ، لإضافته إلى الفعل (ينفع) ، لأنه غير متمكن في الإضافة إليه^(١٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن أن (يَوْمٌ) مضاف إلى فعل معرب، ولم يقرأ أحد من القراء (يَوْمٌ) بالرفع إلا قوله تعالى : (يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(١٣) .

٢- كلمة (نُنْجِي) من قوله تعالى : (... وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)^(١٤) قرأ عاصم^(١٥) (نَجِّي المؤمنين) بنون واحدة مشددة الجيم ، وقرأ الباقر (ننجي المؤمنين) بنونين خفيفة الجيم^(١٦) . وحجة من قرأ بنون واحدة أنه بنى الفعل للمفعول ، فأضمر المصدر ، ليقوم مقام الفاعل^(١٧) .

^(٨) الآية ١١٩ من سورة المائدة

^(٩) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أحد أصحاب القراءات السبعة الصحيحة ، نشأ في المدينة وأخذ العلم قراءة عن سبعين من التابعين ، توفي سنة ١٦٩ هـ . تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، راجعه د. عرفة مصطفى ، ٣٢/١ .

^(١٠) كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، ص ٢٥٠ ، ط ٢ ، دار المعارف القاهرة .

^(١١) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، ٤٢٤/١ .

^(١٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

^(١٣) التبيين ص ٣١٧

^(١٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء

^(١٥) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة كان تقفي القراءات ، وله اشتغال بالحديث توفي ١٢٧ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجذري ، ٣٤٦/١ - ٣٤٨ ، طبع لأول مرة لنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر ، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

^(١٦) الكشف عن وجوه القراءات وعللها السبع ١/١١٣ .

^(١٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ٨٢/١٧ ، دار الفكر بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

أمّا حجة من قرأ بنونين فإنه أصل ، وسكون الياء ، لأن الفعل مستقبل ونصب (المؤمنين) بوقوع الفعل عليهم^(١) . ضعف العكبري قراءة عاصم ولم يأخذ بها لأمرين :

١/ إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح ، والمعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون ، ونسبة النجاء إلى النجاء بعيد جدا .

٢/ أنه سکن الياء آخر الفعل الماضي من باب الضرورة^(٢) ، ولا ضرورة في القرآن وإنما في الشعر . أمّا (نجي) بنونين وقلب الثانية وإدغامها فضعيف ولا يقاس عليه^(٣) .

ثانيا : موقفه من القراءات الشاذة :

ومن النماذج للقراءات الشاذة التي استشهد بها :

١/ كلمة (حصرت) من قوله تعالى : (... أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ...)^(٤) قرأها يعقوب^(٥) وحده (حصرة) بالنصب حالا^(٦) ، وقرأها الباقر (حصرت) بالتاء الساكنة^(٧) .

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها ، ١١٣/٢

(٣) الضرورة اسم لمصدر الاضطراب تقول : حكمتني الضرورة علي كذا وكذا وقد اضطر فلان إلي كذا وكذا ومن ذلك قوله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) الآية ١٧٣ من سورة البقرة . لسان العرب ٤٨٣/٤ - ٤٨٤

(٣) التبيين ص ٢٧٣

(٤) الآية ٩٠ من سورة النساء

(٥) هو ابن إسحاق بن يزيد الحضرمي البصري ، أبو محمد أحد القراء العشرة ولد سنة ١١٧ هـ إمام أهل البصرة ، ومقرئها ، له علم بالعربية والأدب ، وله في العلم روايات مشهورة ، مصنفاته (الجامع) (وجوه القراءات) ، توفي سنة ٢٠٥ هـ . غاية النهاية ٣٨٦/٢ - ٣٨٩

(٦) معاني القرآن للأخفش ٤٥٢/١

(٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء . تعليق وتصحيح علي محمد الضياع ، ص ١٩٣ ، دار الندوة الجديدة، بيروت ، لبنان .

وقال الطبري^(١) : " ... ويقوي قراءة من قرأ بالنصب (حصرة) ما ذكر عن الحسن البصري^(٢) أنه كان يقرأ : أو جاءوكم حصرة صدورهم نصبا أيضا، وهي قراءة صحيحة في العربية ، فصيحة ... " ^(٣) ، ويرى الطبري عدم جواز القراءة بها باعتبارها شاذة ، وخارجة عن الإسلام^(٤) .

قرأ جمهور النحويين الفعل (حصرت) في موضع حال وشرط الفعل الماضي لـ (يكون) حالا دخول (قد) عليه، وأنها مقدره في قوله تعالى : (أو جاءوكم قد حصرت)^(٥) .

وافق العكبري الطبري والنحويين ، وبين أن الموصوف محذوف وتقديره : (أو جاءوكم قوما حصرت) ، فـ(قوماً) هو الحال و (حصرت) نعت لها وقد مقدره أي (قد حصرت) ، وجائز ذلك عند البصريين^(٦) ، وعلى هذه القراءة قرأ القراء في جميع الأمصار وبها يقرأ لإجماع الحجة عليها^(٧) . وخالف المبرد الذي يرى قراءة (حصرة) صحيحة ، و(حصرت) بالتاء المفتوحة غير صحيحة^(٨) ،

يرى الباحث أن العكبري مصيب فيما ذهب إليه لموافقة الإمام الطبري الذي يعد شيخ المفسرين في القراءة ، و(حصرت) بالتاء الساكنة صحيحة لاتفاق القراء السبعة عليها وأنها قراءة متواترة موافقة لرسم المصحف والعربية .

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر ، ولد سنة ٢٢٤هـ ، أخذ القراءات عن جماعة له مصنفات في التفسير والتاريخ والقراءات ، ومن مصنفاته في القراءات كتاب (القراءات) كتاب (العدد والتنزيل) . تذكره الحفاظ للذهبي ٧١٠/٢ - ٧١٦ ، طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق علي محمد عمر ، ١٠٦/٢ - ١١٤ ط ١ ، مكتبة وهبة ، مصر ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ .

(٢) هو ابن أبي الحسن ، أبو سعيد البصري ، سيد أهل زمانه علما وعملا ، قرأ القرآن علي حطان الرقاشي توفي سنة ١١٠ هـ . طبقات القراء ٤٦/١

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٩٩/٥

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢٥٠/٢ .

(٦) التبيين ص ٣٨٩

(٧) جامع البيان ، عن تأويل آي القرآن ١٩٩/٥

(٨) المقتضب ١٢٥/٤

٢ / كلمة (خالدين) من قوله تعالى: (...فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ...)^(١) . اختلف أهل العربية في نصب (خالدين) ، ذهب بعض البصريين إلى أنه نصب على الحال ، و(في النار) الخبر^(٢) ، وذهب بعض الكوفيين في قراءة عبد الله بن مسعود^(٣) في قوله تعالى : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَانِ فِيهَا)^(٤) . برفع (خالدان) على أنه خبر (إن)^(٥) ، و(في النار) متعلق به ولكنه لم يفضل هذا الوجه^(٦) . وقرأ الأعمش^(٧) وابن أبي عبلة^(٨) (خالدان) بالألف على أنه خبر (إن) ، و(في النار) متعلق به ، وقدم للاختصاص فيها تأكيد له وإعادة بضميره ، وجاز أن يكون (في النار) خبر (إن) ، و(خالدان) خبرا ثانيا ، وقرأ الجمهور (خالدين) حال من الضمير في الجار والمجرور^(٩) .

يري العكبري أن نصب (خالدين) جائز ، والرفع مسكوت عنه^(١٠) .

(١) الآية ١٧ من سورة الحشر .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥١/٢٨

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن عافل بن حبيب ، من الذين جمعوا القرآن علي عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم قرأ عليه علقمة ومسروق والأسود ، تفقه به خلق كثير ، توفي سنة ٣٢ هـ . طبقات القراء ١١/١-١٤

(٤) الآية ١٧ من سورة الحشر

(٥) التبيين في إعراب القرآن ، ٤٠٧/٢

(٦) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، د. محمود أحمد الصغير ، ص ٤٢٨ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م

(٧) هو سليمان بن مهران العلم ، أبو محمد الأسدي الكاهلي ، ولد سنة ٦١ هـ قرأ عليه حمزة الزيات وغيره توفي ١٤٨ هـ . طبقات القراء ٨٣/١ .

(٨) هو إبراهيم بن أبي عبلة ، واسمه شمر بن يقظان وقيل : أبو اسحق ، له حروف في القراءات ، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى ، واخذ عنه موسى بن طارق الحروف ، توفي سنة ١٥٣ هـ . غاية النهاية ١٩/١ .

(٩) روح المعاني ٦٠/٢٨

(١٠) التبيين ص ٣٩٢

المبحث الرابع : مسائل متفرقة :

هذه مسائل متفرقة لم استطع وضعها ضمن المسائل السابقة التي تتطوي تحت فصول ومباحث محددة ، ولهذا فضلت أن أضعها في مبحث واحد بهذا العنوان .

١/ جمع المذكر الذي فيه تاء التانيث :

لقد اختلفت آراء النحويين في جمع المذكر الذي آخره تاء التانيث نحو : (طلحة) ، فذهب البصريون إلى أنه يجمع على (طلحات) ، وحبّتهم أن هذا الاسم مفردة مؤنث مختوم بـ(تاء) تانيث ، ولا يجمع (طلحون) حتى لا يجتمع في الاسم علامتان وهذا لا يجوز ، وإذا وصف المذكر بالمؤنث في نحو : (رجل ربة) يجمع (ربعات) وليس (ربعون)^(١) ، والقياس في ذلك أنه لم يسمع من كلام العرب جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء في جمع (طلحات) ، ولم يرد ذلك إلا نادراً و شاذاً ، وتاء التانيث من حكم الألفاظ ، والواو والنون من علامات الألفاظ أيضاً ، ولم يجر الجمع بالواو والنون ؛ لأن تذكير اللفظ ضد تانيثه^(٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المختوم بتاء التانيث يجمع بالواو والنون في نحو : طلحة (طلحون) ، وحبّتهم أن (طلحة) لفظ فيه علامة تانيث وسمي به مذكراً ، لذلك يجمع بالواو والنون (طلحون) مثل الذي آخره ألف التانيث نحو : (موسى و عيسى) يجمع على المعنى (موسون) و(عيسون) ، وعلامة التذكير الواو والنون^(٣) . والعرب تجمع على التقدير بحذف حرف (طلحة) وتقديره (طلح) ، وعند الجمع (طلحون) ومن ذلك قول الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

والشاهد فيه : (الأعقاب) حيث جمع (عقبة) على الأعقاب لا على (العقبات)^(٤) ، وزاد ابن كيسان على قول الكوفيين فتح اللام عند الجمع في نحو : (الطَّحُون)

(١) الإنصاف ٤٥/١

(٢) التبيين ص ٢٢٠

(٣) المرجع السابق ص ٢٢١

(٤) الإنصاف ٤٤/١

بالفتح كما في (أَرْضُونَ) حملا على (أرضات) ، وأن العرب تجمع ما كان على (فَعَلَّة) من الأسماء دون الصفات على (فعلات) (١) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبَيَّن الجمع في (طلحة) على (طلحات) وأن الواو والتاء لفظان فيجب أن يكونا علامتين لِمَا هو لفظ ، ولفظ (طلحة) مؤنث ولم تكن علامته الواو التي هي علامة المذكر كما في تسمية امرأة بـ(جعفر) لم تجمع بالواو والنون ، بل تجمع على المعنى بالألف والتاء إذا لم تكن به علامة تأنيث ظاهرة ، و أَمَّا إذا كانت العلامة ظاهرة فوجب أن تراعى ولا تبدل بـ(علامة) أخرى (٢) . و أَمَّا جمع (موسى وعيسى) فجاز بالواو والنون لوجهين :

الوجه الأول : أن الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فـ(جرت) مجرى بقية حروفه .

الوجه الثاني : أنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث بل تبدل نحو: (نجوى) على نجوات ، وأما الشعر في نحو عقبة (الأعقاب) فإنه شاذ وجمع تكسير ، غير منضبط خلاف جمع التصحيح فإنه مضبوط ، و أَمَّا (أرضون) وبابه فـ(الواو) ليست علامة للتذكير وأنها عوض للمحذوف تاء التأنيث أو عوضا من حذف لام الكلمة (٣) .

وافق العكبري كلا من سيبويه الذي قال : " و أَمَّا ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصفحة وصفحات ، وجفنة وجففات ، وشفرة وشفرات ، وجمرة وجمرات " (٤) . والمبرد الذي قال : " الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعَلَّة) جمعته بالألف والتاء حرّكت أوسطه ، لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقا

(١) الإنصاف ١/٤٥

(٢) التبيين ص ٢٢٢

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٣

(٤) الكتاب ٢/١٨١ ط بولاق

بين الاسم والنعته ، وذلك في طلحة طلحات ...^(١) . وقال ابن السراج :
" ... طلحة وطلح وتمر ونخلة ونخل وصخر وصخرة إذا أردت القليل
جمعه بالتاء ، ..."^(٢) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٣) .

يرى الباحث أن العكبري مصيب فيما ذهب إليه ، لأنه لم يُسمع من العرب
الاسم المختوم بتاء التانيث يجمع بالواو والنون ، والعرب أهل اللغة .

٢ / اسمية (كيف) :

لقد اختلفت آراء النحويين في اسمية (كيف) ، فذهب سيويوه إلى أنها ظرف
وحجته أن موضعها نصب دائماً ، وتقديرها في أي حال أو على أي حال وأن جوابها
يقال فيه : " على خير "^(٤) . ذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها اسم ، وحجتهم أن
موضعها رفع مع المبتدأ ، وأن تقديرها في نحو : (كيف زيد) صحيح زيد^(٥) ، وذهب
الزجاجي إلى أنها تكون بمعنى التعجب كما في قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ
أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٦) ، وأنها تكون بمعنى الاستفهام في نحو : (كيف أبوك صانع ؟)
و(كيف زيد ؟)^(٧) .

وافق العكبري كلا من الأخفش والسيرافي في اسميتها واستدل علي ذلك بعدة أشياء منها :
١ / أنها داخلة تحت حد الاسم ، وأنها تدل على معنى في نفسها ، ولا تدل على
زمان ذلك المعنى^(٨) .

٢ / أنها سؤال عن الحال ، فجوابها يكون حالا في نحو : كيف زيد ؟ فيقال :
صحيح أو مريض .

(١) المقتضب ١٨٦/٢

(٢) أصول النحو ٤٤٢/٢

(٣) شرح المفصل ٤٧/١

(٤) مغني اللبيب ٢٢٦/١

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة

(٦) الآية ٢٨ من سورة البقرة

(٧) كتاب حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ،
ص ٣٥ ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٨) التبيين ص ١٣٠

٣/ بعض العرب يدخل عليها حرف الجر في نحو : (على كيف تبيع الأحمرين) (١)
وقال بعضهم : " انظر إلى كيف يصنع ؟ " وهذا شاذ في الاستعمال ، ولكنه يدل
على الاسمية .

٤/ وكونها حرفاً باطل ، لأنها تفيد مع الاسم فائدة تامة نحو : (كيف زيد ؟) ،
والحرف لا يكون مع الاسم جملة مفيدة . وكونها فعلاً باطل لأنها لا تدل على
حدث وزمان ، ولا على الزمان وحده ، وليها الفعل بلا فصل نحو :
(كيف صنعت ؟) (٢) .

وافق العكبري ابن الأنباري (٣) ، ووافقه ابن يعيش (٤) وابن هشام (٥) الذي قال :
" لم يقل أحد إن (كيف) ظرف إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر
بقولك على أي حال سؤلاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها في تأويل الجار
والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازاً " .

تري الباحثة أنها اسم موافقة للعكبري ، لأن الاسم هو الذي يدخل عليه حرف
الجر ، ولم يقل أحد أنها فعل ، لأن الفعل حكمه التصريف ودخول الضمائر عليه
ولم تكن حرفاً ، لأن الحرف لا يدخل على حرف ، ولا يفيد إلا مع غيره .
٣/ حد (٧) الاسم :

لقد اختلفت آراء النحويين في حد الاسم ، فذهب سيبويه إلى أن الاسم رجل
وفرس وحائط ولم يصرح له بـ(حد) (٧) .
وذهب ابن السراج إلى أنه كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان

(١) الذهب والزعفران ، وقيل : الخمر واللحم . لسان العرب مادة (حمر) .

(٢) التبيين ص ١٣١

(٣) أسرار العربية ص ١٤

(٤) شرح المفصل ١٠٩/٤

(٥) مغني اللبيب ٢٢٥/١

(٦) الحد : هو ما يميز الشيء عما عداه . شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي ،
تحقيق د. متولي رمضان أحمد الدميري ، ص ٤٩ . جامعة الأزهر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٧) الكتاب ١٢/١ شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

محصل^(١) . وذهب بعض إلى أنه سما بـ(مسماه) ، فأوضحه وكشف معناه، وذهب بعض إلى أنه كل لفظ دل على معنى في نفسه ولم يدل على زمان ذلك المعنى^(٢) . وذهب بعض إلى أنه ما استحق الإعراب أول وضعه ، وذهب آخرون إلى أنه ما استحق التنوين أصل وضعه^(٣) . شرح العكبري(غير مقترن بزمان محصل) أنه يريد الزمان المقترن به ، ويخرج منه الفعل والمصادر لا دلالة لها على زمان لا مجهول ولا معين^(٤) .

خالف العكبري بقية المذاهب ، وبين حد الاسم ما جاز الإخبار عنه ، ويدل على ذلك أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما ، والاسم هو المخبر عنه . وافق العكبري المبرد الذي قال : " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم "^(٥) .

وقال الزجاجي:"الحد هو الدال على حقيقة الشيء "^(٦) . وقال ابن الأنباري : "...ما استحق الاعراب أول وضعه وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تتيف سبعين حدا ، ومنهم من قال : لا حد له ، ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال : "الاسم رجل وفرس وحائط ."^(٧) ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٨) . والسيوطي^(٩) . يرى الباحث أن ما ذهب إليه العكبري صواب ، لأن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما ، والاسم هو المخبر عنه ، والاسم أصل ، والفعل والحرف فرع عليه ، والفعل يدل على الاستمرار ، والحرف لا يفيد إلا مع غيره .

(١) الأصول في النحو ٣٧/١ ، ويراد بالمحصل (الماضي ، والحاضر ، والمستقبل)

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ .

(٣) التبيين ص ١٢١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٢٤

(٥) المقتضب ٣/١ ، الصاحبى ص ٩١

(٦) الإيضاح في علل النحو ص ٤٦

(٧) أسرار العربية ص ٩

(٨) شرح المفصل ٢٣/١

(٩) الأشباه والنظائر ١٣٨/٤

٤ / حد الفعل :

لقد اختلفت آراء النحويين في حد الفعل ، فذهب ابن السراج إلى أنه كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل^(١) ، وذهب أبو علي إلى أن الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه^(٢) ، وذهب بعض إلى أنه ما كان صفة غير موصوف نحو : (هذا رجل يقوم) فـ(يقوم) صفة لرجل ، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء^(٣) .

وافق العكبري سيبويه الذي قال : " و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع " ^(٤) . وقال ابن الأنباري : " حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل ، وقيل : ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء ... " ^(٥) ووافقه من المتأخرين ابن يعيش^(٦) وابن فارس^(٧) .

٥ / فاعلية (أفعل) في التعجب^(٨) :

لقد اختلفت آراء النحويين في صيغة (أفعل) التعجب اسم هو أم فعل ؟ ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وحجتهم دخول نون الوقاية عليه نحو : (ما أحسنني عندك) ، و هي من خواص الأفعال نحو : (أرشدني) و(أسعدني) ، ولا تدخل على الاسم نحو : (مرشدني ومسعدني)^(٩) . وهذا ضعيف على لغة

(١) التبيين ص ١٣٩

(٢) المرجع السابق ص ١٤٠

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٥٣

(٤) الكتاب ١٢/١ شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

(٥) أسرار العربية ص ١١

(٦) شرح المفصل ٣/٧

(٧) الصاحبي ص ٩٤

(٨) التعجب هو أسلوب يحكمه القياس حيناً والسماع حيناً آخر ، وله صيغة قياسية وهي ما أفعل نحو : (ما أجمل) ، و (ما أعظم) ، و (وما أحسن) ، و صيغة ما أفعل به نحو : (أجمل به) و (أعظم به) ، و (أحسن به) ، والسماعية كثيرة منها (كيف) في قوله تعالى : (كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم . معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٤٣ .

(٩) الإنصاف ١/٢٥٥

حمير^(١) . وإلى ذلك ذهب الكسائي من الكوفيين^(٢) ولا يجوز التعجب في نحو :
(قطني) و (قطني) لأن الأصل (قد) بمعنى اكفف فأشبهت فعل الأمر ولحقه حكم
من أحكامه^(٣) . كما في قول الشاعر :

امتلاً الحوض وقال قطني * مهلا رويدا قد ملأت بطني^(٤)

الشاهد فيه : (قطني) دخلت نون الوقاية على الاسم مما يدل على أن نون الوقاية قد
تلحق بعض الأسماء ، ولحقت (قط) للمحافظة على سكون (الطاء) الذي هو حالة
البناء ، وأنه لا يدل على فعلية ، وشاذ لا يقاس عليه^(٥) .
ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم ، لأنه لم يتصرف ويدخله التصغير ،
وهو من خصائص الأسماء . كما في قول الشاعر :

يا ما أميلح غزولنا شدن لنا * من هؤلئائك الضال والسمر^(٦)

الشاهد فيه : (أميلح) تصغير لأملح وهو فعل التعجب ، مما يستدل به على اسمية
(أفعل) في التعجب^(٧) . ومما يدل على أنه اسم تصح عينه نحو : (ما أقومه) ،
(ما أبيعه) كما تصح العين في الاسم نحو : (هذا أقوم منك) ، (أبيع منك) ، وإذا
كان فعلا يجب أن تل عينه بقلبها ألفا في نحو : (قام) و (باع)^(٨) . وأيضا أنه جامد
لا يتصرف ويدل على ذلك (ما أعظم الله) ولو كان فعلا لتصرف وكان التقدير
شيئا عظم الله وعظمة الله^(٩) .

(١) اسم قبيلة (بكسر الحاء) وسكون الميم وفتح الياء ، تسكن اليمن . معجم البلدان الإمام شهاب الدين أبي
عبد الله ياقوت الحموي ، ٣٠٦/٢ دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٨٧/٢ .

(٣) التبيين ص ٢٨٧

(٤) لم أعر عليه وعلى قائله ولم يذكره سيوييه ، ووجدته بلا نسبة في إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح
وتحقيق محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، ص ٥٧ ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ، لسان العرب ٣٨٢/٧
-خزانة الأدب ٤٥/١ .

(٥) الإنصاف ١٢٧/١ .

(٦) البيت لقيس المجنون في شرح ديوان قيس بن الملوّح العامري ، شرح وتحقيق د. رحاب عكاوي ، ص
١١٤ دار الفكر العربي ، بيروت ، برواية من هولياء بين الضال والسمر .

(٧) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٤٤٣/١ .

(٨) الإنصاف ١٢٤/١

(٩) التبيين ص ٢٩٠

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن التصغير من خصائص الأسماء ، وتصغير فعل التعجب لفظا لا معنى ، والمراد تصغير المصدر بتصغير فعله ، والفعل يقوم مقام المصدر ، لأنه يدل عليه بلفظه وأنه جامد لا يتصرف ولا يدل على الاسم كما في (نعم) و (بئس) و (عسى) أنها أفعال لا تتصرف وأن فعل التعجب ماضي والتعجب لا يكون إلا من أمر متحقق موجود كما أن نعم وبئس كذلك ، ومما يدل على أنه جامد أنه أشبه الاسم وصحت فيه الياء ، والواو في نحو: (ما أقومه) ، و (ما أخوفه) وهذا غير صحيح بدليل قوله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) ^(١) الواو في (استحوذ) وفي قول العرب : " استتوق الجمل " ^(٢) .

وكذلك (استتيست الشاة) ^(٣) ، الياء في (استتيست) ، فصحت الواو والياء ولم يشابهها الاسم . وافق العكبري ابن الشجري فيما ذهب إليه في فعلية (أفعل) التعجب في نحو : (ما أكرم عبد الله !) وإلى ذلك ذهب الكسائي ^(٤) وزاد عليه بعدم وضع حرف للتعجب يدل عليه ، بل جعلوا له صيغة تكون علامة لما أرادوه ^(٥) .

يرى الباحث من كلام البصريين أن العكبري موفق فيما ذهب إليه في صيغة (أفعل) في التعجب أنها فعل بدليل (نعم) و (بئس) و (عسى) فهي أفعال لا تتصرف ، ولا يدل جمودها على أنها أسماء .

٦/ التعجب من الألوان :

لقد اختلفت آراء النحويين في التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بناء التعجب من الألوان ،

(١) الآية ١٩ من سورة المجادلة

(٢) المثل لطرفة بن العبد لما سمع وهو صغير قول المتلمس وقد أتتاسي الهم عند احتضاره * بناج عليه الصيعرية مكرم . جمهرة الأمثال للشيخ الأديب أبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم عبد المجيد، قطامش ، ٥٤/١ ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٣) قال ابن فارس : " عنز استتيست إذا صارت كالتيس في جرأتها وحركتها يضرب مثلا للدليل يتعزز " معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، ٣٦٠/١ ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

(٤) شرح التصريح علي التوضيح ٨٧/٢

(٥) الأمالي الشجرية ١٢٩/٢

وحجتهم ما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب ، والأصل لا يستعمل مما كان لونا ، ولا يجوز منهما ولا من غيرهما من الألوان . أمّا الفعل فيأتي منهما على (أفعل) نحو: (أحمر) ، و(أصفر) ، و(أخضر)^(١) . ولا يجوز أن يقال : ما أيده ، ولا ما أرجله من اليد والرجل ، ويجوز إذا كان مراد من قوله : ما أيده من اليد بمعنى النعمة ، وما أرجله من الرجل . ويجوز في الصفة ما أحمره وأسوده لا من اللون في نحو: (ما أحمره وأسوده) ، والصفة ليست بألوان لذلك يجوز فيها التعجب^(٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن فعل التعجب يبنى من الألوان (البياض والسواد) نحو: (ما أبيض الثوب!) ، وما أسود الشعر ! وحجتهم في ذلك سماعا وقياسا . أمّا السماع فقول الشاعر :

جارية في درعها الفضايف * تقطع الحديث بالايماض^(٣)
أبيض من أخت بني أباضي

الشاهد فيه : (أبيض) حيث جاء بـ(أفعل) التفضيل من البياض وهذا يجيزه الكوفيون في البياض^(٤) .
وقال آخر :

إذا الرجال شتّوا واشتدّ أكلهم * فأنت أبيضهم سربال طبّاخ^(٥)

الشاهد فيه : (أبيضهم) حيث اشتق فعل التفضيل من اللون الأبيض والألوان عادة لا تستخدم في التفضيل مباشرة بل يقال : "أكثر بياضا أو أشد أو أنصع ...". وهذا شاذ عند البصريين والكوفيون يجيزون مجيء أفعل من السواد والبياض^(٦) .
و أمّا القياس عندهم فبينوا جواز التعجب من السواد والبياض دون بقية الألوان

(١) الإنصاف ١/١٤٣

(٢) أسرار العربية ص ١٢١

(٣) البيت في مجموع أشعار العرب المشتمل علي ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وليم بن السورد ، ص ١٧٦ ، ط ٢ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

(٤) الإنصاف ١/١٤٢

(٥) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٥٠ .

(٦) المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية ١/١٨٧

لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب بقية الألوان الأخرى (حمرة وصفرة ...)^(١) قال ابن يعيش : في كتابه (شرح المفصل) " ... أما القياس فإن أفعالها ليست ثلاثية على فعل ، ولا على أفعل ..."^(٢) .

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن رأيه في الشعر الذي استدل به الكوفيون في صيغة (أفعل) أنها اسم بمنزلة شيء أسود وأبيض ، وأنه من الشاذ أن يحتج بمثل الأبيات التي ذكروها . وأن البياض والسواد أصلان ، لا يجوز أن يبنى منهما صيغ التعجب لأنه زائد على أربعة أحرف ، والأصل ألا يزيد عن ثلاثة أحرف ، ولا يتغير كـ(تغيير) الفرع كما في النسب إلى حنيفة حنفيّ بحذف التاء ويا فعيلة ، وإلى ثقيفي ثقفيّ وهذا شاذ عند سيبويه ومثبه بحنفي وعند المبرد قياس^(٣) .

٧/ (ما) التعجبية :

لقد اختلفت آراء النحويين في (ما) التعجبية ، فذهب البصريون إلى أنها اسم تام بمنزلة شيء مرفوع بالابتداء ، وحجتهم أنها تضمنت معنى التعجب وأن يكون خبرها مفيدا^(٤) ، وقد تكون (ما) مقدرة بشيء في نحو : (شيء أحسن زيدا) ذهب الكوفيون إلى أنها تكون بمعنى (الذي)^(٥) ، وحجتهم لم تكن بمعنى (شيء) ، لأنها غير تامة في نفسها ، وأنها مبهمة والإبهام يقتضي الإيضاح^(٦) . وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين . وذهب الفراء إلى أنها استفهامية بمعنى التعجب^(٧) في نحو : قوله تعالى : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)^(٨) .

(١) التبيين ص ٢٩٣

(٢) شرح المفصل ٩٤/٦

(٣) الخصائص ١١٠/٢

(٤) التبيين ص ٢٨٣

(٥) كتاب الأزهية في علم الحروف ، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ص ٧٣ ، دمشق ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(٦) التبيين ص ٢٨٤

(٧) معاني القرآن ١٠٣/١

(٨) الآية ١٧٥ من سورة البقرة

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبين أن (ما) جاءت تامة في نحو قوله تعالى :
(فَنِعْمًا هِيَ)^(١) . أي فنعم شيء هي^(٢) . أما إذا كانت بمعنى (الذي) فلا يظهر لها
إيضاحا بالعلة ؛ لأن (الذي) تفسر بـ(شيء) كما في (شيء أحسن زيدا) ،
و(الذي أحسن زيدا شيء) (والتفسير الثاني أفضل^(٣)) .

وافق العكبري كلا من ابن السراج^(٤) والزجاجي الذي قال :
"...ما أحسن زيدا التقدير شيء أحسن زيدا ، فما اسم مبتدأ ، وأحسن خبره وفيه
ضمير الفاعل ، وزيدا مفعول به ، والمعنى معنى التعجب"^(٥) . وقال ابن
الأنباري : " ... فذهب سيوييه وأكثر البصريين إلي أنها بمعنى شيء ، وهو في
موضع رفع بالابتداء ، (وأحسن) خبره ، تقديره شيء أحسن زيدا ، ..."^(٦) .
ووافق من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : " أن مذهب سيوييه والخليل فيها أنها
اسم تام غير موصول ولا موصوف وتقدرها بشيء والمعنى فيها شيء حسن زيدا
أي جعله حسنا ..."^(٧) .

يرى الباحث أن (ما) تعددت معانيها والقرآن خير شاهد لذلك كما في قوله
تعالى : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^(٨) (ما) بمعنى (الذي)^(٩)
وفي قوله تعالى : (وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)^(١٠) (ما) استفهامية . وفي قوله
تعالى : (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا...)^(١١) (ما) شرطية وفي نحو :
(مررت بما معجب لك) أي بشيء معجب فـ(ما) نكرة موصوفة^(١٢) .

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة

(٢) التبيين ص ٢٨٤

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة

(٤) أصول النحو ٩٨/١

(٥) مجالس العلماء ص ١٦٤

(٦) أسرار العربية ص ١١٢

(٧) شرح المفصل ١٤٩/٧

(٨) الآية ٤٩ من سورة النحل

(٩) الجنى الداني ص ٣٣٧

(١٠) الآية ١٧ من سورة طه

(١١) الآية ١٠٦ من سورة البقرة

(١٢) الجنى الداني ص ٣٣٧ .

٨/ نعم وبئس :-

لقد اختلفت آراء النحويين في (نعم) و (بئس) أفعال هما أم اسمان ؟ ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلا ماضيان ، وحجتهم اتصال تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل بها نحو : (نعمت المرأة هند) ، ولا يكون هذا في الأسماء (١) ، وقد يستتر فيهما الضمير على التفسير نحو : (ربه رجلاً) ، ويتصل ضمير المرفوع بهما كما قال الكسائي : " نعموا رجالا الزيدون " (٢) ، وأنهما ليست حرفا بالإجماع ، وأنهما مبنيان على الفتح كـ(الأفعال) الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة (٣) ، وانهما لو كانا اسمين لكانا إمّا جامدان أو وصفان فلم يجز ذلك، والاشتقاق فيهما ظاهر ، ولأنهما من نَعِمَ الرجل إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن تكون وصفا ولو كانتا كذلك لظهر الموصوف معهما ، وإذا لم يجز أن تكون حرفا ولا اسما ثبت أنهما فعلا (٤) .

ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان (٥) ، وحجتهم من الأوجه الآتية :-

- ١/ دخول حرف النداء عليها نحو : (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، وحرف النداء مختص بالأسماء ، .
- ٢/ دخول حرف الجر عليهما نحو : (نعم السير علي بئس العير) .
- ٣/ تجردهما من الحدث والزمان .
- ٤/ جمودهما ، ولو كانا فعلين لتصرفا تصرف الأفعال .
- ٥/ دخول اللام عليهما إذا وقعتا خبرا لـ(إنّ) نحو : (إنّ زيدا لنعم الرجل) ، ولا تدخل اللام إلا على الاسم أو على الفعل المضارع ، ونعم ليست فعلا مضارعا ، ولا تدخل على الماضي فنثبت أنها اسم (٦) .

(١) التبيين ص ٢٧٥

(٢) اللباب في علل البناء الإعراب ١٨٠/١

(٣) أسرار العربية ص ٩٦

(٤) التبيين ص ٢٧٦

(٥) معاني القرآن للفراء ١٤١/٢

(٦) التبيين ص ٢٧٧

ذهب العكبري مذهب البصريين ، وبيّن أن حرف النداء يدخل على المفرد أو المضاف أو ما شابهه ، ولا يدخل على الجمل ، ونعم الرجل جملة ، ولا يجوز (يا زيد منطلق) ، أمّا قولهم : " لا يحسن اقتران الزمان به " إنما يقرن بالفعل الزمان المراد به ، ويفصل بالزمان بين الماضي والمستقبل ، وهنا لا وجود لهذا لأن (نعم) و (بئس) يستوفيان غاية المدح والذم . و أمّا دخول اللام عليهما فلا يدل على أنهما اسمان ، وأنّ اللام قد تدخل على الحرف في نحو : قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (١) ويدل هذا على جمودهما، لأنها أشبهت الأسماء فدخل عليهما ما يدخل على الأسماء من حروف توكيد وغيره (٢) .

وافق العكبري ابن السراج الذي قال : " نعم وبئس فعلان ماضيان، كان أصلهما نِعَمَ وبئسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرف الحلق وهما : العين في نعم والهمزة في بئس فصار نِعَمَ وبئسَ ... " (٣) . ووافقه من المتأخرين ابن الحاجب (٤) والسيوطي (٥) .

يرى الباحث أن العكبري مصيب فيما ذهب إليه أن نعم وبئس فعلان لما جاء عن العرب في قول الشاعر :

خالتي والنفس قدما أنهم * نعم الساعون في القوم الشطر (٦)

الشاهد فيه : (نعم) بالتحريك على الأصل ، وأنها فعل بدليل الساعون فاعل مرفوع بالواو ، لأنه جمع مذكر سالم (٧) .

(١) الآية ٥ من سورة الضحى

(٢) التبيين ص ٢٨٠

(٣) أصول النحو ١١١/١

(٤) هو أبو بكر المعروف بابن الحاجب النحوي ، ولد سنة ٥٧٠هـ ، مقرئ ، نحوي ، من مصنفاته (الكافية في النحو) ، (الشافية في الصرف) ، توفي سنة ٦٤٦هـ . بغية الوعاة ١٣٤/٢ . شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف رضي الدين محمد الحسن الاسترأبادي ، وضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، ٤ / ٢٣٨ ، ط ١ ، دار الكتب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان

(٥) همع الهوامع ٨٤/٢ ط بيروت

(٦) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ، ص ٥٨

(٧) الإنصاف ١١٩/١

٩/ النون في التثنية والجمع :

لقد اختلفت آراء النحويين في النون في التثنية والجمع ، فقال سيبويه: "كأنها عوض"^(١) ، ولم يقل إنها عوض من الحركة والتنوين ، وذهب بعض البصريين إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام نحو : (الرجلان) ، ومع الممنوع من الصرف اسما نحو : (أحمد) وصفة نحو : (أحمر) ، ومن التنوين نحو: (فتى) و (رحي) ، وحثهم في ذلك أن الاسم يلزمه حركة وتنوين وتعذر ذلك في التثنية والجمع ، فعوض منهما النون . وإنها زيدت في الأمثلة الخمسة (الأفعال الخمسة) عند العرب كثيرا عوضا عن الضمة ودليل على تعويضها من الحركة^(٢) . أما تعويضها من التنوين فالنون والتنوين لفظهما سواء نحو : (محمدن - محمد) وكذلك وجود النون في موضع حركة وتنوين ، وحذفها في الإضافة (تنوين) نحو : (غلاما زيد) أي قام غلاما زيد ، وهذا يبيّن الفرق بين ثبوتها أي وجودها وحذفها . وذهب آخرون إلى أنها بدلا من الحركة ، وحثهم أن حروف المد غير مستحقة للحركة لقيامها مقام الحركة ، وأنها دالة على الإعراب ، وأن النون في موضع لا يستحق الحركة نحو : (العصا والرحى) . وكذلك تثبت النون مع الألف واللام من غير تنوين نحو : (الرجلان) وتثبت أيضا في الاسم الممنوع من الصرف نحو : (أحمدين) ، والصفة نحو : (أحمرين) . وتثبت النون في المبني نحو : (هذان) ، و (اللذان)^(٣) ، وليس بدلا من التنوين في نحو : (عصيان) ، و (رحيان)^(٤) . ذهب الفراء إلى أنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى في نحو : (رأيت زيدا) ، وحثه الالتباس بالمفرد المنصوب حال الوقف ، وعلى ذلك التثنية والجمع^(٥) .

وافق العكبري سيبويه الذي قال في كتابه : " كأنها عوض "^(٦) ولم يقل إنها عوض ، ويدل ذلك على أنها عنده ليست عوضا من شيء . بيّن العكبري أن الحركة مقدرّة ولا تظهر على هذه الحروف خلاف ألف المقصور ، والنون عوض

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٠٥

(٢) أسرار العربية ص ٥٤

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني لإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ص ٣٣٩ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٤) أسرار العربية ص ٥٤

(٥) همع الهوامع ١/١٦٤ ط بيروت

(٦) الكتاب ١/١٨ ط بولاق .

من ظهور الحركة المقدرة إذا كانت حروف إعراب ، وحروف الإعراب لا تعرى عن الإعراب لفظاً وتقديراً ، وأن هذه الحروف تلزمها حركة ، وإن لم تقدر عليها بذلك فـ(النون) عوض من لفظ الحركة . والفرق بين الحركة ولفظها نحو :

(دارُ ومالُ) الألف مفتوحة ، لأن وزن الكلمة (فعل) فتعذرت حركتها والألف حرف تثنية يدل على التثنية والإعراب، وضعفت دلالاته على كل من هذين ، فجعلت النون مقوية له ، والمقصود تظهر حركته في التثنية نحو : (عصا) عصوان ، (رحى) رحوان فيعود إلى أصله كالاسم الصحيح . تثبت النون مع الألف واللام إذا كانت عوضاً من الحركة والتتوين وتعذر دلالتها على أحدهما لزواله ، وبقيت دالة على الآخر في نحو : (الواو) في الزيدون تدل على الجمع وعلى العلم والعلمية، وفي (سنون) تدل على الجمع فقط وذلك بين في كان وأخواتها في الأصل تدل على الحدث والزمان^(١) ، وكذلك ثبوت النون مع الألف واللام بدلا عن الحركة . أمّا الممنوع من الصرف فيدل عليه ما ذكر زيادة عليه أنه إذا كان اسماً نحو : (أحمد) في المفرد ، وفي التثنية (أحمدين) يصير نكرة والصفة نحو : (أحمر) في المفرد وفي التثنية (أحمرين) فتخرج عن شبه الفعل بذلك يجوز التتوين وثبوت النون نحو: (هذان) ، و(الذان) ووضعهم على اللفظ وأنهما ليسا بنكرة ، والتثنية الصناعية^(٢) توجب التكرير نحو : (أنتما) ، والنون عوض من الألف المحذوفة في (ذا) ، لأن (ذا) في المفرد ألف وفي التثنية يلزمها ألف نحو : (ذا) فحذفت الأخيرة وعوض عنها بالنون فصارت (ذان) .

خالف العكبري الفراء مبيناً أن ثبوت النون بعد الياء وبعد الألف لا تلتبس مع الياء ، وأن النون تثبت مع الألف واللام نحو : (الرجلان) ، ولا تثبت ألف المنصوب مع الألف واللام ، وأن الفرق قد حدث بأمور آخر غير الفرق بالنون .

وافق العكبري الرماني الذي قال : " أن نون التثنية نحو الزيدان والغلامان تسقط في الإضافة وتثبت مع الألف واللام ، وهي مكسورة لانتقاء الساكنين ، وتقول : " غلاماً زيد " . و أمّا نون الجمع فنحو المسلمون والصالحون والزيدون

(١) التبيين ص ٢١٣ .

(٢) هي التي تقضى بإضافة علامة التثنية إلى أصل الضمير نحو : إضافة (هما) و (كما) إلى الضمير(أيأ) حيث يقال : إياهما وإياكما وإضافة (تما) إلى الضمير في (أنتما) . معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٣٩

هي مفتوحة أبداً لأن ما قبلها واو مضمومة أو ياء مكسورة...^(١) . وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري^(٢) . ووافقه من المتأخرين ابن يعيش الذي قال : " النون عوض من الحركة والتنوين والحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً والتنوين دليل كونه منصرفاً متمكناً"^(٣) .

يوافق الباحث العكبري ، في النون عوض من التنوين والحركة نحو : (محمدٌ) ، (محمداً) ، وأن الحركة تدل على الفاعل أو المفعول ، والتنوين يدل على التصرف أو غيره .

١٠ / تنوين المقابلة^(٤) :-

لقد اختلفت آراء النحويين في التنوين في (مسلمات) ، فذهب سيبويه إلى أن التنوين مقابل النون في (زيدون) ، وليست للتصرف ، وحجته ثبوت التنوين في المعرفة المؤنثة في نحو قوله تعالى : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٥) . وفي قول العرب : " هذه عرفات مباركا فيها " فنصبوا عنها الحال^(٦) ولا تنصب النون نكرة ، وأما تعريفها فلا يدخل عليها الألف واللام نحو : (العرفات) وهذا يدل على أن التنوين ليس صرفاً . ذهب الربيعي^(١٨) إلى أن التنوين تنوين صرف ، وحجته أن التنوين يسقط بالألف واللام وبالوقف ، وثبوتته بذلك علامة للتصرف كما في الاسم المفرد ، وليس مقابلاً للنون في (مسلمون) لأنها تسقط في الألف واللام ، ولا في الوقف^(٤) .

(١) كتاب معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ص ١٤٩ .

(٢) أسرار العربية ص ٥٤

(٣) شرح المفصل ١٠٤/٤

(٤) هو نون زائدة ساكنة تلفظ ولا تكتب ، تلحق جمع المؤنث السالم (مؤنثات) لتكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم (مؤنثون) . موسوعة الدحداح في علم العربية ، معجم لغة النحو العربي ، السفير أنطون الدحداح ، راجعه د. جورج منري عبد المسيح ، ص ١٠١ ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

(١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، ١٤٨/١ ، الهيئة المصرية العامة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرغ الربيعي ، ولد سنة ٣٢٨ هـ ، عالم بالعربية ، وهو من تلاميذ الفارسي ، من مصنفاته (كتاب البديع) ، (شرح إيضاح الفارس) . إنباه الرواة ٢/٢٩٧ .

(٤) كتاب ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، ص ١٣ .

وافق العكبري سيبويه وزاد عليه أن التتوين في (مسلمات) عوض من الفتحة ، وهذا الاسم يستحق الحركة بالفتح في حالة النصب ، ولتعذره ألحق بـ(مسلمين) عوض من الحركة والتتوين . ويكون التتوين عوضا من الحركة في التنثية والجمع لذلك حذفت الألف واللام وتعويضه من حركة واحدة لا يلزم ثبوته بكل حال^(٥) ، ووافق المبرد^(٦) وابن الأنباري^(٧) ، ووافقه من المتأخرين المرادي^(٨) ، والسيوطي^(٩) ، وذهب هؤلاء إلى أن التتوين في (مسلمات) في مقابلة النون في (مسلمين) ، وأنه ليس تتوين صرف .

١١ / علة زيادة تتوين الصرف :

لقد اختلفت آراء النحويين في علة زيادة تتوين الصرف ، فذهب البصريون إلى أن التتوين دخل الأسماء فرقا بين المنصرف المتمكن وبين الممتنع من الصرف^(١) . وذهب سيبويه إلى أنه أريد به بيان خفة الاسم وثقل الفعل ، وحجته أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل ، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى لا عن طريق اللفظ^(٢) ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه ودلّ على مسمي واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه نحو : رجل معناه الذكر من بني آدم والفرس الحيوان الصهال . والثقل ما كثرت مدلولاته ولوازمه ، فالفعل مدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك^(٣) .

ذهب الكوفيون إلى أن المراد به الفرق بين المفرد والمضاف^(١) ، وذهب الفراء إلى أن المراد به الفرق بين الاسم والفعل ، وحجته الأفعال ثقيلة والأسماء خفيفة ، فجعل لازما للأخف^(٢) . وإلى ذلك ذهب الكسائي^(٣) .

(٥) التبيين ص ٢١٨

(٦) المقتضب ٣/٣٣١

(٧) البيان في غريب اعراب القرآن ١/١٤٨

(٨) الجني الداني ص ١٤٥

(٩) همع الهوامع ٢/٨٠ ط بيروت .

(١) كتاب اللامات ص ٣٠

(٢) التبيين ص ١٧٣

(٣) مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير الحلواني ، ص ١١٦ ، دار الشرق العربي ، بيروت - لبنان ،

حلب - سوريا ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(١) الايضاح في علل النحو ص ٩٧

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة

(٣) كتاب اللامات ص ٣١

وافق العكبري سيبويه الذي قال : " اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا ... " (١) .

رد العكبري قول الذين ذهبوا إلى أن التتوين فرّق بين الاسم والفعل مبينا الآتي

١/ الفرق بينهما من جهة المعنى ، الاسم يدل على معنى واحد والفعل يدل على معنيين .

٢/ العلامات المفرقة اللفظية بينهما كثيرة مثل : (قد) ، و(السين) ، و(سوف) ،

والتصرف للفعل ماضيا ومضارعا وأمرا ، والاسم يعرف بالألف واللام .

٣/ الاسم الذي لا ينصرف لا تتوين فيه ، وهو مباين للفعل (٢) .

أمّا قول الفراء فصحيح إن حمل علي ما ذكر وإن حمل علي ظاهر اللفظ كان

تعليل الشيء بنفسه ، لأنه يصير تتوين يفرق بينما ينون وبينما لا ينون أي تعليل

الشيء بنفسه (٣) . و أمّا من ذهب إلى أنه فرّق بين المفرد والمضاف فغير صحيح

فالمفرد مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص يحتاج إلي ما بعده ،

وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمة فيكون مفردا مع أنه لا

ينون (٤) نحو : (مررت بمصايح المدينة) .

يوافق الباحث العكبري فيما ذهب إليه ، لأن الفعل تكثر مدلولاته وانقسامه إلى

ماض ، ومضارع ، وأمر ، ولكل منهم خاصيته ، والاسم ما دل على مسمي واحد .

بعد دراسة هذه المسائل نجد العكبري بصري المذهب ، لموافقته في كل المسائل

الخلافية التي ذكرت بين الفريقين (الكوفيين والبصريين) ، ولم يكن كوفي المذهب

إلا في مسألة واحدة مسألة (لعل) (٥) .

(١) الكتاب ٢٠/١ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون .

(٢) التبيين ص ١٧٥

(٣) المرجع السابق ص ١٧٤

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٩

(٥) المرجع السابق ص ٣٥٩ .

الخاتمة

أحمد الله حمداً كثيراً وأشكر فضله وأسأله حسن الخاتمة فقد خرج البحث بمنهجه الذي التزمت به ، وبذلك يمكن تلخيص أبرز ملامح نهج العكبري الذي هو أحد موضوعي البحث في الآتي : -

أولاً : التعميد : يبدأ العكبري بذكره لقاعدة من القواعد النحوية ثم يبين رأيه فيقول: في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم " بأنه ليس في الكلام كلمة معربة ولا مبنية " وذهب قوم إلى ذلك فقالوا : " في المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي وداري هو لا معرب ولا مبني " .

ثانياً : التمثيل : يميل العكبري للإيجاز في عباراته فلا يسهب في الحديث، وفي بعض مسائل كتابه لا يأخذ بالشواهد أي كان نوعها ، وذلك في نحو : " ترخيم الثلاثي " ، و " ترخيم الرباعي " .

ثالثاً : تجنب التكرار والاستطراد : يتجنب العكبري التكرار في مسائل كتابه، وعباراته لا تزيد عن المعنى المراد ، وأنه يبدأ كلامه ويتمه ولا يتحول عنه إلا بعد أن يحيط به ، ويوفيه حقه .

رابعاً : الخلافات النحوية : عرض العكبري مسائل الخلاف بتوسع وذكر حجة كل فريق ، ورد عليه بطريقة أكثر تنظيماً وتنسيقاً ، ويبين رأيه واضحاً في كل مسألة، وارتضى لنفسه الميل لمذهب البصريين آخذاً بأقوالهم ومؤيداً لآرائهم ، وذلك بين في " اشتقاق الاسم " الاسم مشتق من السمو " عندنا " ، وقال الكوفيون : مشتق من الوسم ، ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ومن أيدي مذهبهم .

خامساً : الحديث النبوي الشريف : لم يرد في كتابه أي ذكر لأحاديث الرسول ﷺ ، لا على وجه الاستشهاد به ، ولا على وجه التمثيل وهذا يبين أنه لا يحتج بالحديث النبوي .

أما مذهبه فيتلخص في دراسة المسائل النحوية التي عرضها في كتابه في المرفوعات في نحو : " رافع الخبر " حين ذكر ابن جني والفرسي حيث قال : "...قال أبو علي وابن جني يرتفع بالمبتدأ " (١٩) ، وفي متعلق الظرف الواقع خبراً في نحو : " . . . قال ابن جني مقدر بالمفرد " ، ولم يؤيده في هذين الموضوعين ، ووافق الفرسي في إعراب الأسماء الستة ، وتقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع ، ويدل هذا أن العكبري لم يكن بغدادياً مع أنه وافق شيخه ابن الخشاب في عدة مسائل ، وإنما كان يذكر آراء البغداديين لجعلها وسيلة لترجيح آراء البصريين على رأسهم سيبويه وأيضاً يذكر آراء البغداديين ليردها إلى أصولها البصرية ، ولم يكن كوفياً بل كان بصرياً ، ومما يدل على بصريته الآتي : -
أولاً : إقراره بانتمائه إلى البصريين في قوله في العوامل في نحو : " إذا كان معك فعلان والمعمول فيه لفظ واحد وصح عمل كل واحد منهما فأولاهما بالعمل الثاني ، وقال الكوفيون أولاهما الأول " وذلك مثل ضربني وضربت زيدا فالوجه عندنا نصب زيد بـ (ضربت) وعندهم رفعه بـ (ضربني) ففي قوله : " عندنا " إقراره بانتمائه إلى البصريين ، وقوله : " عندهم " انتقاء عن الكوفيين .
ثانياً : اعتماده على الأصول البصرية في مناقشة المسائل في نحو : العامل في الفاعل والمفعول الفعل ، وقال بعض الكوفيين العامل في المفعول والفعل والفاعل معاً ، ويدل هذا على استناده على أصل بصري ، وهو الأصل في الأسماء ألا تعمل .

ثالثاً : لم يذهب العكبري مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة من خمس وخمسين مسألة خلافية وردت في كتابه . ولم يصرح بذلك إلا في مسألة واحدة وهي أن اللام الأولى في " لعل " أصل ، وهي عند البصريين زائدة. قال العكبري : " الصحيح عندي أن لعلّ وعلّ لغتان لا يحكم في إحداها بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف ... " (٢٠) .

(١٩) التبيين ص ٢٢٣ .

(٢٠) المرجع السابق ص ٣٦١ .

رابعاً : استخدامه للمصطلحات البصرية حيث قال : " وأما الكوفيون فجواب كلامهم إبطال النصب بالخلاف " ردّ قول الكوفيين في نصبهم على الخلاف ، وبين أن الخلاف لا يوجب النصب ، ويدل ذلك على ميله للبصريين وقال في موضع آخر : " . . . ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب بالنصب لجاز نصب المبتدأ . . . " (١).

يعد العكبري نفسه من النحاة البصريين ، ويتعصب لآرائهم ويتشدد بتمسكه بالمذهب البصري ، لذلك لم يكن كوفياً ولا بغدادياً .

أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة فهي :

١/ لم تكن كل مسائل كتابه خلافاً بين البصريين والكوفيين ، فقد كان بعضها بين البصريين لوحدهم ، والكثير منها بين البصريين والكوفيين .

٢/ يكثر العكبري من الأدلة في تعليقاته سواء كان ذلك من القرآن أم الشعر ولكنه لم يحتج بالحديث وهذا يدل على عدم اعترافه بالاحتجاج بالحديث .

٣/ يكثر من تفاصيل المسائل ، وهذا يختلف عن غيره الذي يختصر المسائل المتنوعة في مسألة واحدة نحو : " كم " كم الخبرية تجر ما بعدها ، والفصل بين تمييز كم ، وكم مفردة أم مركبة .

٤/ لم يكثر العكبري من الأبيات الشعرية إلا في بعض المسائل .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه إلى الله العلي القدير بعظيم الحمد ، وجزيل الثناء على توفيقه ، وأرجو الله أن يتقبل هذا العمل مني وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

فالبحت لم يستو على سوقه بعد ، فلعل في مناقشة الأساتذة وتوجيهاتهم ما يرقى به إلى المستوى المطلوب إن شاء الله ، وفوق كل ذي علم عليم . والحمد لله في الأولي وفي الآخرة . رب تقبل مني إنك أنت السميع العليم .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) التبیین ص ٣٧٨ .

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس الأشعار
٣. فهرس الأمثال
٤. فهرس الأعلام
٥. فهرس المصادر والمراجع
٦. فهرس الموضوعات

١/ فهرس الآيات القرآنية

* سورة البقرة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ)	١٩٨	٢١٩، ٧١، ٥٣
٢-	(وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ)	٣٥	١٠٤
٣-	(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)	٢٨	٢٠٦، ١٢٠
٤-	(فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ)	٢٤٩	١٣١
٥-	(وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمِ يَوْمَ نَعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)	١٥٠	١٤٧، ١٤٦
٦-	(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)	٢	١٦٤

١٨٢	١٨٧	(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوا هُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)	-٧
٢١٣	١٧٥	(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)	-٨
٢١٤	٢٧١	(إِنْ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)	-٩
٢١٤	١٠٦	(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)	-١٠
٩٤	٦	(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)	-١١
١٠٨	١٨٣	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)	-١٢
٢٠١ هاشم	١٧٣	(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)	-١٣
٨٥ هاشم	٢٧٥	(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ	-١٤

		مِثْلُ الرَّبِّ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
--	--	--

* سورة النساء

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١٦-	(إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)	٩٠	٢٠١، ١١٨، ٦٩، ٤٥
١٧-	(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)	٢٤	١٠٧، ٧١
١٨-	(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا)	٢٣	١٠٨

* سورة المائدة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١٩-	(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا	٤٨	٣٩

		تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ	
١٠٩، ٤٥	٦٩	(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)	-٢٠
١١٩	١١٦	(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)	-٢١
٢٠٠	١١٩	(قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)	-٢٢
١٣٠	٧٣	(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)	-٢٣

* سورة الأنعام

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٢٤	(إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)	٩٥	١٤٤
-٢٥	(سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ)	١٤٨	١٧٧

* سورة الأعراف

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٦-	(وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ)	١٠٤	١٠٤
٢٧-	(وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)	١٠٢	١١٦، ١١٧
٢٨-	(فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)	٧٧	١٠٤

* سورة الأنفال

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٩-	(وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)	٣٢	١٨٨

* سورة التوبة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٣٠-	(وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)	٣	٤
٣١-	(إِلَّا تَتَّصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)	٤٠	١٣٠

* سورة يونس

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٣٢-	(وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ)	٧١	٨٨

		وَشُرَكَاءَكُمُ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ	
١٤٨	٩٨	(فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ)	-٣٣

* سورة هود

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٣٤	(وَلَئِن أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)	٨	٩٣ ، ٦٩ ، ٤٢
-٣٥	(قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ)	٤٦	١٠٤
-٣٦	(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ)	١٠٣	٦٨
-٣٧	(قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)	٥٣	١٠٤
-٣٨	(وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)	١١١	١١٥
-٣٩	(الرِّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)	١	١٤٥
-٤٠	(قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ)	٤٣	١٤٨
-٤١	(فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)	١١٦	١٤٨

* سورة يوسف

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٤٢	(فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتْ أُخْرَجْ)	٣١	١١٣

		عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ	
١٢٠	٦٥	(وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ)	-٤٣
١٤٢	٣١	(فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَنْتُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتْ أُخْرَجْ عَلَيْنَهُ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)	-٤٤

* سورة ابراهيم

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٤٥	(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)	٧	شكر و عرفان

* سورة الحجر

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٤٦	(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)	٩	١٩٩

* سورة النحل

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٤٧	(ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)	٧٥	٤٤
-٤٨	(وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْتَكْبِرُونَ)	٤٩	٢١٤
-٤٩	(إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)	١٢٠	٨٨ هامش

* سورة الكهف

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٠-	(أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)	٩٦	١٧٩ ، ١٨١

* سورة طه

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥١-	(إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدًى)	١٠	٦٥ ، ١٩١
٥٢-	(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى)	٦٧	٧٤ ، ٩٤ ، ١٢١ ، ١٢٢
٥٣-	(وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)	١٧	٢١٤

* سورة الأنبياء

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٤-	(فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)	٨٨	٤٦ ، ٢٠٠
٥٥-	(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ)	٢٢	٦٩ ، ١٣٤

* سورة الشعراء

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٦-	(وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)	١٨٦	١١٦

* سورة الزمل

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٧-	(قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَيْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)	٧٢	٧٠
٥٨-	(وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)	٨٨	١٠٩
٥٩-	(وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سِيرِكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)	٩٣	١١٤

١٦٢، ١٦١	٨٩	(مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ)	-٦٠
----------	----	---	-----

* سورة الروم

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	الرقم
١٠٦	٤٢	(قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ)	-٦١

* سورة الأحزاب

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	الرقم
١٦٤	١٣	(وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا)	-٦٢

* سورة الصافات

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	الرقم
١٦٢، ٧٠، ٤٢	٤٧	(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)	-٦٣
١٠١، ٥١	١٤٣	(فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)	-٦٤
١١٧	١٠٤	(وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ)	-٦٥
١١٧	١٠٥	(قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)	-٦٦
١٣٥، ١٣٤	٥٥	(فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ)	-٦٧
١٤٨	٤٠	(إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ)	-٦٨
١٦٧	٢٧	(وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ)	-٦٩

* سورة ص

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	الرقم
١٨٠	٣٢	(فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)	-٧٠
١٤٤	٨١	(إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ)	-٧١

* سورة الزمر

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	الرقم
١١٤	٣٦	(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ)	-٧٢

		يُضِلُّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ	
--	--	---------------------------------------	--

* سورة فصلت

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٣-	(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)	٤٦	١١٤

* سورة محمد

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٤-	(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ)	١٦	١٣٤

* سورة القمر

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٥-	(فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثْلَنَا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ)	٢٤	١١٨
٧٦-	(خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ)	٧	١٢٢
٧٧-	(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ)	١٢	١٣٧

* سورة الرحمن

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٨-	(كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)	٢٦	١٨٠

• سورة الواقعة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٩-	(فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُوفَ)	٨٣	١٢٣
٨٠-	(وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ)	٨٤	١٢٣

* سورة المجادلة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٨١-	(الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ)	٢	١١٤
٨٢-	(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)	٧	١٣٠

		مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيُّنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	
٢١١	١٩	(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)	-٨٣

* سورة الحشر

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٨٤	(فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ)	١٧	٢٠٣ ، ٤٥

* سورة الممتحنة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٨٥	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)	١	١٣٤

* سورة الحاقة

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٨٦	(فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً)	١٩	١٧٩ ، ١٨١

* سورة نوح

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٨٧	(وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا)	٢٣	١٢٩

* سورة الأعلى

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
-٨٨	(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)	١	١٨٥

* سورة الضحى

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٨٩-	(وَاسْأَلْ بِعُطِيِّكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)	٥	٢١٦

* سورة التين

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٩٠-	(لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)	٤	١٨٢

* سورة القدر

الرقم	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٩١-	(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)	١	١٢٣

٣/ فهرس الأشعار

الصفحة	قائله	البيت
٢٠٩	بلا نسبه	١- أبا عروة لا تبعد فكل أبت حرة * سيدعوه مية فيجيب
١٤٧	المخبل السعدي	٢- أتهجر سلمى للفراق حبيبا * وما كان نفس بالفراق تطيب
١٩٦	-	٣- أن تحمل آل ليلي عواذلي * سمعت بينهم نعت الغرابا
٧٧	بلا نسبه	٤- وصدر مشرق النحر * كان وريدها رشاءاً خلب
٧٨	لعبيد الله بن قيس الرخيات	٥- رحم الله أعظما دفنوها * يسجستان طلحة الطلحات
١٣٦	بلا نسبه	٦- كلف من عنائه وشقوقه * بنت ثمان عشرة من حجته
-	بلا نسبه	٧- على صروف الدهر أو دولاتها * تدلنا اللمة من كماتها
٤٥	مالك بن خالد الهذلي	٨- فتى ما ابن الأعز إذا شتونا * وحب الزاد في شهري قماح
١١٩	حاتم الطائي	٩- ورد جاندهم حرفاً مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح
١٤٩	الغراء لسان العرب ٢٣٠/١٣	١٠- يلومونني في حب ليلي عواذلي * ولكنني من حبها لعמיד
٧٦	الفرزدق	١١- بنونا بنو أبائنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
١٥٣	النابغة الذبياني	١٢- ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه * ولا حاشى من الأقوام من أحد
٢١٠	الاسود بن يعفر	١٢- أودى ابن جلهم عباد بصرمته * أن جلهم أمسى حبة الوادي
	زهير بن سلمى	١٣- خذو حظكم يا آل عكرم واحفظوا * أواصرنا والرحم بالغيب تذكر
٢٢١	قيس المجنون	١٤- ياما اميلح غزلانا شدنّ لنا * من هو لياكن الضال والسهر
١٤٢	بلا نسبه	١٥- فيا الغلامان اللذان فرا * ايا كما ان تسكبان شرا
١٨٥	بلا نسبه	١٦- لا تتركني فيهم شطيرا * إنني إذن أهلك أو أطير
٢٢٧	بلا نسبه	١٧- يا لعنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار
٢٢٨	طرفة بن العبد	١٨- خالتي والنفس قدم أنهم * نعم الساعون في القوم الشطر
٦٩	الشماع بن ضرار الذبياني	١٩- ورب ضيف طرق الحي سرى * صادف زاداً وحديثاً ما انتهى
١٤٠	لابي زبيد ابي زيد	٢٠- خلا أن العتاق من المطايا * حين به فهن إليه شوس
-	رؤية العجاج	٢١- وبلده ليس بها طورى * وخلا الجن بها آنسي
٤٧	بلا نسبه	٢٢- جارية في درعها الفضااض * تقطع الحديد بالإيماض
١٣٤	مختلف نسبه للقطامي وقيل لعبد الله بن كريض	٢٣- كم بجود مفرق نال العلى * وكريم بخله قد وصفه

٢٤-	ولا تهين الفقير أن * تركع يوما والدهر قد رفعه	بلا نسبه	-
٢٥-	من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة منه والندی خلقا	زهير بن ابي سلمى	٧٩
٢٦-	وإلا فاعلموا أنا وانتم * بغاة ما بقينا في شقاق	بشر بن ابي حازم	١١٩
٢٧-	نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأي مختلف	لقيس بن الخطيم	١١٩
٢٨-	فلو أنك في يوم سالتني * فراقك لم ابخل وأنت صديق	-	١٢٥
٢٩-	تجانف عن جو اليمامة ناقتي * وما قصرت من أهلها لسوائكا	الاعشى	١٤٤
٣٠-	يا ايها المائح ولوى دونكا * إني رأيت القوم يحمدونكا	لجارية من بني مازن	١١٥
٣١-	كم نالني منهم فضلاً على عدم * إذ لا أكاد من الإقتار احتمل	زهير بن ابي سلمى	١٣٤
٣٢-	محمد تفر نفسك كل نفس * إذا ما خفت من شيء تبالا	بلا نسبه	١٧٤
٣٣-	الا زعمت أسماء إلا أهبها * فقلت بلى لولا يينازعني شغلي	ذؤيب الهذلي	٥٤
٣٤-	لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غضون ذات او قال	-	-
٣٥-	سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام	الاحوص	١٩٨
٣٦-	ولست بلوام على الأمر بعدما * يفوت ولكن على أن اتقدما	بلا نسبه	٢١٣
٣٧-	ودماء ما ثرات تخالها * على فنة العزى وبالنسر عندما	بلا نسبه	١٣٩
٣٨-	إني إذا ما حدث إلما * أقول يا اللهم يا اللهما	ابي فراش	٢٠٤
٣٩-	وما عليك أن تقولي كلما * سبحت واسترجعت يا اللهما	بلا نسبه	٢٠٤
٤٠-	حاشى ابي ثوبان إن أبا * ثوبان ليس ببكمة قدم	للجميح الاسدى	٤٥
٤١-	ولكن نصفاً لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم	الفرزدق	٤٥
٤٢-	ترى أرباقهم متقليديها * كما صدى الحديد على الكماة	بلا نسبه	١٠٤
٤٣-	تفقا فوقه القلع السواري * وجن الخاز باز جنونا	ابو قيس الاسلت	١٣٨
٤٤-	بحبك يا التي تيمت قلبي * وأنت بخيلة بالود عني	بلا نسبه	٧٨
٤٥-	ولا ينطق الفحشاء ممن كان منهم * إذا قعدوا منا ولا من سوائنا	للمرار بن سلامة الفجلي	١٤٥
٤٦-	دع الخمر يشربها القواة فإنني * رأيت أخاها مجزيا لمكانها فإن لا يكنها أو تكنه فإنه * أخ أرضعته أمها بلبانها	لأبي الأسود الدؤلي	١٥١
٤٧-	امتلا الحوض وقال قطعني * مهلا رويداً قد ملأت بطني	بلا نسبه	٢٢١

٥/ فهرس المصادر والمراجع

الرقم	الكتاب
١.	القرآن الكريم
٢.	أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة ، التكريتي ، بغداد ، ١٦٣٦ لسنة ١٩٧٩م.
٣.	الاتجاهات الحديثة في النحو مجموعة محاضرات القيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية ، دار المعارف ، مصر ، يونيو ١٩٥٧ م .
٤.	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغني السديطي الشافعي الشهير بالبناء ، تعليق وتصحيح على محمد الضياع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .
٥.	اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، د. بدر الدين ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٦.	ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، مكتبة الأزرهية للتراث ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٧.	الأزهرية في علم الحروف ، تأليف علي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٨.	أساس البلاغة ، تأليف العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر ، بيروت
٩.	أسرار العربية ، تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة النزقي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
١٠.	إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، د. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب .
١١.	الأشباه والنظائر في النحو ، العلامة جلال الدين السيوطي ، ط٣ ، دار الحديث ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٢.	إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق محمد شاکر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة .
١٣.	الأصمعيات ، لابي سعيد عبد الملك بن قريب ، تحقيق أحمد محمد شاکر ، عبد السلام هارون ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر .
١٤.	أصول الإملاء ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط٣ ، دار سعد ، ١٩٩٤م .
١٥.	الأصول في النحو ، لأبي محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي ، تحقيق د. عبد الحسين الفتيلي ، مؤسسة الرسالة .
١٦.	إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ط٢ ، دمشق ، ١٤٠٧هـ .

١٧.	إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف محي الدين الدرويش ، ط٣ ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - سوريا ، دار ابن كثير ، للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق - سوريا ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
١٨.	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين بين المستشرقين ، خير الدين الزركلي ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩م
١٩.	الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، شرح وكتب هوامشه الأستاذ عبد أ . علي مهنا ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٢٠.	الإقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، دار المعارف ، سوريا
٢١.	أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ، المؤسسة العربية الحديثة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٣٨٢م .
٢٢.	الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
٢٣.	إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
٢٤.	الأنساب ، الإمام أبو سعد عبد الكريم ، ط١ ، دار الجنان ، بيروت - لبنان ، ١٩٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٥.	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٦.	الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط٤ ، دار النفائس، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٧.	إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون علي آسام الكتب والفنون ، للأديب اسماعيل باشا بن محمد أمين بن ميرسليم ، طبع وتصحيح المعلم رفعت بيلكة الكليس ، مكتبة المثنى ، بغداد ،
٢٨.	ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٢٩.	البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، ط٢ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٣٠.	البداية والنهاية ، أبو الفداء الحافظ بن كثير ، ط١ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، مكتبة النصر ، الرياض ، ١٩٦٦م .
٣١.	بدائع الفوائد ، للعلامة الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن الجوزية ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

٣٢.	البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
٣٣.	بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان .
٣٤.	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٣٥.	البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
٣٦.	البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبو البركات الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٣٧.	تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرح ونشر السيد أحمد صقر ، ط ٣ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٣٨.	تاج العروس ، السيد محمد مرتضي الزبيدي ، طبع علي مطابع دار صادر بيروت ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
٣٩.	تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، تعليق د. شوقي ضيف ، دار الهلال - القاهرة .
٤٠.	تاريخ الأدب العربي ، عمر فروخ ، ط ١ ، تموز ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
٤١.	تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلي العربية ، د. رمضان عبد التواب ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ط ٣ ، طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
٤٢.	تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، د. حسن إبراهيم حسن ، ط ١٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
٤٣.	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين محمد ابن أحمد ابن عثمان الذهبي ، تحقيق د. عبد السلام تدمري ، ط ١ ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
٤٤.	تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، الإمام الحافظ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٤٥.	تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين ، راجعه د. عرفة مصطفى .
٤٦.	تاريخ الخلفاء ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٤٧.	التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحق الصيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط ١ ، دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
٤٨.	التيبان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٤٩.	التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف أبو البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد

	الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥٠.	تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين ، ط ٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٥١.	تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سوريا ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٥٢.	ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، الطاهر أحمد الزاوي ، ط ٢ ، عيسى البابي الحلبي .
٥٣.	التطبيق النحوي ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٥٤.	(كتاب) التعريفات ، لأبي الحسين علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود ، ط ١ منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥٥.	(كتاب) التكملة لوفيات النقلة ، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم ، تحقيق د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م .
٥٦.	تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٢٥هـ .
٥٧.	جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٥٨.	الجامع الصغير في النحو ، لأبي محمد جمال بن هشام ، تحقيق أحمد محمد الهرميل ، مكتبة المانجي ، القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٥٩.	الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٦٠.	جمهرة الأمثال ، للشيخ الأديب أبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
٦١.	جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧م .
٦٢.	الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٦٣.	حاشية الصبان للشيخ محمد علي الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ، ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٦٤.	الحجة للقراء السبعة ، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٦٥.	(كتاب) حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٦٦.	الحماسة البصرية ، تأليف صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق مختار الدين ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٦٧.	الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي ، د. مزيّن سعيد عسيري ، ط١ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٦٨.	(كتاب) الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط١ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .
٦٩.	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب علي شواهد شرح شواهد الكافية ، تأليف عبد القادر البغدادي ، ط١ بولاق
٧٠.	الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى ، بيروت ، ١٤٤٦هـ - ١٩٨٦م .
٧١.	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٧٢.	دولة السلاجقة ، دكتور عبد المنعم محمد حسين ، ط١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥م .
٧٣.	ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط١ مؤسسة أيف للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٧٤.	ديوان الأصوص الأنصاري ، تحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة ، المكتبة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
٧٥.	ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢م .
٧٦.	ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار صادر بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
٧٧.	ديوان شعر حاتم عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة أبي يحيى بن مدرك الطائي ، راويه هشام محمد الكلبى ، تحقيق عادل سليمان جمال ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٧٨.	ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق علي الجندي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٨م
٧٩.	ديوان الفردوق ، دار صادر بيروت
٨٠.	الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب الشيخ الإمام الحافظ زين العابدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .
٨١.	رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق .
٨٢.	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، تصحيح وتعليق محمود شكري الألوسي ، ط٤ ، إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٨٣.	" كتاب " السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة .

٨٤.	سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هندراوي ، ط١ ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٨٥.	سر الفصاحة الادبي ، ابو محمد عبد الله بن سعيد الخفاجي ، محمد علي صيغ واولاده ، القاهرة ١٩٦٩
٨٦.	سير أعلام النبلاء ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، تحقيق بشار عواد ، ود. محي الدين هلال السرحان ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٨٧.	شذرات الذهب ، أبو الفلاح عبد الحي ، مكتبة القدس .
٨٨.	شرح ابن عقيل علي ألفية بن مالك بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
٨٩.	شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، مكتبة دار العروبة .
٩٠.	شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي محمد بن عيسى علي ألفية ابن مالك ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. أميل بديع يعقوب ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٩١.	شرح الفية بن مالك لابن الناظم ابي عبدالله بدرالدين محمد بن مالك جمال الدين محمد بن مالك صاحب الالفية ، تحقيق وتصحيح د. عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .
٩٢.	شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ العلامة خالد بن عبد الله الأزهري علي الفية بن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دار الفكر .
٩٣.	شرح التصريح علي التوضيح او التصريح بمضون التوضيح في النحو تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الكويت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
٩٤.	شرح ديوان الفرزدق عني بجمعه وطبعه وعلق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي ، ط١ ، مطبعة الصاوي ، مصر ، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
٩٥.	شرح ديوان قيس بن الملوّح العامري ، شرح وتحقيق د. رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت
٩٦.	شرح ديوان المتنبي : المنسوب للعكبري ، تصحيح وضبط مصطفى السقا ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة بيروت .
٩٧.	شرح شافية بن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد الحسن الاسترأبادي النحوي ، مع شرح شواهد ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٩٨.	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، وضع حواشيه وفهارسه أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٩٩.	شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣م.
١٠٠.	شرح شواهد المغني ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، لجنة التراث العربي .

١٠١.	شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
١٠٢.	شرح كافية بن الحاجب ، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ، وضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان
١٠٣.	شرح كتاب الحدود في النحو ، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق د. متولي رمضان احمد الدميري ، جامعة الازهر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
١٠٤.	شرح المفصل ، للشيخ موفق الدين يعيش بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المثني - القاهرة .
١٠٥.	الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر
١٠٦.	الصاحبي ، لابن الحسين أحمد فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
١٠٧.	الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت .
١٠٨.	صفوة التفاسير ، محمد علي الصابوني ، ط ٤ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م
١٠٩.	ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط ١٠ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
١١٠.	طبقات الشافعية ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، طبع في القاهرة ، ١١٢٩هـ .
١١١.	طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين بن تقي الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
١١٢.	طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين ، تأليف أبي عبد الله محمد بن سلامة الجمحي البصري ، تحقيق مصطفى عبد الجواب عمران ، ط ٢ ، مكتبة المحمودية التجارية ، مصر ، ١٩٦٨م .
١١٣.	طبقات القراء ، الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق د. أحمد خان ، ط ١ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٨هـ - ١٩٩٧م
١١٤.	طبقات المفسرين ، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق علي محمد عمر ، ط ١ ، مكتبة وهبة ، مصر ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
١١٥.	طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر .
١١٦.	الطريف في علم التصريف ، تأليف عبد الله محمد الأسطى ، طرابلس ، كلية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٢م .
١١٧.	(كتاب) ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي الرياض ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
١١٨.	العقد الفريد ، لابي عمر أحمد بن محمد بن عبده ربه الأندلسي ، ضبطه وصححه أحمد أمين وأحمد الزين ، ط ٣ ، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١١٩.	العوامل المائة النحوية في أصول العربية للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ، شرح خالد الأزهرى الجرجاوى ، تحقيق د. البدر اوى زهران ، ط٢ ، دار المعارف القاهرة .
١٢٠.	(كتاب) العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهيدى ، تحقيق د. محمد المخزومى د. إبراهيم السامرائى ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م .
١٢١.	غاية النهاية فى طبقات القراء لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى ، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجى بمصر ، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م .
١٢٢.	الفهرست للندىم أبى الفرج محمد بن أبى يعقوب المعروف بالوراق ، تحقيق رضا ، دار الميسرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .
١٢٣.	فوات الوفيات ، تأليف محمد بن شاكراً أحمد الكتبى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
١٢٤.	فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد شاكراً الكتبى ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر بيروت .
١٢٥.	فى أصول النحو ، سعيد الافغانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٢٦.	قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. أميل يعقوب ، د. بسام بركة ، ط١ ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧م .
١٢٧.	القراءات الشاذة وتوجيهها النحوى د. محمود أحمد الصغىر ، ص٤٢٨ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م .
١٢٨.	القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ، د. عبد الهادى الفضلى ، دار المجمع العلمى ، جدة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٢٩.	القراءات وأثرها فى الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم ، ص٢٧٧ ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة والتوزيع ، ١٩٩٦م .
١٣٠.	القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، عبد الحميد حسن ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢م
١٣١.	الكافية فى النحو ، تأليف الإمام جمال الدين أبى عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، شرح الشيخ رضى الدين محمد الحسن الاسترأبادى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
١٣٢.	الكامل فى التاريخ ، تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد عبد الكرىم عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
١٣٣.	الكتاب ، لأبى بشر عمرو الملقب بسببويه ، ط بولاق ، مصر المحمدية ، ١٣١٦هـ .
١٣٤.	الكتاب ، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، دار الجىل ، بيروت .
١٣٥.	الكشاف عن حقائق التنزىل وعلون الأقاويل فى وجوه التأويل ، ت؛أليف أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزىع ، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م
١٣٦.	كشفا الظنون ، مصطفى عبد الله الشهىر بحاجى خليفة ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .
١٣٧.	(كتاب) الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعلها وحجها ، تأليف أبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق د. محى الدين رمضان .
١٣٨.	الكواكب الدرية ، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل على متممة الأجرومية ، تأليف الشيخ محمد بن محمد الشهىر بالحطاب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
١٣٩.	(كتاب) اللامات ، لأبى القاسم عبد الرحمن ابن أسحق الزجاجى ، تحقيق د. مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية

	، دمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
١٤٠.	اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين بن الأثير الجزري ، ٣٥١/٢ ، مكتبة المثنى ، بغداد .
١٤١.	اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
١٤٢.	لسان العرب ، لابن منظور ، ٣١٠/١٥ ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
١٤٣.	لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
١٤٤.	اللمع في العربية ، تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، ط٢ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٤٥.	مجاز القرآن الكريم ، صنعة أبي عبيده معمر بن المثنى التيمي ، تعليق محمد فؤاد سزكين ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١٤٦.	مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، القسم الثاني ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر .
١٤٧.	مجموع أشعار العرب المشتمل علي ديوان رؤبه بن العجاج ، تصحيح وليم بن الورد ، ط٢ منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٤٨.	مجلس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن أسحق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ص التراث العربي ، الكويت ، ١٩٦٢م .
١٤٩.	مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦١م .
١٥٠.	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ، دار عبد الحلیم النجار ، القاهرة ، ١٣٨٦م .
١٥١.	مختار الصحاح ، للشيخ محمد أبي بكر الرازي ، ترتيب محمود خاطر ، الهيئة العامة للكتاب .
١٥٢.	المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ط٦ ، دار المعارف ، مصر .
١٥٣.	مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف د. مهدي المخزومي ، ط٣ ، دار الرائد العربي بيروت - لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٥٤.	المرشد في الصرف ، تأليف نظمي حلمي ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ١٩٩٧م .
١٥٥.	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، الإمام محمد عبد الله ابن أسعد بن علي ، ط٢ ، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
١٥٦.	مراتب النحويين ، أبو الطيب عبد الواحد عيسى اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مكتبة النهضة ومطبعتها ، مصر ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
١٥٧.	المرتجل في شرح الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
١٥٨.	المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة جلال الدين السيوطي ، تعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل

	إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٥٩.	المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى ، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
١٦٠.	مسائل خلافية في النحو ، لأبى البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت - لبنان ، حلب - سوريا ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١٦١.	المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح علي حروف المعجم ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق محمد السوَّاس ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
١٦٢.	مطلع العصر العباسي الثاني ، تأليف د. نادية حسني صقر ، ص ٤٦ ، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٦٣.	معاني الحروف ، لأبى الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي
١٦٤.	معاني القرآن ، تأليف أبى زكريا يحيى زياد الفراء ، ط ٣ ، عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٦٥.	معاني القرآن للاخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، تحقيق عبد الأمير أمين الورد ، ط ١ عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٦٦.	معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، الطبعة الأخيرة ، ، دار المأمون ، مكتبة القراءة والثقافة .
١٦٧.	معجم ألفاظ القرآن الكريم ، د. محمد سيد طنطاوي ، راجعه محمد فهميم أبو عيبة ، ط ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦
١٦٨.	معجم البلدان ، الشيخ الإمام شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار الكتاب العربي، لبنان ، بيروت .
١٦٩.	معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر كحالة ، ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
١٧٠.	معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، تأليف أبى عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، تحقيق مصطفى السقا ، ط ١ ، القاهرة ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
١٧١.	معجم مصطلحات النحو العربي (الخليل) ، جورج متري و آخر ، مكتبة لبنان .
١٧٢.	معجم المصطلحات النحوية م الصرفية د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
١٧٣.	معجم مصنفي الكتب العربية في التاريخ والتراجم والجغرافيا والرحلات ، عمر كحالة ، مؤسسة الرسالة .
١٧٤.	المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد د. إميل بديع يعقوب ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
١٧٥.	معجم مقاييس اللغة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ط ١ ، دار الجيل بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
١٧٦.	معجم المؤلفين تراجم مصنفي اللغة العربية ، عمر رضا نحالة ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
١٧٧.	المغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة ، تأليف د. محمد سالم محيسب ، ط ٣ ، مكتبة الجيل ، بيروت ،

	لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
١٧٨.	مغني اللبيب ، جمال بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، إحياء الكتب العربية .
١٧٩.	مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، أحمد ابن مصطفى الشهير ببطاش كبرى زاد ، تحقيق كامل بكري عبد الوهاب ، دار الكتب الحديثة .
١٨٠.	مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف السكاكي ، تعليق نعيم زوزور ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٨١.	المفصل في علم العربية ، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان .
١٨٢.	المفضليات ، لأحمد محمد ، تحقيق وشرح أحمد محمد ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر .
١٨٣.	المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم المرجان .
١٨٤.	المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٥ ، الناشر دار التحرير ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
١٨٥.	المقرب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
١٨٦.	ملحق ديوان الشماخ ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، طبع في دار المعارف سنة ١٩٦٨م .
١٨٧.	المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ط١ ، مكتبة الحلبي مصر ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
١٨٨.	موسوعة الدحداح في علم العربية ، معجم لغة النحو العربي ، السفير انطوان الدحداح ، راجعه د. جورج متري عبد المسيح ، ط١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٣م .
١٨٩.	ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، السيد الهاشمي ، ط١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١٩٠.	نتائج الفكر في النحو ، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الإعتصام
١٩١.	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ، المؤسسة المصرية العامة .
١٩٢.	النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، مازن المبارك ، ط١ ، المكتبة العربية ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
١٩٣.	النحو الوافي ، د. عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف - مصر .
١٩٤.	نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء .
١٩٥.	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، ط٢ ، دار المعارف.
١٩٦.	نصوص في النحو العربي ، من القرن السادس إلي الثامن ، د. يعقوب بكر ، فضيلة الشيخ محمد فهميم ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٩٧.	(كتاب) نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، د. عطية مصطفى مشرفة ، ط١ ، دار الفكر العربي، مصر

١٩٨ .	نكت الهميان في نكت العميان ، لصالح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
١٩٩ .	النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، تصحيح سعيد الخوري الشرنونبي اللبناني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢٠٠ .	هدية العارفين أسماء وآثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى ، بغداد استنابول ١٩٥١م .
٢٠١ .	همع الهوامع في شرح الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٢٠٢ .	همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
٢٠٣ .	الوسيط في تاريخ النحو العربي ، عبد الكريم محمد الأسعد ، ط ١ ، دار الشواق للنشر والتوزيع ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٦ / فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الاستهلال	أ
٢	الإهداء	ب
٣	شكر و عرفان	ج
٤	مقدمة	د - ز
٥	تمهيد	١-١٢
٦	الفصل الأول : (العكبري وكتابه التبيين)	
٧	المبحث الأول : حياة العكبري	١٣
٨	المطلب الأول : اسمه ، مولده ، نسبه ، لقبه	١٣-١٤
٩	المطلب الثاني : نشأته ، تعليمه ، شيوخه	١٥-٢٠
١٠	المبحث الثاني : عصر العكبري	٢١
١١	المطلب الأول : الحياة السياسية	٢١-٢٤
١٣	المطلب الثاني : الحياة الاقتصادية	٢٤-٢٦
١٤	المطلب الثالث : الحياة الاجتماعية	٢٦-٢٧
١٥	المطلب الرابع : الحياة العلمية	٢٧-٢٩
١٦	المبحث الثالث : تراثه الأدبي والعلمي	٣٠-٣٨
١٧	الفصل الثاني : (منهج العكبري في كتابه التبيين)	
١٨	المبحث الأول : منهجه في عرض المادة العلمية ومصطلحاته	٣٩-٤٧
١٩	المبحث الثاني : منهجه في مناقشة الآراء	٤٨-٦٧
٢٠	المبحث الثالث : منهجه في أصول النحو	٦٨

٧٥-٦٨	المطلب الأول : السماع	٢١
٨١-٧٦	المطلب الثاني : القياس	٢٢
٨٩-٨٢	المطلب الثالث : العلة و التعليل	٢٣
	الفصل الثالث : (مذهب العكبري النحوي)	٢٤
٩٠	المبحث الأول : المسائل النحوية	٢٥
١٠٥-٩٠	المطلب الاول : المرفوعات	٢٦
١٤٣-١٠٦	المطلب الثاني : المنصوبات	٢٧
١٤٩-١٤٤	المطلب الثالث : المجرورات	٢٨
١٦٦-١٥٠	المطلب الرابع : مسائل الإعراب والبناء	٢٩
١٨١-١٦٧	المبحث الثاني : مسائل العوامل	٣٠
١٩٨-١٨٢	المبحث الثالث : المسائل الصرفية	٣١
٢٠٣-١٩٩	المبحث الرابع : موقفه من القراءات	٣٢
٢٢١-٢٠٤	المبحث الخامس : مسائل متفرقة	٣٣
٢٢٤-٢٢٢	الخاتمة	٣٤
	الفهارس العامة	٣٥
٢٣٦-٢٢٥	الآيات القرآنية	٣٦
٢٤٠-٢٣٧	فهرس الأشعار	٣٧
٢٤١	فهرس الأمثال	٣٨
٢٤٦-٢٤٢	فهرس الأعلام	٣٩
٢٥٨-٢٤٧	فهرس المصادر والمراجع	٤٠
٢٦٠-٢٥٩	فهرس الموضوعات	٤١